سلسلة النخبة الفلسطينية

المعاصرة (1)

تحرير

د. عبد الله عدوي أ. عوني فارس

الإشراف العام

د. أحمد عطاونة

إسطنبول- تركيا رام الله-فلسطين

سلسلة النخبة الفلسطينية المعاصرة (1)

Contemporary Palestinian Elite (1)

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى 2020م

إسطنبول - تركيا

ISBN: 978-605-81816-2-5

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال بدون إذن خطي من المركز.

هذه السلسلة صدرت بالتعاون بين مركز رؤية للتنمية السياسية ويبوس للدراسات والاستشارات الاستراتيجية

الموقع الإلكتروني: www.vision-pd.org

البريد الإلكتروني:info@vision-pd.org

تلفون / فاكس: 2126310107-90+

الفهرس

المقدمة 7

تمهيد 9

أحمد الحاج علي 13
أحمد عطُّون 17
أسامة القواسمي 20
أمين مقبول 23
أيمن دراغمة 25
بدران جابر 27
بسام الصالحي 29
بلال الشخشير 31
تيسير عمران 33
تيسير نصر الله 36
جمال حويل 38
حاتم عبد القادر 40
حافظ البرغوثي 43
حسام خضر 45
حسن يوسف 47
حسين رحَّال 50
حنا عميرة 52
خالد أبو طوس 54
خالد أبو عرفة 56
خالد طافش 59
خالد منصور 61
خالدة جرار 64
خضر أبو عبّارة 67

خضر السامري 69
خضر عدنان 71
خلود المصري 73
خليل عساف 75
داوود أبو سير 77
رائد طه 79
رفيق أبو سيفين 81
رفيق النتشة 83
روضة بصير 85
روك ألفرد روك 88
زاهر الششتري 90
زكريا الزبيدي 92
زياد البندك 94
ساما عويضة 96
سامر عنبتاوي 98
سامي مسلم 101
سحر القواسمي 103
سعيد كنعان 105
سمر الأغبر 107
سمر عوض الله 109
سمر هواش 111
سمير أبو عيشة 114
سميرة الحلايقة 117
سهام ثابت 119
سهيل سلمان 122
شاهر سعد 124
صالح الياصيدي 127
طارق قعدان 129

عاصم عبد الهادي 131
عبد الإله الأتيرة 133
عبد الجابر فقهاء 135
عبد الخالق النتشة 137
عبد الرحمن زيدان 140
عبد العليم دعنا 143
عدلي يعيش 145
عدنان حمارشة 148
عدنان عصفور 150
عزيز الدويك 153
عصام الأشقر 156
علي السرطاوي 158
عمر شحادة 160
عمر عبد الرازق 162
غسان حمدان 165
فدوى البرغوثي 168
فواز عقل 170
فيرا بابون 173
فيصل عرنكي 175
قدري أبو بكر 177
قدورة فارس 179
قيس أبو ليلى 182
ليلى غنام 184
ماجد حسن 187
ماجدة المصري 190
ماجدة فضَّة 193
ماهر الخراز 196
محمد أبو علي «أبو علي يطا» 198

محمد أبو طير 200
محمد الحاج قاسم 203
محمد اللحام 205
محمود الصيفي 207
محمود الرمحي 210
مريم صالح 212
مصطفى البرغوثي 215
مناضل حنني 217
منى منصور 219
مؤيد شعبان 222
ناصر الدين الشاعر 224
نايف أبو خلف 227
نجاة أبو بكر 229
نزار رمضان 232
نزيه أبو عون 235
نظام الشولي 237
واصل أبو يوسف 239
وصفي قبها 242
وليد الهودلي 245
ياسر منصور 248
يونس عمرو 251
المراجع 255

المقدمة

استنادا للسياسة البحثية التي اعتمدها مركز رؤية للتنمية السياسية والقائمة على التكامل مع الجهود البحثية المبذولة من المؤسسات البحثية والأكاديمية، والتركيز على ما نعتقد بأهميته من الملفات الفلسطينية، وفي ظل الاهتمام الكبير الذي توليه هذه المؤسسات بالقضية الفلسطينية، اجتهد فريق المركز في اختيار مجموعة من الموضوعات والملفات بهدف تكثيف البحث حولها، بغية تعريف القارئ الفلسطيني والعربي بها، من هنا جاء الاهتمام بمتابعة التطورات السياسية التي تحيط بالقضية الفلسطينية، علاوة على ذلك، أولى المركز اهتماما خاصا بالنخب الفلسطينية المعاصرة على اختلاف مكوناتها الفكرية والإيدلوجية والسياسية، وكذلك بمجالات اختصاصها المختلفة؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية، نظرا للدور المميز الذي تلعبه هذه النخب في المشهد الفلسطيني، ولما لها من تأثير كبير على واقع ومستقبل القضية الفلسطينية.

بدأ فريق مختص من المركز أواخر عام 2016 بالعمل في هذا المشروع الطموح، مدفوعا بالرغبة في تقديم جهد أكاديمي مرجعي لجمهور الباحثين المهتمين، وللمؤسسات الأكاديمية المعنية بدراسة النخبة، ولتحفظ للأجيال الفلسطينية القادمة جانبا مهما من سير ومواقف نخبها المختلفة، وتلبي حاجة جمهور القراء والمتابعين للشأن السياسي للتعرف على الشخصيات المنخرطة في الشأن العام، فالفلسطيني ينبغي أن يكون لديه معرفة ولو بالحد الأدنى عن هذه النخبة التي تؤثر في مسار حياته اليومي، بل وفي مستقبله ومصيره في بعض الأحيان، كما أن من حق هذه النخب أن تدون سيرها ولو بالحد الأدنى، وألا يبقى جهدها ودورها طي الكتمان أو مرتبطا بذاكرة عدد محدود ممن عاصروها أو عملوا معها، فالانقطاع المعرفي بين الأجيال ومحدودية معرفتها عن أسلافها، وحصر التاريخ في عدد محدود من القيادات والرموز الوطنية، يمكن المساهمة في جسره عبر هذه السلسلة

التي نأمل أن تبلغ غايتها وتصل منتهاها.

مما زاد من الدافعية لإنجاز هذا المشروع ما تتمتع به هذه النخب من خصوصية مرتبطة بخصوصية قضيتها الفلسطينية، كونها تعبر عن مسار طويل نحو التحرر والاستقلال والبحث عن العدالة، فقد كانت سيرة غالبية هذه النخب جزءا من حركة النضال والمقاومة الوطنية في مواجهة مشروع استعماري استيطاني إحلالي يحظى بدعم القوى الدولية المهيمنة على مدى قرن من الزمن، فتقدمت النخب الصفوف في مواجهة مشروع الاحتلال بأبعاده المختلفة، وامتد تأثيرها إلى القطاعات والمسارات المختلفة؛ بدءا بالمسار النضالي والمقاوم، ومرورا بمسارات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأكاديمي.

ولأن مركز رؤية ومنذ تأسيسه اعتمد المعيار الوطني في التعامل مع كافة القضايا، فقد حرص على تغطية متوازنة لهذا الملف سياسيا وجغرافيا وفكريا، وبذل كل جهد ممكن للوصول إلى النخبة الفلسطينية المعاصرة بصرف النظر عن الانتماء السياسي أو الجغرافي، كما عمل على تغطية كل القطاعات مع تركيزه في عدده الأول على النخبة السياسية والحزبية، لاعتبارات فنية ومهنية، على أن يعمل في المستقبل القريب على الوصول إلى كل من يقع ضمن تصنيف النخبة المعاصرة التي اعتمدها فريقه البحثي، فالأكاديميون والقيادات النقابية والمجتمعية والاقتصاديون المميزون سيحظون بذات الاهتمام الذي حظي به السياسيون وقادة العمل الوطني والحزبي في سلسلة النخبة التي سيتوالى تقديمها تباعا.

د. أحمد عطاونة

مدير مركز رؤية للتنمية السياسية

تمهيد

مفهوم النخبة

النخبة هي الفئة التي تتحكم في السلطة سواء في مجالها الخاص، أو في مجال الشؤون العامة. ويرى هانز دريتزل (Hanz Dreitzel) بأنها تتكون من الذين يحتلون مواقع سامية في جماعة ما، أو في منظمة أو مؤسسة، وقد وصلوا إلى هذه المواقع المتميزة والعالية بفضل انتقائهم على أساس قدراتهم الكفائية الأساسية، ويملكون السلطة والتأثير بفضل المناصب التي يشغلونها، ولها قوة النفوذ، ويملكون قرار تغيير بنية المجتمع والمعايير التي تتحكم فيها. وتؤهلهم مكانتهم ليكونوا نموذجا للاقتداء والتأثير في أفراد جماعتهم.

لذا فالنخبة هي الفئة المميزة صاحبة النفوذ والقوة والمؤهلات والامتيازات وهي التي شغلت المجالين العام والخاص، ووصلت إلى مناصب مهمة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، أو الحكومية وغير الحكومية.

النخبة الفلسطينية

برزت في المجتمع الفلسطيني نخب ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية وعلمية في المحطات التاريخية المختلفة، وتصدرت المشهد العام، وحظيت بنفوذ في مختلف المجالات، وكان للقضية الفلسطينية وتفاعلاتها وللحركة الوطنية وتطلعاتها وما واكب ذلك من حالة نضالية مستمرة منذ عقود دورها في إفراز نخبة فلسطينية متميزة عن نخب المنطقة العربية ما بعد الاستقلال، إذ كان التحرر من المحتل الشعار الرئيس الذي ولدت وهي تحمله، وشكَّل الميزان الذي وُزنت فيه تجاربها إلى الآن.

لقد خلق النضال الوطني الطويل زخمًا في النخب الوطنية كمًا ونوعًا الأمر

الذي يجعل من العسير ضبط تراجمها في كتاب واحد، لذا اقتصرت هذه السلسلة في إصدارها الأول على جزء من النخبة الفلسطينية السياسية المعاصرة في الضفة الغربية والقدس المحتلة، التي برزت في الفترة الممتدة من اندلاع الثورة الفلسطينية المعاصرة نهاية خمسينيات القرن الماضي حتى يومنا هذا، والأمل معقود في استكمال السلسلة في أجزاء أخرى.

منهجية الكتاب

اتبع الكتاب منهجية خاصة قائمة على خطوات متتالية ومترابطة، تبدأ باختيار الشخصية ثم إجراء مقابلة مسجلة معها وجهًا لوجه، ينفذها فريق من الباحثين الميدانيين المدربين، على أن تستند المقابلة إلى قائمة أسئلة مركزية وإلى معرفة أولية بسيرة الشخصية قبل إجراء المقابلة، مع الانفتاح على أية إضافات تسمح بها حيثيات المقابلة أو أحب الشخص المقابَل الإدلاء بها، والاستعداد المسبق لاستيفاء أي نقص عبر أجراء مقابلة ثانية وربما ثالثة، ويصار بعدها إلى تفريغها ومراجعتها والتأكد مما فيها من معلومات عبر مقارنتها بمصادر أخرى معتبرة، ثمَّ يتم تحويل المقابلة إلى نص مكتوب، ثم يخضع النص للتحرير الأكاديمي والتدقيق اللغوي، بحيث تكون المادة بصيغتها النهائية مكثفة وشاملة ومختزلة ومطرَّزة بلغة سلسة.

راعى الكتاب عدة اعتبارات في اختيار الشخصيات منها؛ انخراط الشخصيات في العمل الوطني بأبعاده المختلفة، السياسية والنضالية والمدنية، وامتلاكها تاريخًا وتجارب في هذا المضمار، وكذلك الانتماء السياسي والفصائلي، حيث تنوعت الشخصيات على مختلف الانتماءات السياسية والفصائلية الفاعلة على الساحة السياسية، وتلك التي كان لها تاريخ في العمل السياسي، بالإضافة لشريحة المستقيلين الفاعلين ، وحرص على تغطية مختلف محطات النضال الوطني منذ اندلاع الثورة الفلسطينية المعاصرة، وأولى اهتمامًا بالبعد الجغرافي.

حرص الكتاب على أن يغطي الأبعاد المختلفة للشخصيات المدروسة، فتناول الحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والكسب السياسي والنضالي، وقَدَّم رؤية الشخصية للنقاط الرئيسة التي تشغل المجتمع ونخبه من قبيل الموقف من ملفات التسوية السياسية والمقاومة والانقسام والمصالحة والرؤية المستقبلية للقضية الفلسطينية.

حاول الكتاب تقديم سيرة أشمل لشخصيات سبق وتم نشر تراجمها في موسوعات أو مواقع إلكترونية تعنى في تدوين السير والتراجم، كما قدَّم لشخصيات سياسية لم يسبق أن نشرت سيرتها من قبل، بل إن منها من لم يحظ بظهور إعلامي من قبل، ما شكل فرصة للجمهور الفلسطيني للتعرف على نخبه الفاعلة وعلى أنشطتها المختلفة.

أحمد الحاج علي

- ولد في بلدة قيساريا جنوب حيفا عام 1939.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عن حركة حماس عام 2006.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني .
- من رموز التيار الإسلامي ومن رجال الإصلاح في الضفة الغربية.

ولد أحمد علي أحمد في الخامس من تشرين أول/ أكتوبر عام 1939، في بلدة قيساريا جنوب مدينة حيفا في الأراضي المحتلة عام 1948، لأب يمني الأصل وأم فلسطينية، وهو متزوج وله ولدان وأربع بنات. هجَّر الاحتلال عائلته عام 1948، فسكنت بلدة دير الغصون شمال مدينة طولكرم، ثم انتقلت للعيش في مدينة نابلس. درس الابتدائية في مدرسة قيسارية الابتدائية ثم مدرسة دير الغصون، والإعدادية في مدارس وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الأونروا، والثانوية في مدرستي الجاحظ والصلاحية، وحصل على شهادة الثانوية العامة بالفرع العلمي من كلية النجاح عام 1960، ثم حصل على درجة البكالوريوس في الشريعة تخصص فقه مقارن من جامعة دمشق عام 1970، والماجستير في الفقه المقارن من كلية الشريعة في جامعة النجاح عام 1994. درَّس في مدارس وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الأونروا في محافظتي نابلس وجنين في الفترة ما بين 1960-2001، وعين مديرًا للعديد من المدارس منذ عام 1985 حتى تقاعده عام 2001. تأثر الحاج علي بسيرة والده النضالية والتزامه الديني، إذ كان والده من الثوار

إبان الاحتلال البريطاني لفلسطين، ومن حفظة القرآن الكريم، فضلا عن تأثره بالنكبة والتهجير الذي عايشه. تعرَّف الحاج علي على الإخوان المسلمين في فترة مبكرة من حياته، والتحق بجوالتهم في مدينة نابلس عام 1954، والتزم حضور نشاطاتهم التي كان يشرف عليها نبيل البشتاوي، كما شارك في المعسكرات الشبابية التي كانوا ينظمونها في الأردن، وفي اللقاء السنوي الذي كانوا يعقدونه في ذكرى الإسراء والمعراج في المسجد الأقصى، فضلا عن مشاركته في المظاهرات التي اندلعت إبان الحكم الأردني في أكثر من مناسبة في الضفة الغربية؛ كالمظاهرات ضد حلف بغداد، وضد الهجمات الصهيونية على المناطق الحدودية، الأمر الذي أدى إلى اعتقاله في إحداها. كما عايش الحاج علي نكسة عام 1967، وكان ضمن مجموعات الدفاع المدني في مدينة نابلس.

مارس علي نشاطًا فكريًا ودعويًا في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي في الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، برفقة الشيخ حامد البيتاوي والأستاذين ناجي صبحة وسعيد بلال، ونشط نقابيًا كأحد المسؤولين عن متابعة الكتلة الإسلامية في الجامعات، وتواصل مع خليل الوزير أبو جهاد في أكثر من مناسبة لحل بعض المشكلات بين الأطر الطلابية، كما نشط في الاتحاد العام للعاملين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وكان ضمن الوفد النقابي الذي اجتمع مع الرئيس الراحل أبو عمار في غزة، بهدف ثنيه عن فكرة إدماج موظفي وكالة الغوث مع موظفي السلطة الفلسطينية؛ لما رآه الوفد من خطورة هذه الفكرة على قضية اللاجئين الفلسطينيين.

خلال الانتفاضتين الأولى والثانية كان للحاج علي دور توعوي وتعبوي، لاسيما في إلقاء المحاضرات والمشاركة في المهرجانات الجماهيرية والمسيرات الوطنية. كما تولى عضوية مجلس شورى حركة المقاومة الإسلامية حماس لمدة عامين إبان الانتفاضة الثانية، وناصر فكرة دخول حركة حماس الانتخابات التشريعية عام 2006، والتي انتخب فيها عضوًا في المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، حاصدا أعلى الأصوات في محافظة نابلس، فتولى عضوية لجنة شؤون اللاجئين واللجنة الأمنية داخل المجلس التشريعي. في المؤتمر العام السابع لحركة فتح المنعقد في مقر المقاطعة في مدينة رام الله عام 2016، ترأس

وفد حركة حماس المشارك في المؤتمر، وألقى كلمة بالنيابة عن رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل. يعتبر الحاج علي من رجالات الإصلاح في الضفة الغربية، فهو عضو في اللجنة الأهلية المشتركة في شمال الضفة الغربية، والتي تم تشكيلها خلال الانتفاضة الثانية بمشاركة التنظيمات الفلسطينية كافة.

حرم الاحتلال الحاج علي من مناقشة رسالة الماجستير في الفقه المقارن في كلية الشريعة في جامعة الأزهر؛ بسبب منعه من السفر منذ عام 1981، كما حرمه أيضًا من إكمال الدكتوراه لاستمرار المنع الذي لم يُرفع حتى اليوم. وفي الفترة ما بين عام 1984-1985 فرض عليه الاحتلال الإقامة الجبرية لمدة عامين، ثمَّ اعتقله عام 1987 لمدة شهرين، وتكرر اعتقاله منذ ذلك الوقت ليصل ما أمضاه في الاعتقال لأكثر من 10 سنوات. أبعده الاحتلال إلى مرج الزهور أواخر عام 1992، حيث قضى في الإبعاد عامًا كاملًا. من جهتها اعتقلته الأجهزة الأمنية الفلسطينية لمدة شهر عام 1996. وفي سجون الاحتلال خاض إضرابا عن الطعام أكثر من مرة، منها 18 يومًا ضد اعتقاله الإداري عام 2011. طارده الاحتلال أكثر من مرة وصلت في مجموعها إلى ثلاث سنوات، كان آخرها عام 2014 عندما قرر عدم تسليم نفسه لسلطات الاحتلال، لتستمر مطاردته عامًا كاملًا حتى لُقب بـ« شيخ المطاردين».

يعتقد الحاج علي بأن القضية الفلسطينية تمر بمرحلة صعبة، مؤكدا وجود مؤامرة تحاك ضدها في ظل تكالب دولي وبمشاركة أطراف عدة، لكن منطق الأشياء يقول أنَّ النصر سيكون حليف الفلسطينيين. ويصف علي اتفاق أوسلو بأسوأ محطة مرت على القضية الفلسطينية، وأسوأ ما فيه الاعتراف الفلسطيني بالاحتلال وشرعيته على أرض فلسطين، ويرى بأن المقاومة وسيلة، وأي وسيلة أو أداة يمكن أن توصل إلى تحقيق هدف التحرر فهي مشروعة، فالمقاومة الشعبية والمقاومة المسلحة ضروريتان ولا يمكن أن تكون إحداهما على حساب الأخرى، فلكل مرحلة من المراحل وسائلها وأدواتها. ويؤمن الحاج علي بالشراكة السياسية، ويعتبر العمل مع الآخرين مبدأ لا يمكن إغفاله، وقد طالب منذ عام 1964 بالدخول في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها على أساس التعاون المشترك لمواجهة الاحتلال ومقارعته وفق مبدأ الشراكة والتعاون، ويعتقد

بأن من مسببات مرحلة الانقسام طغيان فكرة التفرد السياسي وعدم القبول بتداول السلطة، فضلا عن إشكالية فكرية عززتها مواقف سياسية بضغط دولي وإقليمي، معتبرًا أن من الواجب الوطني والديني العمل على إنهاء مرحلة الانقسام لأن الاحتلال الإسرائيلي هو المستفيد الأول منها والمعني باستمرارها.

أحمد عطُّون

- ولد في بلدة صور باهر عام 1968.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عن حركة حماس عام 2006.
- من القيادات الوطنية المقدسية، ومبعد عن مدينة القدس.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

ولد أحمد محمد أحمد عطُّون في الرابع والعشرين من كانون ثاني/ يناير عام 1968 في بلدة صور باهر المجاورة للقدس المحتلة، وهو متزوج وله ثلاثة من الذكور وابنتان. درس المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مدارس صور باهر، وأكمل الثانوية في ثانوية الأقصى الشرعية داخل المسجد الأقصى حاصلا منها على شهادة الثانوية بالفرعين الأدبي والشرعي بشكل موازعام 1986، وكان الأول على دفعته، ثم حصل على درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة القدس عام 2002، والماجستير في الدراسات الإسلامية المعاصرة من نفس الجامعة عام 2006، وعلى دبلوم الدراسات العليا في إدارة المؤسسات الحديثة من الجامعة العبرية في القدس عام 2006. عمل عطون إمامًا لمسجد المرابطين في بلدة صور باهر في الفترة بين (1993-2006)، تولى خلالها الخطابة في عدد من مساجد القدس.

تأثر عطون منذ طفولته ببيئة أسرته المتدينة وتاريخ بلدته النضالي وقراءاته المبكرة في الفكر الإسلامي؛ فانتمى لجماعة الإخوان المسلمين عام 1982 حين كان طالبًا في المدرسة، وتأثر كثيرًا باقتحامات الاحتلال للأقصى والمواجهات التي اندلعت داخله وحوله في الأعوام بين (1983-1986).

منع الاحتلال عطون من السفر إلى مصر، وحرمه من الدراسة في الأزهر بعد قبوله للدراسة فيه. تعرض عطون للاعتقال من قبل قوات الاحتلال أول مرة في كانون ثاني عام 1988، وحكم عليه بالسجن مدة 4 سنوات، ثم اعتقل مرة أخرى عام 1993 لـ 45 يومًا، ومرة ثالثة عام 1994 لمدة 3 سنوات بتهمة المسؤولية عن تنظيم حركة حماس في القدس، عاقبه الاحتلال خلالها بالعزل الانفرادي لمدة عام. اعتقل مرة رابعة عام 1997 خضع خلالها للتحقيق ثم حوله الاحتلال للاعتقال الإداري لمدة 6 أشهر. وفي عام 2006 اعتقل عطون وحكُم عليه بالسجن 3 سنوات بتهمة المشاركة في الانتخابات التشريعية. وفي عام 2011 اعتقل مرة أخرى وعُزل داخل السجن لمدة 3 أشهر، ثمَّ أعيد اعتقاله عام 2012 إداريا لمدة 19 شهرًا، تبعه اعتقالان إداريان آخران عام 2017 لمدة 11 شهرًا وآخر عام 2018 لمدة 7 أشهر.

تعرض عطون لمضايقات الاحتلال بشكل مستمر، خصوصًا بعد الإعلان عن نيته المشاركة في الانتخابات التشريعية عام 2006 عن القدس ضمن قائمة التغيير والإصلاح، فخضع للاستدعاء من قبل مخابرات الاحتلال 17 مرة خلال 6 أشهر قبيل الانتخابات، فضلا عن مداهمة مقر حملته الانتخابية. فاز عطون بالانتخابات التشريعية وتولى عضوية لجان القدس والأمن والداخلية، لكن الاحتلال ضغط عليه من أجل الاستقالة من المجلس التشريعي؛ فأصدر وزير الداخلية الإسرائيلية بتاريخ 1 أيار 2006 قرارًا بإمهاله 30 يومًا للاستقالة من التشريعي فرفض ذلك. فقرر الاحتلال إبعاده عن مدينة القدس في الأول من حزيران عام 2010، ما دفعه للاعتصام مع زملائه المهددين بالإبعاد في مقر الصليب الأحمر في الأول من تموز عام 2010 حتى 26 أيلول عام 2011، كان عطون خلالها ناطقًا إعلاميًا باسم المعتصمين، وواصل الاعتصام إلى أن تم إبعاده إلى مدينة رام الله في 6 كانون أول 2011.

مارس عطون نشاطًا مجتمعيًا ومؤسساتيًا، فساهم في تأسيس لجنة زكاة القدس، وعمل مع آخرين على تأسيس جمعية المنتدى الثقافي في صور باهر عام 1998، وكان مديرها منذ عام (2000-2005) حيث أغلقها الاحتلال عام 2006. وساهم عطون في إنشاء مركز زيد لتحفيظ القرآن في بلدة صور باهر عام 2000، الذي أغلقه الاحتلال عام 2007. كما أنه عضو في لجنة الصداقة الفلسطينية التركية (2000-2006)، وعضو في رابطة المؤسسات المقدسية (2003 – 2005)،

وعضو في التجمع الإسلامي المسيحي في القدس (2005 - 2006).
ينشط عطون في المشاركة في اللقاءات السياسية المتعلقة بمدينة القدس المحتلة، فضلا عن استضافته على شاشات الفضائيات ووسائل الإعلام المختلفة.
يرى عطون بأن الاحتلال إلى زوال ما دام هناك مقاومة مستندا لحقائق تاريخية وعقائدية، ويعتقد بأن اتفاق أوسلو أكبر خطيئة في تاريخ الشعب الفلسطيني، وإساءة لماضيه وحاضره ومستقبله، وما زال الشعب الفلسطيني يدفع ثمن هذه الخطيئة، ويرى بأن الانقسام من أخطر القضايا التي مرت على الشعب الفلسطيني، حيث استغلها الاحتلال لتمرير مخططاته على الأرض، مؤكدًا أن وحدة الفلسطينيين هي الوضع الطبيعي، داعيًا إلى تضافر الجهود والبحث عن القواسم المشتركة للتصدي لكل مخططات الاحتلال، مشددًا أنَّ ضعف حركة فتح ليس قوة لحركة حماس والعكس صحيح، والمصالحة الفلسطينية مصلحة وطنية وضرورة شرعية، حيث أدى الانقسام إلى تشظي حركة فتح داخليًا، محملًا مسؤوليته للقيادة السياسية الفلسطينية، معتبرًا أن هنالك إمكانية لإشراك الجهات كافة في منظمة التحرر لو توفرت الإرادة السياسية لقيادة المنظمة. أمَّا نظرته للمقاومة فيعتبرها حقًا مشروعًا ومكفولًا دوليًا للشعب المحتل، مشيرًا إلى استحالة انسجام إرادة الاحتلال مع الشعب الواقع تحت الاحتلال، لذا فالمقاومة ضرورة بأشكالها كافة.

أسامة القواسمي

- ولد في مدينة الخليل عام 1970.
- الناطق الرسمي باسم حركة فتح، ونائب مفوض مفوضية التعبئة والإعلام والثقافة.
- عضو المجلس الثوري لحركة فتح.

ولد أسامة فايز داود القواسمي في العاشر من تموز / يوليو عام 1970 في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، وهو متزوج وله خمسة أبناء. درس المرحلة الابتدائية في ليبيا والإعدادية والثانوية في مدارس الخليل، وحصل على الثانوية العامة من الأردن. أنهى البكالوريوس في الهندسة الكهربائية تخصص إلكترونيات من جامعة شتشيتسن Szczecin في بولندا وكذلك الماجستير من نفس الجامعة عام 1995. وعمل في القطاع الخاص في مجال الاتصالات، ثمَّ أصبح مديرًا عامًا في وزارة الاتصالات في الفترة بين (1998 - 2008)، ثم انتقل بعدها مباشرة للعمل في شركة الوطنية موبايل والتي انضمت لاحقًا لشركة Ooredoo / فلسطين، وتولى داخلها مناصب رفيعة منها مسؤول العلاقات الحكومية والمؤسساتية ثمَّ مدير عام الشؤون الإدارية والتنظيمية.

تأثر القواسمي بالحالة الوطنية العامة، وبما تعرضت له عائلته من ممارسات وحشية من قبل قوات الاحتلال؛ فبدأ بالمشاركة بالفعاليات الوطنية وهو طالب في المدرسة، حيث جذبته حركة فتح بنشاطاتها الوطنية، حتى أصبح من نشطائها في المرحلة الثانوية إبان دراسته في مدرسة الحسين في مدينة الخليل. تعرض للاعتقال من قبل قوات الاحتلال أول مرة عام 1985 لمدة 18 يومًا، ثمَّ أعيد اعتقاله عام 1987 وحكم عليه بالسجن لمدة 6 أشهر فعليا وخمس سنوات

وقف تنفيذ. اعتقل مرة ثالثة، وكان عليه قضاء وقف التنفيذ داخل السجن، وبعد عدة محاكمات تم التوصل إلى صفقة بين محاميه ونيابة الاحتلال يقضي بموجبها القواسمي خمس سنوات خارج فلسطين، فسافر إلى بولندا للدراسة عام 1989، وانتمى هنالك لحركة فتح بشكل رسمي، ونشط في العمل الطلابي في خدمة القضية الفلسطينية. تولى القواسمي العديد من المناصب ذات الطابعين النقابي والسياسي، فشغل أمين سر المكتب الحركي للمهندسين التابع لحركة فتح فرع الخليل عام 2000، ثم أصبح عضو لجنة إقليم حركة فتح في مدينة الخليل، وتولى مسؤولية المكاتب الحركية في مفوضية التعبئة والتنظيم لفترة من الزمن، ثمَّ عين ناطقًا رسميًا لحركة فتح عام 2009 ونائبا لمفوض مفوضية التعبئة والإعلام والثقافة، وانتخب عضوًا في المجلس الثوري لحركة فتح عام 2016.

يؤكد القواسمي بأن المستقبل لفلسطين وقضيتها العادلة، وبأن الأرض ستبقى فلسطينية، مشددا أن الفلسطينيين لن يكرروا تجربة الأعوام 1948 و1967، فالساكن الأصلي أقوى ويستمد قوته من القانون والتاريخ. ويرى بأن للفلسطينيين ملاحظاتهم على اتفاق أوسلو وبنوده، لكنه في ذات الوقت أجبر إسرائيل على الاعتراف بمنظمة التحرير والشعب الفلسطيني لأول مرة، وبما أن الصراع مع الاحتلال هو صراع ديموغرافي؛ فإنَّ أوسلو حقق إنجازًا آخر يتعلق بعودة مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى فلسطين، حتى أضحت الدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير واقعًا لا يمكن شطبه، ويعتقد القواسمي بأنه تم تحقيق إنجاز بقاء الإنسان الفلسطيني فوق أرضه وإنجاز الهوية الفلسطينية من خلال اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية عام 2013، وبقي أخيرًا الصراع الثالث، وهو صراع الأرض الذي سيكون فيه النصر للفلسطينيين.

يشدد القواسمي بأن الجميع خاسر من الانقسام سواء حماس أو فتح أو الشعب الفلسطيني، فلا يوجد مستفيد بالمطلق من هذا الانقسام إلا الاحتلال، مؤكدا أن حركة فتح جادة في تحقيق الوحدة الوطنية، والاتفاق على قواسم مشتركة تحت عنوان منظمة التحرير وعنوان الأرض والإنسان، مضيفًا أن الانقسام سينتهي إذا تنازل الجميع عن الحزبية المقيتة، وتركوا المصالح الشخصية.

ويرى القواسمي بأنَّ المقاومة المسلحة وغير المسلحة هي حق مكفول بالقانون الدولي لذا فهي حق للشعب الفلسطيني، ولكنها في ذات الوقت ليست هدفًا بحد ذاتها بل وسيلة من أجل الخلاص من الاحتلال، لذا فهي تخضع للوضع السياسي

ولطبيعة الأهداف السياسية، ويعتقد بأنَّه لابد من اعتماد المقاومة الشعبية، والسعي إلى توسيعها لأنَّها تخدم القاعدة السياسية في هذه الفترة وتساهم في التأثير على الرأي العام العالمي، مشددا على ضرورة دخول القوى الفلسطينية السياسية التي ما تزال خارج منظمة التحرير في إطارها، مؤكدا بأنَّ حركة فتح غير معنية بإقصاء حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

أمين مقبول

- ولـد في مدينـة نابلـس عـام 1951.
- سـفير فلسـطين في الجزائر منذ عـام 2019.
- عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية (2005 - 2016).
- وكيل وزارة الداخلية (2005 - 2009).
- أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح (2009 - 2016).

ولد أمين رمزي مقبول عام 1951 في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، وهو متزوج وله ولد وبنتان. درس الابتدائية والإعدادية والثانوية في مدارس نابلس، وحصل على الثانوية العامة في الفرع العلمي من مدرسة الصلاحية عام 1970، ثم حصل على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة النجاح الوطنية عام 2000.

انخرط مقبول في العمل النضالي في سن مبكرة، متأثرًا بتوجهات عائلته الوطنية وباستشهاد شقيقه منيب عام 1967. انضم لصفوف حركة فتح عام 1967 والتحق بمعسكراتها في سوريا، كما نشط في المكتب الحركي الطلابي التابع لحركة فتح إبان دراسته في جامعة الموصل في العراق. وأثناء زيارته للعائلة في نابلس عام 1973 اعتقله الاحتلال وحكم عليه بعشر سنوات، ومارس داخل سجنه نشاطًا تنظيميًا وفكريًا حتى إطلاق سراحه عام 1983، حيث عاد إلى الدراسة في جامعة النجاح ونشط في الحركة الطلابية، إلا أن الاحتلال فرض عليه الإقامة الجبرية، وما لبث أن اعتقله من جديد وأبعده إلى الأردن عام 1985. عُيِّن عضوًا في قيادة

مكتب تنظيم الوطن المحتل تحت إمرة القيادي الفلسطيني الشهيد أبو جهاد، وتولى مسؤولية المنظمات الشعبية داخل حركة فتح حتى عام 1994، وهو العام الذي عاد فيه إلى فلسطين، وأصبح عضوًا في لجنة الارتباط العليا، التي أشرفت على تسلم المدن من الاحتلال، وفي الفترة ما بين الأعوام 1994-2009 انتخب عضوًا في المجلس الثوري لحركة فتح، وفي عام 1996 اختير عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني، وخاض انتخابات المجلس التشريعي عام 1996 ولم يحالفه الحظ. تولى عضوية مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية الاستهلاكية «الصخرة» عام 1997؛ وهي من مؤسسات حركة فتح، كما تولى عضوية اللجنة الحركية العليا للحركة. شغل مقبول منصب وكيل وزارة الداخلية الفلسطينية في الفترة ما بين 2005-2009، وتولى عضوية المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الفترة ما بين 2005-2016، كما تولى مسؤولية الحملة الانتخابية لحركة فتح في الانتخابات التشريعية عام 2006. وشغل منصب أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح في الفترة ما بين 2009-2016. في أعقاب الانقسام الفلسطيني كُلف مقبول من قبل الرئيس محمود عباس بعضوية لجنة الحوار المركزية، حيث خاض عددًا من الحوارات مع حركة حماس نتج عنها تفاهمات موقعة من الطرفين. وفي الفترة ما بين 2016-2019 عُيّن مستشارا للرئيس محمود عباس بدرجة وزير، إلى أن عين أخيرًا سفيرًا لفلسطين في الجزائر عام 2019.

يرى مقبول بأنَّ القضية الفلسطينية تمر في مرحلة حساسة خطيرة جدًا، وهي مرحلة استحقاقات، فيما الإدارة الأمريكية مصرَّة على حل القضية من خلال صفقة القرن، ويؤكد أن الصمود الفلسطيني أمام ذلك سيعطي أملاً للقضية ومستقبلها، ويصف مقبول اتفاق أوسلو بأنه كان ممرًا إجباريًا واستطاعت القيادة الفلسطينية اجتيازه، محملا الاحتلال مسؤولية شلله، ويرى بأنَّ الانقسام الداخلي أضرَّ بالقضية الفلسطينية، وكان للاحتلال والتدخلات الإقليمية دور كبير في حدوثه وتمويله، كما أنَّ بعض قيادات حماس متورطة في ذلك، داعيا إلى العمل على إنهاء حالة الانقسام، وتمتين الصف تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، وتحقيق الشراكة السياسية، مطالبا حركة حماس بالوفاء بالتزاماتها تجاه الشراكة، أمَّا المقاومة فيؤكد أنها حق مشروع للفلسطينيين، بدأتها فتح كمقاومة مسلحة عام 1965، وانتقلت في هذه المرحلة للمقاومة الشعبية السلمية التي تعد أكثر مناسبة لهذه المرحلة.

أيمن دراغمة

- ولد في مدينة طوباس عام 1963.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عن حركة حماس عام 2006.
- حامل لدرجة الدكتوراه في الكيمياء.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

ولد أيمن حسين أمين دراغمة في مدينة طوباس شمال الضفة الغربية في السادس عشر من حزيران / يونيو عام 1963، وهو متزوج وله أربع من الإناث. حصل على الثانوية العامة في الفرع العلمي من مدرسة طوباس الثانوية عام 1981، وأنهى البكالوريوس في الكيمياء من جامعة علي جار في الهند عام 1986، والماجستير من نفس الجامعة عام 1988، والدكتوراه في الكيمياء من جماعة دلهي عام 1992. عمل دراغمة في المختبرات المركزية في وزارة الصحة الفلسطينية في مدينة رام الله، كما عمل محاضرًا غير متفرغ في جامعة القدس المفتوحة في الفترة ما بين عام 1999 حتى عام 2005، وفي دار المعلمين في مدينة رام الله في الفترة ما بين عام 2000 حتى عام 2005.

نشط دراغمة في اتحاد الطلبة الفلسطينيين في جامعة علي جار، وكان المسؤول الرياضي فيه، ثمَّ انضم للاتحاد العالمي للطلبة العرب، وأصبح مديرا لفرع الاتحاد في الجامعة. تعَّرف دراغمة على فكر الإخوان المسلمين وأطروحاتهم إبان دراسته الجامعية أواخر عام 1983، فتأثر بمحاضرات الدكتور عبد الله عزام التي ألقاها على طلبة الجامعة حول الإخوان والقضية الفلسطينية، فقرر

الالتحاق بجماعة الإخوان المسلمين، وتولى ملف فلسطين في الاتحاد العام للطلبة المسلمين العرب، ونشط في لجنة مناصرة القضية الفلسطينية.

قرَّر دراغمة الانضمام للمقاومة الفلسطينية المسلحة؛ فالتقى بعض قيادات وكوادر حركة حماس في الخارج في الفترة ما بين 1990-1992، واتفق معهم على أن يساهم في تشكيل جناح عسكري تابع لحركة حماس في الضفة الغربية تحت اسم» كتائب عبد الله عزام»، وبدأ العمل ميدانيًا فور عودته إلى الضفة الغربية عام 1992، لكنَّه اعتقل عام 1993، وتعرض لتحقيق قاس لمدة 76 يومًا، وحكم عليه بالسجن مدة 30 شهرًا.

انتخب دراغمة عام 2006 عضوًا في المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح في محافظة طوباس، وتولى عضوية لجان الرقابة والمصادر الطبيعية والطاقة في المجلس التشريعي، تعرض خلال تلك الفترة للاعتقال عدة مرات، ففي عام 2009 قضى في الاعتقال الإداري مدة 21 شهرًا، ثمَّ اعتقل أواخر عام 2011 وحكم بـ 6 أشهر إداريا، ثم اعتقل عام 2014 وأمضى 3 أشهر في الاعتقال الإداري.

يؤمن دراغمة بأن الاحتلال إلى زوال، وأن انتصار الشعب الفلسطيني وتحقيق مشروعه الوطني التحرري مسألة حتمية، فلابد من مقاومة المحتل لطرده من فلسطين، لكن أشكال المقاومة تحددها فصائل العمل الوطني، وهي تخضع لتقديرات الواقع وطبيعة الظروف التي تحدد استخدام الشكل الأفضل والأكثر تأثيرا وتحقيقا للهدف.

يعارض دراغمة اتفاق أوسلو ويرى بأنه جاء بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى، التي أرغمت الاحتلال للبحث عن حلول للقضية الفلسطينية، فضلا عن قلق منظمة التحرير الفلسطينية من تعاظم حركة حماس في الداخل. ويعتقد بأن الانقسام الفلسطيني سببه عدم اعتراف حركة فتح بنتائج الانتخابات، وعدم استعدادها للشراكة السياسية مع حركة حماس. داعيا إلى دخول حركتي حماس والجهاد لمؤسسات منظمة التحرير على أساس الشراكة، ووفقا لنتائج الانتخابات، في إطار برنامج وطني مشترك ينطلق من وثيقة الوفاق الوطني التي وضعها الأسرى.

بدران جابر

- ولد في مدينة الخليل عام 1947.
- من مؤسسي الجبهة الشعبية وأحد قياداتها التاريخيين في الضفة الغربية.
- أسير محرر أمضى 21 في سجون الاحتلال.

ولد بدران بدر محمد جابر في مدينة الخليل عام 1947، وهو متزوج وله ثمانية أبناء. درس المرحلة الأساسية في مدارس مدينة الخليل، وأنهى الثانوية العامة منها عام 1966، وحصل على البكالوريوس في الجغرافيا من الجامعة الأردنية عام 1970. عُيِّن مدرسا في المدرسة النظامية الثانوية في القدس، ثم مدرسًا في مدرسة دار الفتاة اللاجئة في القدس حتى عام 1980، وعمل بعدها مدير قلم في بلدية الخليل إلى جانب مساعد مدير مكتبة البلدية، كما عمل في الصحافة، وكان عضوا في الهيئة الإدارية لرابطة الصحفيين العرب في الأراضي المحتلة، وعمل قيِّمًا لمكتبة رابطة الجامعيين في الخليل، ثمَّ مدرسًا في مدرسة رابطة الجامعيين الثانوية حتى عام 1999، ثمَّ مدرسًا في مدرسة الصديق الأساسية الحكومية ما بين عام (1999-2001).

تأثر جابر منذ شبابه المبكر بالحالة النضالية أواخر خمسينيات القرن الماضي، فانضم إلى منظمة أبطال العودة، والتحق بجيش التحرير الفلسطيني، وساهم في تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. غادر فلسطين إلى الأردن عام 1967، وعمل مفوضًا سياسيًا للجبهة الشعبية في القطاع الأوسط (منطقة الأغوار)، ثمَّ عين مسؤولًا عن القطاع الطلابي، ثم مسؤولًا عن القطاع النسوي في إقليم عمان. هدم الاحتلال منزل عائلته عام 1969، وأصبح مطاردًا من قبل السلطات

الأردنية إبان أحداث أيلول الأسود، إلى أن غادر إلى فلسطين، حيث أصبح مسؤولًا تنظيميًا عن منطقة الخليل. اعتقلته قوات الاحتلال عام 1972 وخضع لتحقيق قاسٍ، ومُنع من السفر، ثمَّ توالت اعتقالاته من قبل قوات الاحتلال حتى بلغ مجموعها أكثر من 21 عامًا، وقد عُرف في سجون الاحتلال بصلابته في مواجهة المحققين. نفاه الاحتلال عن القدس عام 1980، وفرض عليه الإقامة الجبرية داخل حدود مدينة الخليل لمدة خمس سنوات ونصف. تعرض جابر لمحاولة اغتيال في الانتفاضة الثانية، وأصيبت زوجته، ثمَّ قرَّر الاختفاء حتى اعتقاله نهاية عام 2004. شكَّل مع آخرين أول لجنة وطنية في الخليل عام 1978 ضمت مندوبين عن حركة فتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية وجيش التحرير الفلسطيني، وساهم في تشكيل اتحاد لجان العمل الصحي في الخليل، كما عمل على إنشاء صندوق للطالب الفقير.

يرى جابر بأن القضية الفلسطينية تحتاج إلى جملة من الاشتراطات لتحقيق الانتصار، أولها إنجاز الوحدة الوطنية وفق برنامج مقاوم، وثانيها الفهم الطبيعي للاحتلال كما هو دون العيش في التضليل الذي تسوقه السياسات الدولية ودول التطويع والتطبيع مع المحتل، والنقطة الثالثة تتمثل في العلاقات مع الأحزاب والقوى العربية صاحبة المصلحة في الثورة والتأثير في الاتجاه الإيجابي والتقدمي، وتجسيد العلاقة معها بعيدًا عن الخلفيات الأيديولوجية. يرى جابر بأن مسار التسوية يحتاج إلى إعادة تصويب وتدقيق، ويصف اتفاق أوسلو بالكارثة التي حلت بالشعب والقضية، وبأنَّ الانقسام الفلسطيني كارثة ونكبة أخرى حلت بهما أيضا، فقد أدى الانقسام إلى تردي الحالة الوطنية وتغييب المشروع الوطني، حتى بات الفلسطيني ينظر بقدسية شديدة إلى فئويته بدل وطنيته، مستبدلا الوطن بالتنظيم، ما شكل انعكاسا سلبيا على مسار الحياة اليومية التي تحتاج إلى إعادة قراءة، رغم قناعته بوجود مستفيدين في كلا الحزبين لا يريدون إنهاءه. يؤكد جابر أنَّ المقاومة بكافة وسائلها بما فيها المسلحة حق مشروع كفلته الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ فمن حق من يجلد أن يصرخ، بل عليه ألا يصمت، فيما يحدد التوافق الوطني الوسائل المناسبة وفق برنامج وطني، ويرى بأن على الكل الفلسطيني المشاركة في منظمة التحرير ومؤسساتها لإيجاد برنامج وطني وتوافق وطني يتم من خلاله تجاوز الانقسام والخلافات الداخلية التي انعكست سلبا على الحس الجماهيري.

بسام الصالحي

- ولد في مخيم الأمعري قضاء البيرة عام 1960.
- الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني منذ عام 2003.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عام 2006.
- عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.
- وزير الثقافة في الحكومة الحادية عشرة.

ولد بسام الصالحي في السادس عشر من كانون الثاني / يناير عام 1960، في مخيم الأمعري قضاء مدينة البيرة في الضفة الغربية لعائلة فلسطينية لاجئة تعود أصولها إلى مدينة اللد في الداخل المحتل عام 1948، وهو متزوج وله 4 بنات وولد. درس في مدارس وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، وحصل على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة بيرزيت عام 1983، والماجستير في الدراسات الدولية من نفس الجامعة عام 2000.

تأثر الصالحي إبان شبابه المبكر بالجو الوطني العام وصعود الحركة الوطنية في الأرض المحتلة، فانتمى للحزب الشيوعي الفلسطيني ونشط في صفوفه إبان دراسته في جامعة بيرزيت، حيث كان رئيسًا لمجلس الطلبة خلال الفترة (1979-1981)، وممثلا للحركة الطلابية في لجنة التوجيه الوطني أواخر سبعينيات القرن الماضي. تعرض للاعتقال من قبل قوات الاحتلال وفُرضت عليه الإقامة الجبرية. في عام 1982 انتخب لعضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، كما شغل عضوية القيادة الوطنية الموحدة إبان الانتفاضة الأولى، وهي قيادة

سرية تابعة لفصائل منظمة التحرير. وفي عام 1990 اعتقلته سلطات الاحتلال حتى عام 1993. شغل أثناء الانتفاضة الثانية عضوية قيادة القوى الوطنية والإسلامية، وانتخب أمينًا عامًا لحزب الشعب عام 2003، وكان مرشحًا لحزب الشعب في الانتخابات الرئاسية الفلسطينية عام 2005. كما نشط في مخاطبة الرأي العام العالمي والمؤسسات الأهلية الدولية لدعم القضية الفلسطينية. وفاز بعضوية المجلس التشريعي عن قائمة «بديل» في الانتخابات التشريعية عام 2006، وأصبح عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني، وعضوًا في المجلس المركزي، وعضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئيسا لدائرة الشؤون الاجتماعية فيها. كما شارك في حكومة الوحدة الوطنية عام 2007 وزيرا للثقافة، وشغل عضوية الوفد الفلسطيني لتحقيق التهدئة بعد العدوان على قطاع غزة عام 2014.

يرى الصالحي بأن الفلسطينيين الآن خسروا قوتهم كحركة تحرر وطني، وأصبحوا بعد أوسلو يحاكون نمط الأنظمة العربية، فاتفاق أوسلو بدَّل أولويات الفلسطينيين، وأصبحت الطبقة السياسية الفلسطينية ترى في القوى الغربية حلفاء أساسيين، وأصبح المهم العودة للمفاوضات بدلًا من التركيز على إنهاء الاحتلال، ويؤمن الصالحي بالتسوية السياسية رغم ملاحظاته على اتفاق أوسلو، والآليات المتبعة في التعاطي مع الاحتلال من قبل القيادة الفلسطينية، بما فيها غياب المرجعية عن عملية التفاوض السياسي، إلا أنه يعتبر السلطة الفلسطينية مدخلًا يمكن البناء عليه لتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة، التي أقرتها الشرعية الدولية على حدود عام 1967، وتحقيق حل عادل لقضية اللاجئين وفقا لقرار 194، ويرى الصالحي بأن الانقسام أضر بالشعب الفلسطيني، محملا حركة حماس مسؤولية ما جرى عام 2007، داعيا إلى ضرورة إنهاء الانقسام من خلال حوار فلسطيني شامل، وتدخل شعبي لحماية الاتفاقات الموقعة وإلزام الجميع لتنفيذها، ويرى ضرورة التزام الفصائل الفلسطينية بمنظمة التحرير؛ باعتبارها ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للفلسطينيين، وتطبيق ما اتفق عليه سابقًا من انضمام جميع الفصائل الفلسطينية للمنظمة بما فيها حماس والجهاد.

بلال الشخشير

- ولد في مدينة نابلس عام 1952.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- مدير عام المجلس الوطني (1996-2013).
- أسير محرر ومبعد سابق إلى جنوب لبنان.

ولد بلال عز الدين حسين الشخشير في الثاني والعشرين من شباط/ فبراير عام 1952، لعائلة فلسطينية من مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، وهو متزوج وله ولد وبنت. درس الابتدائية في مدرستي الكندي والمعري، والإعدادية في مدرسة عمرو بن العاص، والثانوية في مدرسة الجاحظ، وحصل على شهادة الثانوية العامة في الفرع الأدبي من داخل سجون الاحتلال عام 1974، ثم التحق بكلية التربية في جامعة النجاح الوطنية عام 1982 لدراسة علم النفس وحالت اعتقالاته دون تخرجه. عمل في مكتبة فلسطين لبيع الكتب الثقافية، وشغل منصب مدير عام المجلس الوطني الفلسطيني في الفترة ما بين 1996-2013.

اعتقل الشخشير لدى الاحتلال لفترة بسيطة عام 1968، ثم التحق بعد الإفراج عنه مباشرة بجيش التحرير، وانضم للجبهة الديمقراطية عام 1969، وهو العام الذي عاد فيه إلى فلسطين، واعتقل لدى الاحتلال إداريا لمدة ثلاثة أشهر، التحق بعدها بالعمل العسكري ليعتقل من جديد عام 1970، وليحكم بأربع سنوات ويهدم منزل عائلته للمرة الثانية. تسلم الشخشير بعد خروجه من السجن مسؤولية تنظيم الجبهة الديمقراطية في مدينة نابلس، حيث شارك بفاعلية في توجيه نشاطها الثقافي والنقابي والتطوعي. تعرض بلال خلال هذه المرحلة لاستدعاءات متكررة من قبل الحاكم العسكري الصهيوني، إضافة إلى اعتقالات

احترازية لمدة يوم أو أيام قليلة بلغ مجموعها نحو 20 استدعاء و10 اعتقالات احترازية. اعتقل عام 1977 وحكم عليه بالسجن مدة خمس سنوات، كما أنه تعرض لعدة اعتقالات إدارية في الفترة ما بين 1985-1987.

تولى الشخشير منصب منسق القيادة الوطنية الموحدة في نابلس إبان الانتفاضة الأولى، واعتقله الاحتلال عام، 1988 وأبعد إلى جنوب لبنان بعدها بعام. نشط في ملف عودة المبعدين، حيث شكل مع آخرين لجنة الدفاع عن المبعدين عام 1991، وشكل لجنة أخرى للدفاع عن الأسرى، وكان ممثلا للجبهة الديمقراطية في اللجنة القيادية العليا للانتفاضة، التي كان يرأسها حينها القيادي الفتحاوي عباس زكي، كما شغل الشخشير عضوية المجلس الوطني الفلسطيني عام 1991، وعقب توقيع اتفاق أسلو قرر ترك الجبهة الديمقراطية على خلفية موقفها المعارض له، لكنه بقي يعمل داخل المجلس الوطني، حيث تسلم مسؤولية ملف المبعدين، وأصبح عضو هيئة تحرير مجلة المجلس. في عام 1996 عاد الشخشير إلى فلسطين وعمل على تأسيس التجمع الوطني لأبناء الشهداء.

للشخشير دراستان، إحداهما عن المبعدين إلى الخارج، صدرت عن مركز بديل في بيت لحم، والثانية عن اللاجئين الفلسطينيين في الخارج، صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني. كما أنه مارس الكتابة في الصحف العربية والفلسطينية، وتناول العديد من القضايا السياسية خصوصًا قضيتي المبعدين واللاجئين.

يرى الشخشير أن الخيار الوحيد لدى الفلسطينيين الآن هو الصمود أمام سياسات الاحتلال الهادفة إلى إنهاء الكيان الفلسطيني، ويعتقد بأن أوسلو حقق بعض الإنجازات المهمة مثل اعتراف الاحتلال بالشعب الفلسطيني وعودة الآلاف إلى فلسطين، ويعتبر أن أكبر خطأ لإسرائيل أن وافقت عليه، لأنه أول مرة تعترف فيه بالشعب الفلسطيني كشعب له مسمى، وتعترف بأن له مرجعية وقيادة، أما الانقسام فتتحمل مسؤوليته حركة حماس التي لا ترغب بالتنازل عن قطاع غزة؛ الأمر الذي يعزز الانقسام ويدفع بالأمور باتجاه انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، ويرى الشخشير بأن الشراكة السياسية موجودة عمليًا ومن حق الجميع أن يكون في إطار منظمة التحرير على قاعدة برنامج المنظمة وهو البرنامج الواقعي، أما بالنسبة للمقاومة فالواقع الحالي يتطلب المقاومة الشعبية.

تيسير عمران

- ولد في بلدة برقة قضاء نابلس عام 1959.
- عضو المكتب الإداري لحركة حماس في فلسطين (1987-1990).
- متحدثُ باسم حماس في نابلس (2000 - 2009).
- خطيب وداعية إسلامي.

ولد تيسير عمران علي شيخ عمر في بلدة برقة في محافظة نابلس في العشرين من كانون أول / ديسمبر عام 1959، وهو متزوج وله ولدان وبنتان. درس الابتدائية والإعدادية في مدارس بروقين والثانوية في المدرسة الإسلامية في مدينة نابلس، حيث حصل منها على شهادة الثانوية العامة بالفرعين الأدبي والشرعي عام 1978، وحصل على درجة البكالوريوس في أصول الدين من الجامعة الأردنية عام 1982، والماجستير في الفكر الإسلامي من جامعة البنجاب في لاهور عام 1985، وحصل على ماجستير آخر في الفقه والتشريع من جامعة النجاح الوطنية عام 1998. عمل إمامًا وخطيبًا في مسجد بلدة برقة لمدة عامين، ثم انتقل لمسجد قرية عينابوس لمدة عام، واستقر به المطاف في مسجد الروضة في مدينة نابلس حتى تقاعده عام 2015.

تأثَّر عمران بالفكر الإسلامي إبان دراسته الثانوية وانضم لجماعة الإخوان المسلمين، وتجذر انتماؤه للإخوان في فترة دراسته الجامعية، متأثرًا بعدد من أساتذته؛ كعبد الله عزام وأحمد نوفل وهمام سعيد، وأثناء دراسته في الجامعة انتخب عضوًا في الجمعية العلمية لكلية الشريعة ثلاث مرات لمدة عام في كل منها، وعقب عودته إلى فلسطين مارس العمل الدعوي، وأسس مع آخرين لجنة

تحفيظ القرآن الكريم التابعة للجنة زكاة نابلس، وبقي عضوًا فيها في الفترة ما بين 1987-2000، كما انتخب عضوًا في الهيئة الإدارية لجمعية التضامن الخيرية في نابلس في الفترة ما بين 1996-2006، ونشط في لجان وجمعيات توعوية وتطوعية وخيرية أخرى داخل المدينة؛ مثل هيئة لجنة التوعية الإسلامية.

واكب عمران انتقال الحركة الإسلامية للعمل المقاوم في فلسطين، فكان عضوًا في المكتب الإداري لحركة حماس في محافظة نابلس في الفترة ما بين 1987-1990، ومثَّل شمال الضفة في المكتب الإداري للحركة في فلسطين، وبعيد اندلاع الانتفاضة الثانية، انتخب عضوًا في القيادة السياسية لحماس عن محافظة نابلس، ومن ثم أصبح متحدثًا إعلاميًا باسمها في أعقاب اغتيال الشهيدين جمال سليم وجمال منصور عام 2002.

اعتقل عمران أول مرة عام 1990، وحكم عليه بالسجن أربعين شهرًا، واعتقل إداريًا مرة أخرى عام 2003 لمدة 27 شهرًا، ثم اعتقل عام 2005 لمدة ستة أشهر، وفي عام 2006 لمدة 25 شهرًا، ولمدة ثلاثة أشهر عام 2009، فضلا عن منعه من السفر من قبل الاحتلال منذ عام 1990.

ألقى عمران عددًا كبيرًا من المحاضرات والدروس في الجامعات والجمعيات والمساجد وداخل سجون الاحتلال، تناول فيها مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والثقافية، وكتب عددًا من الأبحاث والمقالات، وله إصداران منشوران؛ واحد عن الحج والعمرة، وآخر عن فقه الزكاة.

يرى عمران بأن القضية الفلسطينية تمر في حالة من التيه والضياع، وهي مرحلة فقدت فيها فصائل العمل الوطني البوصلة وانشغلت بصغائر الأمور، ويؤمن عمران بقدرة الشعب الفلسطيني على تجديد وصياغة أدواته النضالية بين الفترة والأخرى، وإخراج عقول وشخصيات تقود المرحلة المقبلة، وتحقيق الانتصار، ويعتقد بأن اتفاق أوسلو أحد المراحل الصعبة التي مرت على القضية الفلسطينية؛ كونه عبارة عن فخ كبير ومؤامرة، ويرى بأنَّ الانقسام أضعف القضية الفلسطينية، محملا الجميع المسؤولية عنه ومطالبين بالعمل على إنهائه، داعيا لأن يكون لأهل الفكر والإعلام دور للحفاظ على البنية الاجتماعية، ويرى بأن الشراكة السياسية هي المفتاح لإعادة اللحمة وبناء المفهوم المؤسسي في العمل الوطني والسياسي، وبها يمكن تجاوز الآثار السلبية للاختلاف في الرؤى والمواقف والبرامج، مؤيدا دخول التيارات والأحزاب كافة لمنظمة التحرير

ومؤسساتها تحت عنوان شراكة سياسية حقيقية بإطار تفاهمي. ويؤكد عمران بأن المقاومة وسيلة من وسائل التحرير، مشيرا لوجود العديد من الخيارات في العمل الوطني مع ضرورة المحافظة على المقاومة وحراستها وتنميتها، وجعلها ثقافة المجتمع رغم أنها ليست الوسيلة الوحيدة في العمل الوطني، مشددا على ضرورة التكامل بين المقاومة والخيارات الأخرى للوصول إلى الأهداف الوطنية.

تيسير نصر اللّه

- ولد في قرية النَّصارية في الأغوار عام 1961.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني منذ عام 1996.
- عضو المجلس الثوري لحركة فتح منذ عام 2016.
- مبعد سابق إلى لبنان.

ولد تيسير محمد صالح نصر الله في الأول من آب عام 1961 في قرية النَّصارية في منطقة الأغوار، لعائلة فلسطينية هُجِّرت عام 1948 من بلدة «قاقون» قضاء طولكرم، وانتقلت للعيش في مخيم بلاطة شرق مدينة نابلس عام 1963. درس نصر الله المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مدرسة وكالة الغوث في المخيم، وحصل على الثانوية العامة في الفرع العلمي من مدرسة قدري طوقان في مدينة نابلس عام 1979، ثم التحق بجامعة النجاح الوطنية عام 1980، لكنَّه انقطع عن الدراسة بسبب الاعتقالات المتكررة، إلى أن حصل على درجة البكالوريوس في التربية الابتدائية من جامعة القدس المفتوحة عام 1996، ثم الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة النجاح.

عمل نصر الله في جهاز التوجيه السياسي للشرطة، ثمَّ فرّغ للعمل مع الطاقم الخاص بمحافظة نابلس عام 1996، كما عمل محاضرًا غير متفرغ في جامعة القدس المفتوحة في الفترة ما بين 2000 - 2007، وتدرَّج نصر الله في السلَّم الإداري لطاقم المحافظة، إلى أن أصبح مديرًا عامًا فيها، ثمَّ منح درجة وكيل مساعد عام 2018.

اعتقل نصر الله عام 1980 لمدة 12 يوما، وأصبح بعد خروجه من السجن من

الكوادر البارزة في حركة الشبيبة الطلابية في جامعة النجاح، وكان له دور فاعل في العمل التطوعي والاجتماعي. اعتقل مرة أخرى عام 1983 وخضع للتحقيق لمدة 43 يومًا، ثم اعتقل مجددًا عدة مرات خضع خلالها للتحقيق، كما فرضت عليه الإقامة الجبرية لمدة 6 أشهر، جددت مرة أخرى، ثم اعتقل إداريًا لمدة 6 أشهر، وعُثر خلال ذلك على سلاح داخل منزله؛ الأمر الذي أدى إلى إخضاعه للتحقيق لمدة 60 يومًا، ثم الحكم عليه بالسجن لمدة سنتين ونصف. اهتم نصر الله داخل سجنه بتوسيع ثقافته والعمل مع الحركة الأسيرة، وفي عام 1988 أعيد اعتقاله من جديد وأبعد إلى لبنان بعدها بعام، ليلتحق بقوات منظمة التحرير، ومنها انتقل للإقامة في الأردن، حيث عمل في مكتب الانتفاضة الذي رئسه في حينه عباس زكي، إلى أن عاد إلى فلسطين عام 1995.

كان نصر الله عضوًا في إقليم حركة فتح في محافظة نابلس في الفترة ما بين 1996 - 2000، وأصبح عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني منذ العام 1996، وعضوًا في المجلس الاستشاري التابع لحركة فتح في الفترة ما بين 2009 - 2016، وعضوًا في المجلس الثوري لحركة فتح منذ العام 2016.

عمل نصر الله مع آخرين على تأسيس مركز يافا الثقافي داخل مخيم بلاطة عام 1998، ويشغل منصب رئيس مجلس الإدارة فيه، كما شغل منصب رئيس مركز شباب بلاطة لدورتين، وكان عضوًا في مجلس اتحاد كرة القدم الفلسطيني، وناطقًا إعلاميًا باسمه في الفترة ما بين 2012 - 2016.

صدر لنصر الله كتابه الأول بعنوان انتفاضة الجوع وإضراب عام 1987، وله كتابان ينتظران النور وهما مذكرات الإبعاد 1989-1995 ومذكرات الاعتقال، وهو شخصية لها حضورها الإعلامي الواضح في الساحة الفلسطينية، ومشاركاته في الفعاليات الدولية مثل مؤتمر «فلسطينيو أوروبا»، وفي عدد من جلسات الحوار الفلسطينية في القاهرة ولبنان.

يعتقد نصر الله بأن اتفاق أوسلو من الناحيتين السياسية والاقتصادية كان كارثيًا، وأن الانقسام صفحة سوداء في تاريخ الفلسطينيين، وأن الحل يكمن في تحقيق الشراكة الوطنية عبر حوار وطني واسع، يشارك فيه الجميع ويصل إلى برنامج وطني وسياسي ونضالي، تمارس فيه المقاومة بأشكالها المختلفة وفق الظروف والمعطيات السياسية والميدانية.

جمال حويل

- ولد في مخيم جنين عام 1970.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عن حركة فتح عام 2006.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- عضو المجلس الثوري لحركة فتح عام 2014.
- مدير المجلس التشريعي (1998-2006).

ولد جمال مصطفى عيسى حويل في الرابع من تشرين أول/ أكتوبر 1970 في مخيم جنين في الضفة الغربية، لعائلة فلسطينية لاجئة من بلدة زرعين المهجَّرة قضاء جنين. درس الابتدائية والإعدادية في مدرسة وكالة الغوث في مخيم جنين، والثانوية في مدرسة جنين الثانوية، وحصل منها على شهادة الثانوية في الفرع العلمي عام 1991. نال شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام 1995م، والماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت عام 2011 عن رسالته «معركة مخيم جنين: التشكيل والأسطورة». التحق ببرنامج الدكتوراه في جامعة القاهرة، وهو في المرحلة الأخيرة من إعداد أطروحته.

عمل موظفًا في وزارة الصناعة الفلسطينية لمدة عام، ثمَّ عمل في دائرة الرقابة على الائتمان في بنك فلسطين الدولي عام 1998، ثمَّ عُيِّن مديرًا للمجلس التشريعي ومقررًا للَّجنة الاقتصادية في الفترة الممتدة ما بين أعوام 1998-2006م.

انخرط حويل بالنضال الوطني في فترة مبكرة من حياته، متأثرًا بممارسات الاحتلال الوحشية وبتاريخ عائلته النضالي، فانتمى لحركة فتح وشارك بفعالياتها

الوطنية، تعرض للاعتقال أول مرة عام 1985، ثم توالت اعتقالاته. أسس مع آخرين التجمع الوطني لأسر الشهداء في الضفة الغربية عام 1995، وكان ناطقه الإعلامي، وعضو أمانته العامة، كما أسس مع آخرين مركز حوار ومقره مدينة جنين عام 1997، والذي يُعنى بتأكيد أهمية الحوار بين المواطنين في مختلف القضايا. وخلال الانتفاضة الثانية طارده الاحتلال واعتقله في الحادي عشر من نيسان عام 2002 إثر معركة جنين الشهيرة، وحُكم عليه بالسجن سبع سنوات ونصف، وخلال اعتقاله توفي والده، وفاز بعضوية المجلس التشريعي في انتخابات عام 2006 عن محافظته، وفي عام 2014 انتخب عضوًا في المجلس الثوري لحركة فتح، كما تقلَّد عضوية مجلس أمناء الجامعة العربية الأمريكية في جنين عام 2016، وعضوية اللجنة الإدارية لهيئة الأسرى والمحررين عام 2018. شارك حويل في العديد من المؤتمرات وحلقات النقاش وألقى عددًا من المحاضرات وله مشاركات إعلامية واسعة.

يعبر جمال عن تفاؤله من المستقبل القادم ويرى أن الانتصار حليف الشعوب المظلومة، مع ضرورة الاستعداد للمواجهة والعمل على تعميق البعد العربي والإسلامي والدولي للقضية الفلسطينية. ويعتقد حويل بأن اتفاق أوسلو كان ممرًا إجباريًا وجاء نتيجة تحولاتٍ جذرية وتغيّرات كبيرة في المنطقة، كانت فيها الخيارات الفلسطينية محدودة وضيقة، ولا يُمكن إسقاط رأي اليوم على ظروف قديمة، ويرى بأنَّ الانقسام من الأخطار الكبرى التي تواجه الشعب الفلسطيني، داعيا لأن يكون الكل الفلسطيني موحدًا في إطار تعزيز قوة القضية الفلسطينية، وتعزيز مفهوم الشراكة عبر المؤسسات الفلسطينية تحت مفاهيم توافقية، وإخضاع المقاومة ضد الاحتلال للتوافق الفلسطيني.

حاتم عبد القادر

- ولد في مدينة القدس المحتلة عام 1953.
- عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح (1996-200).
- عضو المجلس الثوري لحركة فتح منذ 2009.
- وزير شؤون القدس السابق.
- مسؤول ملف القدس في حركة فتح.

ولد حاتم محمد عبد القادر عيد في العشرين من أيار/ مايو عام 1953 في القدس لعائلة فلسطينية من قرية سلمة قضاء يافا، وهو متزوج وله ثلاثة أولاد. درس الابتدائية في مدارس الأونروا في البلدة القديمة في القدس، والإعدادية في مدارس الأونروا في مخيم شعفاط، والثانوية في المدرسة الأردنية في رام الله التي حصل منها على الثانوية العامة بالفرع الأدبي عام 1972. حصل على درجة البكالوريوس في الإعلام من كلية الإعلام في جامعة الأزهر في القاهرة عام 1980. عمل في قسم الإعلام والعلاقات العامة في الأوقاف الإسلامية في القدس، وساهم في إصدار أول مجلة إسلامية حملت اسم «هدى الإسلام»، كما عمل محررًا في صحيفة القدس الفلسطينية بين عامي 1980 - 1982، وانتقل للعمل في صحيفة الفجر التي كان سكرتير التحرير فيها. أسس مع آخرين مجلة «عبير» المختصة بقضايا المرأة والجمال عام 1985، كما عمل مسؤولًا للإعلام في بيت الشرق في القدس، وعُيّن مديرًا عامًا للمطبوعات والنشر في وزارة الإعلام عام 1994، حيث شارك في وضع قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني، وأشرف على تراخيص العديد من

المطبوعات.

انخرط عبد القادر في صفوف حركة فتح إبان دراسته الجامعية، ونشط في تنفيذ فعالياتها، وبعيد اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 انضم للقيادة الوطنية الموحدة ممثلًا عن حركة فتح، وقابل الرئيس الراحل ياسر عرفات سرًا في تونس عام 1989، حيث اعتقل إثر هذه المقابلة إداريا لمدة ستة أشهر لدى الاحتلال، تكرر اعتقاله إداريًا ثلاث مرات أخرى قضى في كل مرة ستة أشهر. شارك عبد القادر في مؤتمر مدريد وفي المفاوضات في واشنطن ضمن الوفد الفلسطيني، كما أسس مع آخرين في تسعينيات القرن الماضي اللجنة القَطَرية الدائمة لدعم القدس، وهي لجنة تضم عدة شخصيات مقدسية تجتمع سنويًا في الدوحة، وتقر برنامج دعم تنموي للقدس بتمويل قطري كامل.

فاز عبد القادر بعضوية المجلس التشريعي عن حركة فتح في مدينة القدس في انتخابات عام 1996، حيث تولى خلال ذلك عضوية العديد من اللجان منها؛ لجنة القدس، لجنة اللاجئين، لجنة الرقابة وحقوق الإنسان، وقد عُرف عنه وقوفه بجانب المواطنين في مواجهة تجاوزات السلطة التنفيذية. ترشح في الانتخابات التشريعية عام 2006 ولكنه لم يفز. عُين مسؤولًا لملف القدس في حركة فتح في الفترة ما بين 2006-2007، ثمَّ عمل مستشارًا لشؤون القدس في حكومة سلام فياض في الفترة ما بين 2007-2008، ثمَّ تولى وزارة شؤون القدس التي استقال منها احتجاجًا على شح الموارد المالية المخصصة لها، فتسلم مجددًا ملف شؤون القدس في حركة فتح، وانتخب عضوًا في المجلس الثوري لحركة فتح مرتين عام 2009، وكذلك في انتخابات عام 2016. كما حاز على عضوية العديد من المؤسسات المقدسية مثل مجلس أمناء جامعة القدس المفتوحة، والهيئة الإسلامية العليا، ومجلس أمناء جمعية ترميم المنازل القديمة، بالإضافة إلى العديد من الأندية والهيئات الرياضية والثقافية والاجتماعية، كما أنَّه رئيس مجلس أمناء جمعية الرازي في المدينة.

تعرض عبد القادر لمضايقات مستمرة من قبل قوات الاحتلال، وقد كُسرت بعض أضلاع صدره إبان الاحتجاجات على إغلاق بيت الشرق عام 2002 ونقل إلى المستشفى، وأبعد عن المسجد الأقصى بقرار من الاحتلال مرتين لمدة 6 أشهر، كما أبعد إلى مدينة أريحا لمدة 6 أيام عام 2017.

كتب عبد القادر العديد من المقالات والافتتاحيات للصحف الفلسطينية

خصوصًا إبان عمله صحفيًا، كما قدَّم العديد من أوراق العمل في المؤتمرات والورش المتخصصة بشؤون القدس، واستضافته وسائل الإعلام الإذاعية والمتلفزة للتعليق على أحداث القدس خاصة والقضية الفلسطينية عامة.
يعتقد عبد القادر بأن القضية الفلسطينية تمر في أصعب مراحلها، خصوصًا في ظل تغييب المستوى الرسمي للرؤية وإيجاد البدائل في مواجهة الاحتلال. ويصف الانقسام بالكارثة التي نزلت على الشعب الفلسطيني محملا كلا من حماس وفتح المسؤولية عنه. ويرى عبد القادر بأن أوسلو كان فخًا للفلسطينيين؛ حيث تعامل معه الاحتلال على أنَّه مشروع أمني واقتصادي فقط، وينادي عبد القادر بضرورة تشبث الفلسطينيين بالمقاومة بأشكالها كافة، خصوصًا أن الشرائع الدولية أعطت الفلسطينيين الحق في مقاومة الاحتلال، ويدعو إلى الحفاظ على سلاح المقاومة وعدم تسليمه بأي حال. وينادي عبد القادر بالشراكة السياسية بين كل مكونات الشعب الفلسطيني، فشركاء النضال هم شركاء في القرار.

حافظ البرغوثي

- ولد في قرية دير غسانة عام 1950.
- عضو المجلس الثوري لحركة فتح.
- رئيس تحرير صحيفة الحياة الجديدة سابقاً.
- روائي وكاتب صحفي.

ولد حافظ عمر البرغوثي عام 1950 في قرية دير غسانة قضاء مدينة رام الله، وهو متزوج وله أربعة أبناء. أنهى الثانوية العامة في مدرسة بلدته دير غسانة، ودرس العلوم السياسية في جامعة كاتانيا في إيطاليا لفترة، ثمَّ ترك مقاعد الدراسة والتحق بالثورة الفلسطينية في سبعينيات القرن الماضي.

عمل البرغوثي في مجال الصحافة منذ عام 1975، وشغل سكرتير تحرير صحيفتي الوطن ثم القبس الكويتية، كما شغل منصب رئيس تحرير جريدة الحياة الجديدة المحلية، التي أسسها مع نبيل عمرو عام 1995 حتى تقاعده عام 2012.

صدر للبرغوثي عددٌ من الكتب والروايات منها «عصر الانحطاط» في الثمانينيات، و«دم الانتفاضة» الصادر في عمان عام 1990؛ حيث وثَّق حياة عدد من شهداء الانتفاضة الأولى، و«أحوال» (وهي عبارة عن كتابات أدبية ساخرة) عام 2004، ورواية الخوّاص عام 2005.

نشط البرغوثي داخل الأرض المحتلة وشارك في الانتفاضة الأولى (1987-1993) فاعتقلته قوات الاحتلال عام 1988 لمدة 22 يومًا، خضع خلالها للتحقيق حول كتاباته في صحف عربية، وتحريضه على العصيان المدني. كما فاز بعضوية المجلس الثوري لحركة فتح عام 2009، وكذلك عام 2016.

يرى البرغوثي بأن تجييش الانتفاضتين الأولى والثانية كان خطأ فلسطينيًا،

استغله الاحتلال إعلاميًا ليقول للعالم أنَّه يقاتل جيوشًا منظمة، كما أنَّ اتفاق أوسلو كان مخرجًا لمنظمة التحرير من أزمتها في الخارج، مشددا أنَّ أية تسوية منذ أوسلو إلى اليوم، ستكون مؤقتة، ومجرد إملاءات على الطرف الأضعف ولن تدوم. ويعتقد البرغوثي بأن الانقسام الفلسطيني نتاج صراعات إقليمية على الساحة الفلسطينية، وأن إيران وحركة حماس تتحملان المسؤولية عنه، كما أنَّ اختلاف البرامج السياسية بين فصائل منظمة التحرير من جهة، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي من جهة ثانية، ووجود الاحتلال، يحدان من إمكانية إقامة شراكة فلسطينية حقيقية، مستدركا أن تغيير الوضع وتحقيق الحكم الديمقراطي ممكن في حال زوال الاحتلال. ويرى البرغوثي بأنَّ الحل الواقعي للقضية الفلسطينية يمكن أن يتم بإقامة كونفدرالية بين الأردن والضفة وغزة ودولة الاحتلال على شاكلة الكونفدرالية السويسرية، لأن الغلبة برأيه ستكون للعرب، لكن يجب أن تقوم دولة في الضفة وغزة أولاً. ويعتقد بأنَّ المقاومة الشعبية وصولًا للعصيان المدني ضد الاحتلال هي الوسيلة الأنجع في هذه المرحلة، أمَّا الكفاح المسلح فشروط نجاحه في تحقيق طموحات الفلسطينيين غير متوفرة الآن.

حسام خضر

- ولد في بلدة كفر رمان قضاء طولكرم عام 1961.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني منذ عام 1988.
- عضو المجلس التشريعي (1996-2006).
- رئيس لجنة الدفاع عن اللاجئين الفلسطينيين.

ولد حسام محمود عبد الرحمن خضر في الثامن من كانون أول/ ديسمبر عام 1961 في بلدة كفر رمان في محافظة طولكرم شمال الضفة الغربية، لعائلة فلسطينية لاجئة أصلها من مدينة يافا، استقرت في مخيم بلاطة للاجئين الفلسطينيين، وهو متزوج وله ولد وبنتان. درس الابتدائية في مدرسة كفر رمان ومدرسة الوكالة في مخيم بلاطة، والإعدادية في مدرسة مخيم بلاطة، وحصل على الثانوية العامة في الفرع الأدبي من مدرسة بيت فوريك الثانوية عام 1980، ونال شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الكويت عام 1988.
بدأ خضر نشاطه الوطني في سن مبكرة متأثرًا بواقع اللجوء ودور عائلته الوطني، فشارك وهو طالب في المدرسة في التظاهرات ضد الاحتلال، وتعرض للإبعاد عن مدرسته، وللاعتقال عام 1975، لمدة 18 يومًا، وتوالت اعتقالاته بعدها لتصل إلى 25 اعتقالًا. نشط إبان دراسته الجامعية في جامعة النجاح في صفوف حركة الشبيبة الطلابية، وقد فرض عليه الاحتلال الإقامة الجبرية بين عامي 1984-1986. وتعرض للإصابة من قبل قوات الاحتلال ثلاث مرات، كانت الأولى بالرصاص الحي في ساقه الأيمن عام 1987، واعتقل بعدها بأيام وأبعد إلى جنوب لبنان عام 1988، الأمر الذي حرمه إتمام دراسته الجامعية في جامعة النجاح

ليستكملها في جامعة الكويت. استقر به المطاف في تونس، وكلفه الرئيس ياسر عرفات بالقيام بجولة حول العالم لشرح معاناة الشعب الفلسطيني. انتخب عام 1988 عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني، وعضوًا في الهيئة الإدارية لاتحاد طلبة فلسطين عام 1990. وفي عام 1994 عاد إلى فلسطين بموجب اتفاق أوسلو واستقر في مخيم بلاطة. اختير لرئاسة لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين عام 1994، كما فاز في الانتخابات التشريعية عام 1996، ضمن قائمة «الحرية والاستقلال» المستقلة بعد استثنائه من قائمة فتح، ومنعه الاحتلال من السفر منذ فترة طويلة إلى الآن حتى من قبل السلطات الأردنية.

كتب خضر خلال اعتقاله 125 كراسًا وثق فيها الحياة اليومية له داخل السجن، فضلا عن قضايا سياسية وأدبية، لكنَّه أرجأ نشرها إلى فترة لاحقة، منها دراسات: « نحن الفاتحون»،» فلسفة القرار التنظيمي»، «التآكل الثوري: دراسة في السقوط الأمني»، رواية « الأفعى». وهو ضيف دائم في وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية، وقد وشارك في الكثير من ورش العمل والمؤتمرات والندوات.

يرى خضر أن الفلسطينيين لم يحسنوا إدارة اللحظة التاريخية التي وفَّرها اتفاق أوسلو، فلم يتم خلق نموذج ديمقراطي تقوده مؤسسة تحتكم إلى القانون فعمَّ الفساد، وضَعُف الفلسطينيون أمام ممارسات الاحتلال الغاشمة، ولم يعد بالإمكان إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967. ويعتقد خضر بأن حركتي فتح وحماس تتحملان مسؤولية الانقسام؛ فالقيادة الفتحاوية في حينه لم تتحمل فكرة تداول السلطة أمام فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، ويرى بأنَّ هنالك حاجة ماسة لتحقيق الشراكة السياسية، لكنَّ الفصائل الفلسطينية غير جاهزة لاستحقاقات الشراكة، فهي بالأساس قبائل سياسية تخشى الديمقراطية، ويضيف بأن دخول حركتي حماس والجهاد الإسلامي لمنظمة التحرير في ظل وضعها الحالي غير مجدٍ ولا يفيد القضية الفلسطينية، ويرى بأنَّ السيناريو المقبل للقضية مبني على إقامة دولة فلسطينية مستقلة في قطاع غزة، ويعتقد بأنَّه من منطلق وطني والتزامًا بقرارات المجالس الوطنية التي طالبت بإقامة دولة فلسطينية على أي جزء محرر من الأرض، فإنَّ هذا السيناريو أمر واقعي كون قطاع غزة هو أرض محررة، أمَّا الضفة الغربية فستكون تحت إدارة ذاتية للسلطة الفلسطينية على السكان تنتقل لاحقًا إلى الأردن.

حسن يوسف

- ولد في قرية الجانية شمال غرب رام الله عام 1955.
- عضو القيادة السياسية لحركة حماس.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عام 2006.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- أحد مبعدي مرج الزهور عام 1992، وأمضى سبعة عشر عامًا في سجون الاحتلال.

ولد حسن يوسف داود دار خليل في الرابع عشر من نيسان / أبريل عام 1955، في قرية الجانية شمال غرب مدينة رام الله، وهو متزوج وله ستة أبناء ذكور وثلاث إناث. درس المرحلة الابتدائية في مدرسة الجانية، والإعدادية في مدرسة ذكور كفر نعمة والثانوية في مدرسة الأقصى الشرعية الثانوية في القدس، حيث حصل منها على شهادة الثانوية في الفرع الشرعي عام 1975، ونال شهادة الدبلوم في العلوم الشرعية من المعهد الشرعي في المسجد الأقصى عام 1977، والبكالوريوس في الشريعة من كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة القدس/ أبو ديس عام 1982. عُيِّن إمامًا للمسجد العمري في مدينة رام الله عام 1982، ومسؤولًا عن دور القرآن الكريم والحديث الشريف في محافظة رام الله والبيرة في الفترة بين عام 1985-1996، ورئيسًا لقسم الزكاة في مديرية أوقاف محافظة رام الله والبيرة في الفترة بين عام 1987-2005، كما عمل في التدريس في عدة مدارس في مدينتي رام الله والبيرة؛ كالمدرسة الأردنية في مدينة البيرة بين أعوام 1976– 1979، والرجاء

اللوثرية في مدينة رام الله ما بين أعوام 1982 – 1996، وثانوية البيرة الشرعية في الفترة بين أعوام 1984 - 1996.

نشأ يوسف في بيئة متدينة، وتأثر بوالده الذي كان إمام مسجد قريته، والتحق بجماعة الإخوان المسلمين عام 1975 أثناء تواجده في الأردن، فكان عضوًا في مجلس طلبة كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة القدس، وساهم إبان عمله إمامًا لمسجد بيرزيت في تأسيس الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت، وقد أُوكلت له مهمة المتابعة المباشرة لها، ثمَّ كُلِّف بمتابعة النشاط التربوي للحركة الإسلامية في معهد دار المعلمين التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ثمَّ تولى مسؤولية العمل الإسلامي في محافظة رام الله والبيرة في الفترة بين عام 1984-1992. بالإضافة إلى عضويته في لجنة زكاة محافظة رام الله والبيرة، وفي الهيئة التأسيسية للجمعية الخيرية الإسلامية.

تعرض يوسف للاعتقال على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي أول مرة عام 1974، عقب مشاركته في مظاهرة طلابية انطلقت من ساحات المسجد الأقصى تنديدًا بسياسات الاحتلال وممارساته، فخضع خلالها للتحقيق في مركز المسكوبية، كما تعرض لسلسلة من الاستدعاءات على خلفية خطبه المنددة بالاحتلال والداعية لمواجهته. كان يوسف من الإسلاميين الشباب الذين دفعوا باتجاه انخراط الإخوان المسلمين في العمل الوطني، فاعتقل مرة أخرى عام 1987 ثم توالت اعتقالاته حتى وصلت إلى 14 اعتقالا، بمجموع وصل إلى 17 سنة، وفي أواخر عام 1992 أبعده الاحتلال إلى مرج الزهور جنوبي لبنان لمدة عام، فكان من اللجنة المسؤولة عن إدارة شؤون المبعدين داخل مخيمهم. منذ عام 1994 أصبح ممثلًا عن حركة حماس في لجنة المؤسسات الوطنية والإسلامية في محافظة رام الله والبيرة، وكان من بين القيادات الفلسطينية التي تصدت لشارون عند اقتحامه للمسجد الأقصى في 28 أيلول عام 2000، حيث تواجد مع الشيخ رائد صلاح والقيادي فيصل الحسيني والشيخ محمد حسين أمام باب المغاربة. صاغ يوسف مع القياديين صخر حبش ومروان البرغوثي البيان الأول للانتفاضة الثانية باسم القوى الوطنية والإسلامية، حيث اقترح تسميتها بـ» انتفاضة الأقصى»، فطارده الاحتلال حتى اعتقاله في 31 آب/ أغسطس عام 2002.

استقال يوسف من وظيفته في وزارة الأوقاف وتفرغ للعمل السياسي بطلب من قيادة حركة حماس عام 2005، وافتتح مكتب «النور» الإعلامي، الذي ساهم في

التحضير للانتخابات البلدية والتشريعية التي حققت فيها الحركة فوزًا كبيرًا. في انتخابات عام 2006 فاز بمقعد في المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح حاصدًا أعلى الأصوات في محافظة رام الله والبيرة بفارق كبير عن منافسيه.

يرى يوسف بأن المستقبل للقضية الفلسطينية، لكن الظروف في المدى المنظور لا تعمل لصالح الفلسطينيين، خصوصًا في ظل عملية التسوية والانحياز الأمريكي الكامل للاحتلال والانقسام الفلسطيني، ويعتقد بأن اتفاق أوسلو كان في صالح الاحتلال داعيا للتخلي عنه، ومشددا على ضرورة تجاوز حالة الانقسام وتحقيق الشراكة السياسية القائمة على التوافق بين الكل الفلسطيني، وإصلاح منظمة التحرير، وإدخال حركتي حماس والجهاد الإسلامي فيها، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في الداخل والخارج لاختيار ممثلي الشعب الفلسطيني، ويعتبر يوسف المقاومة مشروعة وفقًا للقوانين الدولية والشرائع السماوية، مرجعا تحديد شكلها وفقًا للواقع والإمكانيات، مع إبقاء الخيارات مفتوحة والوسائل المختلفة متاحة أمام الشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين، وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة على التراب الوطني التاريخي.

حسين رحَّال

- ولد حسين رحَّال عام 1946، في قرية عرتوف المهجَّرة جنوب شرق القدس المحتلة.
- عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير.
- قيادي في جبهة التحرير العربية.

ولد حسين خالد أحمد رحَّال في الثالث والعشرين من آذار/ مارس عام 1946، في قرية عرتوف المهجَّرة جنوب شرق القدس المحتلة، وهو متزوج ولديه خمسة أبناء (بنتان وثلاثة من الذكور) ويسكن مدينة بيت لحم.

تلقى رحَّال تعليمه الأساسي والإعدادي في مدرسة وكالة الغوث في مخيم الدهيشة للاجئين جنوب بيت لحم، وحصل على شهادة الثانوية العامة من مدرسة بيت لحم الثانوية عام 1968، وعلى البكالوريوس في التجارة والاقتصاد جامعة دمشق عام 1971.

عمل رحَّال في سلك التعليم في الكويت مدة خمس سنوات، ثم عمل خمس سنوات أخرى في التجارة، غادر الكويت نهاية عام 1978 متجهًا إلى العراق، حيث عمل في وزارة الإعلام العراقية باحثًا في قضايا الطفولة حتى عام 1995، ثم عاد إلى فلسطين بعد اتفاق أوسلو، وعمل في وزارة الاقتصاد الوطني حتى تقاعد عام 2006.

قضى رحَّال مع عائلته سنوات حياته الأولى داخل خيمة للاجئين في مخيم الدهيشة في الضفة الغربية، وكان لهذه السنوات أثرها في تحديد توجهاته السياسية والفكرية المستقبلية.

انضم رحَّال لجبهة التحرير العربية منذ تأسيسها عام 1968، وأصبح عضوًا فاعلًا فيها، ومثَّلها في العديد من المؤتمرات والندوات والاجتماعات السياسية مع القوى الفلسطينية في الكويت وفلسطين، وقد تدرج في المسؤوليات داخلها، حتى أصبح عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني، وعضوا في المجلس المركزي كممثل للجبهة فيهما.

تبنى رحَّال فكر حزب البعث العربي الاشتراكي، وتشرَّب مبادئ الوحدة العربية والحرية والاشتراكية، وآمن بعدالة القضية الفلسطينية وبضرورة الصمود ومقاومة الاحتلال حتى تحقيق حلم العودة والدولة، وعارض اتفاق أوسلو ورآه مسارًا عبثيًا لا يحقق الحد الأدنى من تطلعات الشعب الفلسطيني وأهدافه، على الرغم من تبنيه للبرنامج السياسي لمنظمة التحرير، وتفهمه للظروف التي دفعت منظمة التحرير لتوقيعه، كما عارض رحَّال الانقسام الفلسطيني وحمَّل طرفيه مسؤولية استمراره، ودعا مرارًا إلى ضرورة مشاركة الفصائل كافة بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي في مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

حنا عميرة

- ولد في مدينة الرملة عام 1948.
- عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير (2001-2019)
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- عضو المكتب السياسي لحزب الشعب.
- صحفي وكاتب ومحلل سياسي.

ولد حنا عفيف عميرة في مدينة الرملة في الثاني عشر من حزيران/ يونيو عام 1948، وهو متزوج وله ثلاثة أبناء. درس الابتدائية في مدرسة اللوثري في القدس، ثم انتقل إلى مدرسة تراسنطا ثم الكلية الإبراهيمية. التحق بجامعة بيرزيت لدراسة البكالوريوس، وواصل دراسة الماجستير في الأمن الدولي في جامعة وارنبورو في إيرلندا عام 2002. عمل في جامعة بيرزيت عام 1971، واتجه نحو العمل الصحفي، فعمل في صحيفة الطليعة المقدسية في الفترة بين عام 1978-1994، وكان كاتب عمود صحفي ومحلل سياسي في عدد من الصحف الفلسطينية والعربية مثل اليسار الأهلي (مصر)، والطريق (رام الله)، والجماهير (الأردن).

تأثر عميرة بنكسة حزيران عام 1967 ونتائجها، فأسس مع آخرين عام 1968 ما عُرف بالشباب الثوري الفلسطيني، الذي نفَّذ بعض الفعاليات الوطنية، واعتقلته قوات الاحتلال في نفس العام. نشط في الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت، فكان من مؤسسي مجلس الطلبة فيها، واعتقله الاحتلال وحكم عليه

بالسجن لمدة خمس سنوات من عام 1971-1976، تحول أثناء اعتقاله إلى الفكر الماركسي، فانتمى للحزب الشيوعي الفلسطيني، وتدرج في سلم المناصب داخل الحزب حتى أصبح عضوًا في مكتبه السياسي عام 1991. كان عميرة ضمن اللجنة الاستشارية للوفد الفلسطيني المشارك في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، كما كان عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني منذ عام 1996، وفي عام 1998 اختير عميرة أمينًا عامًا لحزب الشعب، كما شغل عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن حزب الشعب من عام 2001-2019، وعيَّنه الرئيس محمود عباس رئيسًا للجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس في فلسطين.

نشط عميرة نقابيًا ومؤسساتيًا، فكان عضوًا في الهيئة الإدارية لرابطة الصحفيين العرب من عام 1981-1990، وعضوًا مؤسسًا ورئيس اللجنة التنفيذية للمركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية في القدس في الفترة من عام 1996-2003، وعضو اللجنة التنفيذية لمركز القدس للحقوق الاجتماعية والسياسية منذ عام 1997، وعضو اللجنة الوزارية لشؤون القدس من عام 2002-2004.

يرى عميرة بأن القضية الفلسطينية تمر بمرحلة من انسداد الأفق، خصوصًا في ظل وجود حكومة إسرائيلية تضرب بعرض الحائط كل القرارات وترفض تنفيذها، ويعتبر اتفاق أوسلو حمّال أوجه، وأن الأمر كان يعتمد على الأداء الفلسطيني، وقد ظهر أن نتائج الاتفاق كانت في غير صالح الشعب الفلسطيني، فهناك أخطاء فلسطينية مقابل تغول وعدوانية إسرائيلية.

يعتقد عميرة بأن الانقسام السياسي الفلسطيني هو حول السلطة، ومن الذي يحكم، ولا توجد إمكانات واقعية لإنهاء الانقسام طالما ليس هناك قناعة بآليات إنهائه، مضيفا أنَّه بالإمكان تجاوزه من خلال إجراء الانتخابات الشاملة، الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني، مؤيدا إشراك الجميع في منظمة التحرير بما فيها حركتا حماس والجهاد، مع ضرورة الاتفاق على آلية لتنفيذ ذلك، ويعتبر عميرة الانفصال والاستقلال عن الاحتلال هو المطلب الرئيس للشعب الفلسطيني، ولابد من استخدام جميع الوسائل للخلاص من الاحتلال، كونه مبدأ أساسيًا وحقًا مكفولًا، لكن استخدام أي من الوسائل يجب أن يكون موضع نقاش وحوار، فالمقاومة ليست قطاعًا خاصًا بل برنامج وخطة مشتركة، وأنه دون الوحدة لن تنجح أي مقاومة.

خالد أبو طوس

- ولد في بلدة طمون جنوب طوباس عام 1949.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عن حركة حماس عام 2006.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- داعية وخطيب إسلامي.

ولد خالد حمد حامد أبو طوس في الثاني من أيار/ مايو عام 1949، في بلدة طمون جنوب مدينة طوباس، شمال الضفة الغربية، وهو متزوج وله أربع بنات وولد. نال الثانوية العامة في الفرع العلمي من مدرسة الصلاحية في نابلس عام 1967، وحصل على شهادة الدبلوم في الرياضيات من معهد خضوري عام 1977، ثم عمل في التدريس في المدارس الحكومية منذ عام 1968، فضلا عن عمله في القطاع الخاص.

تأثر أبو طوس في سبعينيات القرن الماضي بدروس الشيخ حامد البيتاوي التي كان يلقيها في مساجد نابلس، فانتمى لجماعة الإخوان المسلمين عام 1978، وانضم لأسرة إخوانية يديرها الشيخ حامد البيتاوي. بدأ أبو طوس بإلقاء المحاضرات والمواعظ الدينية في المساجد منذ عام 1987، ونشط داخل حركة حماس منذ كانون أول عام 1988، حيث شارك في العديد من الفعاليات الوطنية كتوزيع البيانات، والمشاركة في المسيرات، واستقطاب الشبان لصالح الحركة، حتى أضحى مرجعية حركة حماس في منطقة طوباس التي تضم مدينة طوباس وبلدة طمون ومخيم الفارعة. اعتقل أبو طوس عام 1990، وخضع للتحقيق في سجن

جنين، وحكم عليه بالسجن لمدة 20 شهرًا، بالإضافة لفصله من عمله في التربية والتعليم، ومنعه من السفر، استأنف أبو طوس نشاطه الدعوي والسياسي والاجتماعي بعد الإفراج عنه، كما عاد للتدريس في مدارس طمون بعد قرارٍ فلسطيني رسمي بإعادة المفصولين.

نشط أبو طوس نقابيًا في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، خصوصًا في الدفاع عن حقوق المعلمين الحكوميين، الأمر الذي عرضه لمضايقات من السلطة التنفيذية، كما فاز في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006 ضمن كتلة التغيير والإصلاح.

يعتبر أبو طوس أن المقاومة ضد الاحتلال بأشكالها كافة مشروعة، لكنه يرى في المقاومة الشعبية السلمية الأنسب في الوقت الراهن، مع عدم التخلي عن المقاومة المسلحة، ويرى أن الشراكة السياسية ضرورة وطنية ملحة، ولابد من إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني بمشاركة الجميع دون استثناء، وفق مبدأ احترام الشراكة الوطنية وفق الأدوات الديمقراطية، ويعتقد بأن اتفاق أوسلو جريمة سياسية أثرت سلبًا على الفلسطينيين، وسبب القضاء على كل ما هو وطني في فلسطين، حتى طال الجوانب الاجتماعية والقيم والمبادئ التي كان يتربى عليها الفلسطينيون، ويرى بأن الانقسام مرحلة مظلمة في تاريخ القضية الفلسطينية، حصلت نتيجة لعدم قبول طرف فلسطيني نتائج الانتخابات.

خالد أبو عرفة

- ولد في مدينة القدس المحتلة عام 1961م.
- وزير شؤون القدس في الحكومة العاشرة.
- أسير سابق ومبعد عن القدس منذ عام 2014.
- قيادي في حماس بمدينة القدس.

ولد خالد إبراهيم إسحاق أبو عرفة في حي رأس العامود في مدينة القدس عام 1961م، وهو متزوج وله خمسة من الأبناء. درس المرحلة الابتدائية في مدرسة عبد القادر الحسيني في رأس العامود، والإعدادية والثانوية في المعهد العربي في أبو ديس، وأنهى الثانوية العامة في الفرع العلمي عام 1979م، وحصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من الجامعة التكنولوجية في بغداد عام 1983م، والماجستير في الدراسات الإسرائيلية من جامعة القدس عام 2015. عمل مهندسًا في مدينة رام الله، ثمَّ انتقل للعمل في محل والده في مدينة القدس، كما عمل مسؤولًا لقسم الصيانة في شركة سنقرط للمنتجات الغذائية في رام الله في الفترة بين عام 1987-1993، ثمَّ عمل في مجال الهندسة حتى عام 2000، ليرجع للعمل في محل والده، إلى أن عين وزيرًا لشؤون القدس في الحكومة الفلسطينية العاشرة عام 2006.

تأثر أبو عرفة ببيئة أسرته المحافظة وسيرة جده ووالده الذي خدم في كتائب الإخوان المسلمين القادمين من مصر، فنشأ متدينًا، وتعرف على الفكر الإسلامي منذ صغره، اعتقلته قوات الاحتلال أول مرة أثناء عودته من العراق عام 1981

لعدة أيام. انتسب لجماعة الإخوان المسلمين عام 1983، وانخرط في الفعاليات التي نظمتها الحركة الإسلامية في مساجد القدس لا سيما في المسجد الأقصى ومسجد العامود، ونشط في العمل المؤسساتي والنقابي، فساهم مع آخرين في تأسيس رابطة علماء فلسطين، كما ساهم في إنجاح مشاركة الحركة الإسلامية في الغرف التجارية، وفي نقابة المهندسين في الضفة الغربية ومدينة القدس في تسعينيات القرن الماضي، وكان عضوًا بارزًا في نقابة المهندسين، وعضوا في أكثر من مؤسسة مجتمعية في القدس؛ كمؤسسة تطوير المجتمع، ولجنة الدفاع عن أراضي وعقارات سلوان/ رأس العامود، وجمعية سلوان الخيرية.

كُلف من قبل الحركة الإسلامية ليكون مسؤولًا عن فعالياتها في مدينة القدس إبان الانتفاضة الأولى، تحديدًا في أحياء رأس العامود وسلوان والثوري ووادي قدوم، فكان يشرف على توزيع البيانات وكتابة الشعارات ورفع الرايات وتنظيم التظاهرات.

اعتقل الاحتلال أبو عرفة مرة ثانية في شهر تشرين أول عام 1987، على خلفية نشاطاته في جماعة الإخوان المسلمين، وخضع للتحقيق لمدة 20 يومًا، واعتقل مرة ثالثة 1989 لمدة عام، وفي عام 1994 اعتقل عدة أشهر إثر استشهاد أخيه طارق العضو في كتاب القسام. تسلم أبو عرفة وزارة القدس في الحكومة الفلسطينية العاشرة التي تشكلت بعيد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، واعتقله الاحتلال بعد ستة أشهر من توليه الوزارة لمدة عامين، وصدر قرار من وزارة داخلية الاحتلال بسحب هويته، ثمَّ صدر قرار بإبعاده عن القدس في 1 حزيران 2010م، فاعتصم مع زملائه المبعدين في مقر الصليب الأحمر الدولي بمدينة القدس لمدة 19 شهراً، إلى أن اعتقلته قوات خاصة تابعة للاحتلال في شهر كانون ثاني عام 2012م، وبقي في السجن إلى أن أفرج عنه في 16 كانون ثاني 2014، حيث تم نقله إلى مدينة جنين مباشرة، ومنها إلى مدينة رام الله مقر إقامته الحالية.

خاض أبو عرفة نضالًا قانونيًا داخل محاكم الاحتلال رفضاً لقرار سحب هويته المقدسية، استمر لفترة طويلة، إلى أن صدر قرار في 13 أيلول 2017 من المحكمة العليا للاحتلال ببطلان سحب هويته، إلا أن وزير داخلية الاحتلال أصدر قرارًا

جديدًا بسحب هويته بتاريخ 10 آذار 2018، ففقد أبو عرفة أوراقه الثبوتية، ولم يعد يحمل هوية مقدسية ولا جواز سفر أردني، ولا يستطيع الحصول على هوية فلسطينية كونه مقدسيًا، وبالتالي يجد صعوبة كبيرة في الخروج من رام الله، أو التنقل بين محافظات الضفة الغربية.

ينشط أبو عرفة ثقافيًا، ويشارك في المؤتمرات الأكاديمية والندوات الحوارية، وقد صدر له عدة كتب منها: **المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987-2015**، والصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، وكتاب **حسن القيق.. وثائق وأوراق**، وكتاب **حسن القيق.. صفحات مقدسية مضيئة.. أربعون عامًا في التربية والدعوة والجهاد**.

يرى أبو عرفة بأن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعالمين العربي والإسلامي، وحلها مرهون بتغير الواقع العربي، وبقاء المقاومة الفلسطينية بأشكالها كافة حية وفاعلة حتى زوال الاحتلال، ويصف الواقع العربي بأنه يمر بمرحلة تغيرات كبرى ستؤثر إيجابًا على القضية الفلسطينية، ويعتقد بأن التسوية السياسية ومخرجاتها مثل اتفاق أوسلو وغيره أثَّرت بشكل سلبي كبير على الفلسطينيين وقضيتهم، معتبرا الذين وقعوا الاتفاق بأنهم أجرموا بحق الفلسطينيين جرما تاريخيا لا غفران له، وقدموا الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس على بساط من ذهب للإسرائيليين، ويعتبر أن الانقسام طعنة في ظهر القضية الفلسطينية، داعيا لتحقيق الشراكة الوطنية التي اعتبرها بحكم الدواء للفلسطينيين، مشددا على موقفه المؤيد للمقاومة بكافة أشكالها طبقا لشرائع السماء، وطبقا لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، محملا إسرائيل مسؤولية كافة أشكال المقاومة التي يضطر الفلسطيني أن يستخدمها للدفاع عن نفسه.

خالد طافش

- ولد في بلدة زعترة جنوب شرق بيت لحم عام 1964م.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عن حركة حماس عام 2006.
- قيادي في حماس، ورجل إصلاح وخطيب.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

ولد خالد إبراهيم طافش ذويب عام 1964م في بلدة زعترة جنوب شرق مدينة بيت لحم، وهو متزوج وله 10 من الأبناء. تلقى تعليمه في مدارس زعترة، وأنهى الثانوية العامة في الفرع العلمي عام 1987، وحصل على دبلوم الشريعة الإسلامية من كلية الدعوة وأصول الدين/ جامعة القدس عام 1989. عُيّن إمامًا وخطيبًا في أكثر من مسجد في محافظة بيت لحم، منها مسجد عمر بن الخطاب في المدينة لمدة 11 عامًا.

جذب التيار الإسلامي طافش في شبابه المبكر، فانضم لجماعة الإخوان المسلمين عام 1984، ونشط في الميدان الدعوي والتوعوي في المساجد، وأصبح من أبرز خطباء محافظة بيت لحم، كما نشط في المجال السياسي، فكان متحدثًا باسم حركة حماس وممثلًا لها، وفاعلا في المحاضرات والندوات والمهرجانات السياسية.

اعتقل الاحتلال طافش عام 1988، وتكررت الاعتقالات حتى عام 2017، حيث بلغ مجموعها أكثر من 10 سنوات، فضلا عن مداهمات منزله المتكررة. أبعده

الاحتلال إلى مرج الزهور جنوبي لبنان أواخر عام 1992م لمدة عام كامل، وخلال انتفاضة الأقصى اعتقله الاحتلال مدة أربع سنوات ونصف، وانتخب أثناء اعتقاله عضوا في المجلس التشريعي عام 2006 عن محافظة بيت لحم، حاصلا على أعلى الأصوات على مستوى المحافظة.

يعتقد طافش بأن الشعب الفلسطيني يقترب من اليوم الذي سيتخلص فيه من الاحتلال، وأن الاحتلال لا مستقبل له على أرض فلسطين، ويعتبر أن اتفاق أوسلو لم يأتِ بشيء للشعب الفلسطيني، بل منح شرعية للاحتلال الإسرائيلي، ويرى أن القيادة الفلسطينية وقعت في خطأ كبير نتيجة هذا الاتفاق، إذ زاد بعده الاستيطان وتم تهميش القضية الفلسطينية، ويرى أن سبب الانقسام يعود إلى اختلاف البرامج والخيارات والمواقف بين الفصائل الفلسطينية، فهنالك برنامج يقوم على المفاوضات وآخر يقوم على المقاومة، وهما لا يلتقيان، ويعتقد بأن الانقسام ناتج أيضًا عن عدم اعتراف العالم بنتائج الانتخابات التشريعية عام 2006 والتي فازت بها حركة حماس بأغلبية كبيرة، ويشدد أن القوانين الأرضية والسماوية تكفل حق أي شعب تحت الاحتلال بمقاومة هذا الاحتلال بالوسائل كافة، بما فيها المقاومة المسلحة، مشيرًا إلى أن الشراكة السياسية ضرورة وطنية ملحة، وأن حركة حماس طالبت بإشراك كل الأطراف الفلسطينية في مؤسسات منظمة التحرير.

خالد منصور

- ولد في مخيم الفارعة جنوب جنين عام 1958.
- عضو المكتب السياسي لحزب الشعب.
- عضو المكتب التنفيذي للحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان في الضفة الغربية.

ولد خالد حسن صُبح منصور في الثاني والعشرين من كانون أول/ ديسمبر عام 1958، في مخيم الفارعة للاجئين، لعائلة فلسطينية لاجئة تعود أصولها إلى بلدة أم الزينات قضاء مدينة حيفا المُحتلة، وهو متزوج وله أربعة أبناء. أنهى المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مدارس المخيم، والثانوية في مدرسة قدري طوقان الثانوية في مدينة نابلس، وحصل منها على شهادة الثانوية العامة بالفرع العلمي عام 1976، وأنهى دراسة البكالوريوس في البيولوجيا من جامعة وهران في الجزائر عام 1981، ويعمل مديرًا للإغاثة الزراعية في نابلس منذ عام 2002، وهو مسؤول العمل الجماهيري فيها.

انخرط منصور في العمل الوطني منذ فترة مبكرة من حياته، متأثرًا بمسيرة والده الوطنية، فشارك في المظاهرات ضد الاحتلال في مدرسته، واعتقله الاحتلال أول مرة لمدة يومين عام 1976 على خلفية تنظيم مظاهرات، وقد تعرض خلالها للضرب المُبرّح وأفرج عنه بعد دفع غرامة مالية، واعتقل في نفس الفترة مرة ثانية لمدة يومين في سجن نابلس، كما فرض عليه الاحتلال الذهاب أسبوعياً لمراجعة مخابراته أثناء دراسته للثانوية العامة.

التحق منصور بالحزب الشيوعي الفلسطيني إبان دراسته الجامعية، ونشط في نفس الفترة داخل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، حيث انتخب عضوًا في مجلس اتحاد الطلبة عن كلية العلوم، كما نشط داخل الحزب الشيوعي الفلسطيني وتولى عددًا من المناصب القيادية فيه، وتعرض لاستدعاءات متكررة من قبل مخابرات الاحتلال، ومُنع من السفر من أوائل الثمانينيات حتى عام 1992، وواجه صعوبات في الحصول على وظيفة حكومية وفي القطاع الخاص، إلى أن انتقل للعمل الجماهيري والنقابي بعد توقيع اتفاق أوسلو، ففي عام 1996 ترشح لانتخابات المجلس التشريعي عن محافظة طوباس ولم يُحالفه الحظ، وانتخب عضوًا في اللجنة المركزية لحزب الشعب عام 1997، وحصل على عضوية المكتب السياسي للحزب عام 2002، وعضوية اللجنة المركزية عام 2012، ونشط في مجال المقاومة الشعبية في الضفة الغربية، وكان حاضرًا في الفعاليات الشعبية المناهضة للاستيطان ومصادرة الأراضي والجدار، كما برز في تنظيم المسيرات والمظاهرات وترديد الشعارات، وانتخب عضوًا في المكتب التنفيذي للحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان عام 2009، وشارك في عضوية اللجنة التأسيسيّة للتحالف الديمقراطيّ الموحد الذي تشكل من الأطر اليسارية في الضفة الغربية في كانون أول / ديسمبر 2018. في عام 2015 كُرِّم منصور في البحرين وحاز على جائزة سمو الشيخ عيسى بن علي آل خليفة للعمل التطوعي. وهو ناشط في كتابة المقالات السياسية في المواقع الإلكترونية والصحف الفلسطينية، ويشارك في اللقاءات الإذاعية والمتلفزة حول الاستيطان والجدار والمقاطعة.

يرى منصور بأنَّ أوسلو كان في غير صالح القضية الفلسطينية، وقد استغل الاحتلال بنوده أبشع استغلال في ضرب المقاومة وزيادة تبعية الاقتصاد الفلسطيني والاستيطان، ويعتبر أن الانقسام نتاج صراع بين حركتي فتح وحماس، مع وجود تدخلات من دول الإقليم تؤدي إلى استمراره، ويرى أن هنالك مخططًا يهدف إلى إقامة دولة فلسطينية في غزة، وعمل كانتونات للفلسطينيين في الضفة محاطة بالمستوطنات، داعيا إلى الضغط من أجل تجاوز الانقسام، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أساس الشراكة السياسية، وأن تنضم جميع الفصائل الفاعلة للمنظمة.

يعتقد منصور بأنَّ من حق الشعب الفلسطيني استخدام الوسائل كافة لمقاومة الاحتلال بما فيها الكفاح المُسلح الذي كفلته جميع المواثيق الدولية، مع الإيمان بأن الكفاح المُسلح بحاجة لظروف وآليات خاصة، ويُعرِّف المقاومة الشعبية بأنَّها ممارسة كل ما يُلحق الضرر بالاحتلال، ويعتقد بأنَّه لن يتحقق حلم التحرر إلا بالنضال والصمود والاتفاق على برنامج سياسي موحد، وإيجاد عُمق عربي ودولي داعم للفلسطينيين.

خالدة جرار

- ولـدت في مدينـة نابلـس عـام 1963.
- عضـو المكتـب السياسـي للجبهـة الشـعبية لتحريـر فلسـطين.
- عضـو اللجنـة التنفيذيـة لمنظمـة التحريـر سـابقاً.
- انتخـب عضـواً في المجلـس التشـريعي عـام 2006.

ولدت خالدة كنعان رطروط جرار في التاسع من شباط/ فبراير عام 1963 في مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية، لعائلة لاجئة من مدينة بيسان المحتلة عام 1948، وهي متزوجة ولها بنتان. درست المرحلة الابتدائية في مدرسة قرطبة، والإعدادية في مدرسة الكرمل، والثانوية في المدرسة العائشية، حيث حصلت منها على شهادة الثانوية العامة بالفرع العلمي عام 1981. نالت درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت عام 1985، والماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان عام 2003. عملت جرار بعد تخرجها مباشرة كباحثة لمدة ثلاثة أشهر في مركز للدراسات، ثم أصبحت مسؤولة إدارية ومالية في مشروع بالشراكة بين جامعة بيرزيت والنرويج يعنى بمساعدة النساء في عمل مشاريع ذاتية، واستمرت بالعمل في المشروع حتى عام 1988، كما عملت مع وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مجال تعزيز المرأة الفلسطينية، ثم التحقت بالعمل في مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان، وتولت إدارة المؤسسة من عام 1990 حتى 2005.

تأثرت جرار بالحالة الوطنية منذ شبابها المبكر، فانخرطت في لجان العمل التطوعي وشاركت في المسيرات والمظاهرات ضد الاحتلال، وانجذبت للفكر اليساري، فانضمت للحركة الطلابية إبان دراستها الجامعية، وانتمت للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وتعرفت على زوجها غسان جرار وشاركته نشاطه السياسي. تفاعلت جرار مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وصعدت في السلم التنظيمي داخل الجبهة كناشطة نسوية سياسية. اعتقلها الاحتلال أول مرة عام 1989 لمدة شهر، ومنعها من السفر منذ عام 1998، كما أبعدها إلى مدينة أريحا عام 2014 لكنها رفضت القرار، فاعتقلها عام 2015 وحكم عليها بالسجن لمدة 15 شهرًا، واعتقلها مرة أخرى إداريًا عام 2017 لمدة 20 شهرًا.

فازت جرار بعضوية المجلس التشريعي في انتخابات عام 2006 عن قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، الأمر الذي منحها عضوية المجلسين المركزي والوطني الفلسطيني، وتولت رئاسة لجنة الأسرى والشهداء والجرحى في المجلس التشريعي، وساهمت في حوارات المصالحة ولجانها، فشغلت عضوية لجنة الانتخابات المنبثقة عن لجان المصالحة المقرة بعد اتفاق المصالحة في القاهرة عام 2009، فضلا عن عضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقا.

نشرت جرار العديد من الأبحاث تناولت فيها الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، ولها كتاب عن الحركة النسوية الأسيرة، نالت عليه جائزة الحرية من هيئة شؤون الأسرى والمحررين عام 2016.

ترى جرار بأن مستقبل القضية الفلسطينية صعب للغاية، فهنالك خطر جدي يستدعي استراتيجية فلسطينية تكون أولى خطواتها إنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية، والتركيز على عناصر الصمود والمقاومة عبر بناء التحالفات الشعبية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتعتقد بأن أوسلو كان خطيئة يجب تجاوزها، مؤكدة مطالبتها منظمة التحرير مرارا بحل الاتفاق ووقف كل أشكاله مع الاحتلال، خصوصًا في ظل فشل خيار المفاوضات.

ترى جرار أن معايير القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني تمنح الشعب الفلسطيني مقاومة الاحتلال، وأن المقاومة يمكن أن تستخدم أدوات وفق الواقع

وما يتطلبه، فبعد حرب غزة عام 2014 تأكد أن الخيار هو للمقاومة، وترى جرار ضرورة الخلاص من الانقسام بعيدًا عن البحث عمن تسبَّب به، والعمل على تحقيق الشراكة السياسية استنادا إلى قراءة سياسية تغادر نهج المفاوضات والتسوية السياسية، وتتبنى مطالب ونهج المقاومة، مع إعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية تنفيذًا لما اتفق عليه في القاهرة، وإجراء انتخابات للمجلس الوطني بمشاركة الكل الفلسطيني قائمة على التمثيل النسبي.

خضر أبو عبّارة

- **ولـد في بيـت جـالا غـرب بيـت لحـم عـام 1958.**
- **قيـادي سـابق في الجبهـة الشـعبية لتحرير فلسـطين.**
- **رئيـس اتحـاد كـرة السـلة الفلسـطيني.**

ولد خضر سابا أبو عبّارة في الثالث والعشرين من حزيران/ يونيو من عام 1958، في مدينة بيت جالا غرب بيت لحم، وهو متزوج ولديه أربعة أبناء ذكور، ويسكن مدينة بيت جالا. حصل على شهادة الثانوية العامة من مدرسة بيت جالا عام 1979، وعلى درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بيت لحم عام 1983، والتحق ببرنامج الماجستير في جامعة بيرزيت عام 2007.

عمل أبو عبَّارة في محل تجاري للعائلة في المنطقة الصناعية في بيت جالا في الفترة بين عام -1988 1990، ثمَّ مديرًا للقسم الشبابي في قرى الأطفال SOS في بيت لحم عام 1991، ومديرًا للبرامج في جمعية الشبان المسيحية في رام الله بين أعوام 2004 - 2015، وعمل بعدها مديرًا للجمعية العربية الخيرية في بيت جالا، وهي متخصصة في تأمين التعليم المجاني للأطفال الأيتام والفقراء.

اهتم أبو عبَّارة في فترة مبكرة من حياته بالنشاط الرياضي في منطقته، فأسس مع آخرين فريق شباب بيت جالا لكرة السلة عام 1981، ثمَّ أصبح رئيسًا للنادي الأرثوذكسي العربي في بيت جالا، ثم رئيسًا لاتحاد كرة السلة الفلسطيني.

انضم أبو عبَّارة للجبهة الشعبية عام 1978 إبان دراسته الجامعية وانخرط في إطارها الطلابي، تم تدرج في المسؤوليات داخلها حتى أصبح عضو لجنتها

المركزية عام 2002. اعتقلته قوات الاحتلال عام 1982 وقضى في السجن ست سنوات، ثمَّ أعيد اعتقاله إداريًا عدة مرات في الأعوام من 1991 - 1995، وحين حاولت سلطات الاحتلال اعتقاله مرة أخرى لجأ إلى أريحا ومكث فيها حتى عام 1998، وعاش مطاردًا من قبل سلطات الاحتلال حتى عام 2002، حيث كانت تتهمه بالمشاركة في قتل اثنين من المستوطنين في أريحا، وتعرض لمحاولتي اغتيال بالصواريخ إلا أنه نجا منهما، وظل ممنوعًا من السفر حتى عام 2012.

طرح اسم أبو عبَّارة مع عدد من المطلوبين للاحتلال في مفاوضات واي ريفر عام 2002، عقد على إثرها مؤتمرًا صحفيًا أعلن فيه استعداده تسليم نفسه للاحتلال، مقابل ضمانات بعدم قتله وحضور الصليب الأحمر جلسات التحقيق معه، نافيًا التهم الموجهة إليه، بعدها خفَّفت سلطات الاحتلال الضغوط عليه. في عام 2013 رفض أبو عبَّارة المشاركة في المؤتمر العام للجبهة الشعبية، فاعتبر موقفه انفصالًا وتركًا لمنصبه فيها.

يؤمن أبو عبَّارة بالفكر العلماني وبالنظام السياسي الديمقراطي ومفاهيم المواطنة والمساواة، ويتبنى مسار التسوية القائم على حل الدولتين، ووضع خاص للقدس، وعودة ممكنة للاجئين، ويؤيد المقاومة الشعبية باعتبارها الوسيلة الأنجع لاستعادة الحقوق، ويعارض اتفاق أوسلو لنتائجه العكسية على الشعب الفلسطيني وحقوقه، كما يعارض الانقسام الفلسطيني ويحمَّل طرفيه مسؤولية استمراره ويدعو لإنهائه، ويرى ضرورة مشاركة الفصائل كافة في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وإنهاء عملية الاستحواذ عليهما من قبل طرف بعينه.

خضر السامري

- ولد في مدينة نابلس عام 1958.
- أحد ممثلي الطائفة السامرية.
- رئيس مركز الدراسات السامرية.

ولد خضر عادل ناجي خضر (السامري) في الثالث عشر من آذار/ مارس عام 1958 في مدينة نابلس، لعائلة فلسطينية تنتمي للطائفة السامرية، وهو متزوج وله أربعة من الذكور، كان جده الكاهن الأكبر للطائفة السامرية في الفترة ما بين 1948 – 1961. درس خضر المرحلة الابتدائية في مدرسة عادل زعيتر، والإعدادية في مدرستي ابن الهيثم والملك طلال، وحصل على شهادة الثانوية العامة في الفرع الأدبي من المدرسة الصلاحية عام 1977، وتلقى تعليمه الديني في المدرسة السامرية، وأنهى دبلوم المحاسبة من كلية الروضة في مدينة نابلس.

التحق خضر بالعمل في دائرة الضريبة عام 1987، وأصبح مساعد المدير للشؤون الإدارية عام 1993، ثم عمل في وزارة الداخلية منذ عام 1994، وشغل منصب مدير العلاقات العامة في مكتب العميد عبد الإله الأتيري حتى تقاعده عام 2012، حيث انتقل بعدها للعمل الخاص، وافتتح مكتبًا للمحاسبات الضريبية.

انخرط خضر في العمل الوطني مبكرا، متأثرًا بالواقع الذي يحياه الفلسطينيون تحت الاحتلال، فشارك بالفعاليات الوطنية التي كان ينظمها طلبة المدارس، فتعرض للاعتقال عام 1984 بتهمة التحريض على الإضراب، وبقي معتقلا لمدة 48 ساعة، ثم خضع لاستدعاءات للتحقيق لدى الحاكم العسكري لمدة 7 أيام

متواصلة، إذ كان يذهب صباحا ويغادر في ساعات المساء، ومُنع من السفر لمدة عام.

استدعي خضر من قبل القيادي الفتحاوي عبد الإله الأتيري في عمان عام 1987، وطُلب منه أن يكون مساهمًا في تعزيز الصورة الإيجابية للرئيس الراحل ياسر عرفات أمام الوفود الأجنبية التي تزور الطائفة السامرية، وتم تكليفه بقيادة الشبيبة الفتحاوية في الطائفة السامرية، حيث تولى خضر هذه المهمة حتى قدوم السلطة الفلسطينية.

انخرط خضر في العمل الأهلي والمؤسساتي، فكان عضوًا في بعض المؤسسات الخاصة بالطائفة السامرية، وقد مثَّل الطائفة في الكثير من المناسبات في فلسطين وخارجها.

افتتح خضر مركزًا للدراسات السامرية عام 1993، وأصدر عددًا من الأبحاث والدراسات المتعلقة بالطائفة، ويعكف على كتابة الشعر باستمرار، كما نشر كتيبًا عام 2015 تحدث فيه عن كيفية انتقال السامريين للعيش في قمة جبل جرزيم.

يرى خضر بأن الصراع في فلسطين يتجه نحو الصراع الديني خصوصًا مع صعود اليمين الصهيوني المتطرف، وأن الحل يكمن في تحقيق السلام على أساس حل الدولتين، ويعتقد بأن اتفاق أوسلو لم يحقق الحد الأدنى للطموح الفلسطيني، وأن الانقسام مرفوض كونه لا يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني، وأنه حدث بفعل تغليب المصالح الشخصية التنظيمية على المصالح الوطنية. ويؤيد المقاومة السلمية الشعبية التي تمنحنا كسب التأييد الدولي.

خضر عدنان

- ولد في بلدة عرابة جنوب غرب جنين عام 1978.
- قيادي وممثل لحركة الجهاد الإسلامي.
- أسير سابق خاض عدة إضرابات عن الطعام.

ولد خضر عدنان موسى في بلدة عرابة جنوب غرب جنين عام 1978، ودرس في مدارس عرابة وأنهى الثانوية العامة في الفرع العلمي عام 1996، وحصل على درجة البكالوريوس في الرياضيات الاقتصادية من جامعة بيرزيت عام 2002. عمل في مخبز افتتحه في بلدة قباطية قضاء جنين عام 2002.

تأثر عدنان بالنشاطات الوطنية إبان دراسته في المدرسة، وبالتحاقه بجامعة بيرزيت انضم للجماعة الإسلامية الذراع الطلابي لحركة الجهاد الإسلامي، وأصبح مسؤولها وممثلها في النشاطات الطلابية المختلفة، كما شغل ممثل حركة الجهاد الإسلامي في القوى الوطنية والإسلامية في محافظة رام الله ثمَّ في الضفة الغربية، وهو عضو في لجنة الحريات الفصائلية.

اعتقل الاحتلال عدنان مرات عديدة وقضى في السجن ست سنوات ونصف، حيث كان اعتقاله الأول عام 1997 لعدة أيام، ومن ثم اعتقل إداريًا لدى الاحتلال لأول مرة بعد التحاقه بجامعة بيرزيت عام 1998، وكان يُحوّل للاعتقال الإداري في اعتقالاته. عزله الاحتلال انفراديًا عام 2004 في عزل بيت ليد «كفاريونا» لعدة أشهر، خاض خلالها إضراباً عن الطعام لمدة ثمانية وعشرين يومًا حتى أخرج من العزل الانفرادي إلى عزل جماعي في سجن الرملة «أيالون» استمر لعدة أشهر، كما خضع للتحقيق داخل سجون الاحتلال لأول مرة عام 2011، أعلن خلالها

الإضراب عن الكلام والطعام، ما دفع الاحتلال إلى إنهاء التحقيق معه وإعادته للاعتقال الإداري.

اشتهر عدنان بإضراباته المفتوحة عن الطعام احتجاجًا على اعتقاله من قبل الاحتلال وأجهزة الأمن الفلسطينية، فكان أول إضراب له عندما اعتقلته الأجهزة الأمنية الفلسطينية على خلفية حملة الاحتجاج ضد زيارة «جوسبان» رئيس الوزراء الفرنسي لجامعة بيرزيت عام 2000، حيث استمر إضرابه لمدة ثمانية أيام، وفي عام 2004 أعلن الإضراب عن الطعام في معتقل حوارة الإسرائيلي لمدة ثمانية أيام من أجل نقله إلى سجن آخر بسبب الظروف السيئة فحقق مطلبه، كما خاض إضرابًا عن الطعام لمدة 12 يومًا أثناء اعتقاله لدى السلطة الفلسطينية عام 2010 وحقق مطلبه بالإفراج عنه، وفي عام 2011 خاض إضرابًا آخر عن الطعام ضد الاعتقال الإداري لمدة 65 يومًا وحقق مطلبه بعدم تجديد اعتقاله، وفي عام 2015 دخل في إضراب مفتوح عن الطعام لمدة 54 يومًا وحقق مطلبه أيضا بعدم تجديد اعتقاله الإداري.

عاش عدنان حياة المُطاردة من قبل قوات الاحتلال لمدة خمسة أشهر عام 2011، واعتقل عقب مشاركته في جنازة جدته، كما يواصل الاحتلال منعه من السفر منذ عام 1996.

يرفض عدنان نهج التسوية السياسية مع الاحتلال ومسار أوسلو، ويرى بأنَّ هذا النهج ورَّط الفلسطينيين في دهاليز الفشل، وأدى لتراجع القضية الفلسطينية، وكبَّل الفلسطينيين من النواحي الأمنية والاقتصادية، وضاعف الاستيطان والهجمة على المسجد الأقصى، وأحدث شرخًا بين أبناء الشعب الفلسطيني، ويرى عدنان بأنه ما دام الاحتلال موجودًا فإن هنالك مقاومة، ويشدد أنَّه لا يمكن أن يصبح العدو صديقا وأخا، فوجود الاحتلال هو محفز للفلسطينيين لاستمرار المقاومة بالوسائل كافة، ويعتبر أنّ الانقسام الفلسطيني أضعف الحركة الأسيرة؛ فلم يعد للأسرى جسم واحد وقيادة موحدة، وانعكس ذلك على الناس باستفراد الاحتلال في غزة أحيانًا دون الضفة وبالضفة دون غزة، فضلًا عن ظاهرة الاعتقال السياسي التي ليس لها أي مبررٍ سوى خدمة الاحتلال، ويعتقد بأنه يمكن تحقيق الشراكة السياسية بين الكل الفلسطيني داخل مؤسسات منظمة التحرير على أساس تحرير فلسطين.

خلود المصري

- ولـدت في مدينـة نابلـس عـام 1968.
- مسـؤولة مركز نماء للتدريب وللتنمية البشرية.
- ناشـطة نسـوية ومحاضـرة جامعيـة.
- عضـو منتخـب في بلديـة نابلـس (2005-2013).

ولدت خلود رشاد المصري في الرابع عشر من كانون ثاني/ يناير عام 1968 في مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية، وهي متزوجة ولديها خمسة من الأبناء. عاشت المصري طفولتها في الأردن، ودرست المرحلة الابتدائية في مدارس الأقصى الإسلامية، والإعدادية في مدرسة الأميرة بسمة، وأنهت الثانوية العامة في الفرع الأدبي من مدرسة الأميرة عالية عام 1986، وحصلت على درجة البكالوريوس في التنمية الاجتماعية من جامعة القدس المفتوحة عام 1999، وعلى الماجستير في دراسات المرأة من جامعة النجاح عام 2014.

عُرفت المصري بالتزامها الديني في وقت مبكر من حياتها، فانكبت على قراءة الأدبيات الإسلامية، وحضور المحاضرات واللقاءات الدينية، كما انتظمت في حضور الدرس الأسبوعي للقيادية في جماعة الإخوان المسلمين الحاجة زينب الغزالي أثناء تواجدها في مصر عام 1989.

نشطت المصري في جمعية التضامن الخيرية في مدينة نابلس، حيث شاركت في إقامة الأندية والمخيمات الصيفية، وإلقاء المحاضرات في المساجد والمدارس، وأصبحت عضوًا في القسم النسوي من الجمعية منذ العام 1993، وزادت من

انخراطها في الأعمال الخيرية والاجتماعية. وفي عام 1997 أسست مع أخريات مركز جذور للثقافة والفنون، والذي هدف إلى رفع كفاءة المرأة وتمكينها اجتماعيًا واقتصاديًا من خلال إعداد وتنفيذ عدة مشاريع تنموية، ثمَّ أسست مع أخريات الرابطة الإسلامية للمرأة الفلسطينية عام 2000.

فازت المصري بعضوية مجلس بلدي نابلس عام 2005 عن قائمة الإصلاح والتغيير، وعُيِّنت رئيسة للجنة المرأة في البلدية، وعضوا في مجلس العلاقات العامة، وعضوا في لجنة شؤون الموظفين، كما أصبحت نائبة لرئيس البلدية عام 2007، وأسست داخل البلدية ركن المرأة، وهو أول مركز نسوي يعمل تحت مظلة البلدية، حيث لاقى المركز استحسان وزارة الحكم المحلي. كما صدر للمصري كتاب «النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين»، ولها عشرات المشاركات والمداخلات في المؤتمرات وورش العمل واللقاءات التلفزيونية.

اقتحم الاحتلال بيت المصري عام 2002، بحجة البحث عن مطلوبين، وقام بإطلاق النار على زوجها وإصابته بجروح بليغة واعتقاله وابنه، ثم شرع بهدم البيت واغتال في الحادثة القياديين في المقاومة مهند الطاهر وعماد دروزة. منع الاحتلال المصري من السفر في الفترة ما بين عامي 2004 - 2013، واعتقلت مع زوجها عام 2008، حيث أمضت في الاعتقال الإداري أربعة أشهر ونصف في سجن هشارون، كما استدعيت من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية عدة مرات عام 2008، واعتقل الاحتلال ابنها صهيب وابنتها صفاء أثناء عودتهما من الأردن عام 2010.

تؤمن المصري بالشراكة الوطنية وتراها حقا وواجبا ومظهرًا من مظاهر الوطنية الحقة والإنسانية الخالصة، وتؤيد انضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي إلى هيئات منظمة التحرير في إطار توافق الكل الفلسطيني، وتعتبر أن المقاومة حق مشروع للشعوب المحتلة، مع ضرورة استحداث وسائل أخرى للمقاومة غير التي اعتدنا عليها، والبحث عن خيارات أخرى بدل حالة استنزاف الشباب بالمقاومة الشعبية، وترى في المرحلة الحالية أنها مرحلة بناء للإنسان الذي يعرف القيم والثقافة ويمتلك المعرفة في مواجهة الاحتلال

خليل عساف

- ولد في بلدة عرابة جنوب غرب جنين عام 1962.
- عضو لجنة الحريات العامة المنبثقة عن حوارات المصالحة في القاهرة عام 2011.
- من مؤسسي حركة «بكفي» عام 2005 و«تجمع مؤسسات المجتمع المدني» عام 2006 و«تجمع الشخصيات المستقلة» عام 2007.

ولد خليل ذياب ناجي عساف في العاشر من تشرين الثاني عام 1962 في مدينة القدس المحتلة، لعائلة فلسطينية من بلدة عرابة جنوب غرب محافظة جنين، وهو متزوج وله ثلاث بنات وولد. حصل على الثانوية العام في الفرع العلمي من مدرسة عرابة الثانوية عام1981، وعلى شهادة الدبلوم العالي في الهندسة المدنية التطبيقية من الكلية الجامعية المتوسطة في الأردن عام 1984، والتحق بالكلية العصرية في رام الله عام 2013 وحصل منها على درجة البكالوريوس في القانون.

عمل عساف في الزراعة لمدة عامين، ثم انتقل للعمل في قسم التسويق وتصميم الخلطات في شركة مواسي للباطون الجاهز، وأصبح لاحقا مديرًا عامًا للشركة.

اعتقل عساف أول مرة وهو في السادسة عشرة من عمره على خلفية كتابة شعارات وطنية، والمشاركة في المظاهرات الرافضة للاحتلال، وتعرض عقب الإفراج عنه لاستدعاءات متكررة من قبل مخابرات الاحتلال، ومنع من السفر لمدة خمس سنوات. اعتقل مجددًا عام 1988 وخضع للتحقيق لمدة أسبوعين،

ثم أعيد اعتقاله في نفس العام والتحقيق معه، واعتقل مرات أخرى لأيام في الأعوام 1989 و1990 و1993، كما اعتقل من جديد في عام 2004 وخضع للتحقيق لمدة 86 يوما، ثم صدر بحقه قرار بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر.

تميز عساف بنشاطه في قضايا الحريات وتحقيق السلم الأهلي وسيادة القانون وتعزيز دور المؤسسات الرسمية والأهلية، فشكَّل مع آخرين حركة «بكفي» عام 2005 بهدف المساهمة في تعزيز التماسك المجتمعي وسيادة القانون، والعمل على إعادة تجميع القوى الوطنية والإسلامية، لخلق توافق عام يخدم المشروع الفلسطيني الوطني، كما أنشأ مع آخرين تجمع مؤسسات المجتمع المدني عام 2006، والذي ضمَّ 70 مؤسسة وجمعية بهدف تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، بمشاركة التيارات والحركات والأحزاب المختلفة، وساهم في تأسيس تجمع الشخصيات المستقلة عام 2007، حيث عمل هذا التجمع على عقد لقاءات بين القيادات السياسية الفلسطينية والنخب الفكرية والأكاديمية والشخصيات الاعتبارية، في محاولة لوضع تصورات تقرب من وجهات النظر المتباينة، وتقدم خارطة طريق للتعامل مع حالة الانقسام. وقد كُلِّف التجمع من قبل مصر بتقديم تقرير تشخيصي يمكن البناء عليه في اللقاءات التي عقدت في القاهرة عقب ذلك بين الأطراف الفلسطينية المختلفة.

اختير عساف عضوًا في لجنة الحريات العامة التي انبثقت عن حوارات المصالحة في القاهرة عام 2011، حيث نشط في متابعة قضايا الحريات في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما اختير عام 2013 ضمن لجنة إعادة صياغة قوانين الانتخابات بتكليف من رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، حيث تم تقديم عدد من الصياغات للجنة التنفيذية لمناقشتها ومن ثم إقرارها.

يعتبر عساف بأن اتفاق أوسلو كان خطأ تاريخيًا أضر بالقضية الفلسطينية، وعلى الفلسطينيين العمل الجاد من أجل تجاوزه، ويرى بأن الانقسام أنتج وضعا كارثيًا للفلسطينيين وقضيتهم، وهو نتاج واقع فلسطيني يرفض مبدأ المشاركة ويسعى لتفرد أطراف معينة، محملا كل الأطراف مسؤوليته، ويعتقد بأن الحل يكمن في تعزيز الشراكة الوطنية في جميع المؤسسات الرسمية. أمَّا المقاومة فهي برأيه مشروعة، ولكن من الضروري أن تتم وفق توافق وطني عام.

داوود أبو سير

- وُلِـدَ في مدينـة نابلـس عـام 1955.
- انتخـب عضـواً في المجلـس التشـريعي عـن حركـة حمـاس عـام 2006.
- عضـو المجلـس الوطنـي الفلسـطيني.
- داعيـة إسـلامي ومـن وجـوه الإصـلاح في الضفـة.

وُلِدَ داوود كمال أبو سير في مدينة نابلس عام 1955، وهو متزوج ولديه خمسُ بنات وولد. أنهى دراسته الثانوية من مدرسة الصلاحية في مدينة نابلس، وحصل على الدبلوم في الدراسات الشرعية، كما حصل على دورات متنوعة في الصلح العشائري واللغة العربية. سافر إلى السعودية للعمل وبقي فيها فترة، ثمَّ عاد إلى فلسطين وعمل في التجارة.

تأثر أبو سير بالحركة الإسلامية وخطابها الفكري، فانضم إليها في وقت مبكر من حياته ونشط في مساجد نابلس خطيبًا وواعظًا، كما انخرط في العمل الاجتماعي، فأسس مع آخرين عددًا من الجمعيات الخيرية والاجتماعية ومارس الإصلاح بين الناس.

أبعد أبو سير إلى مرج الزهور عام 1992، وتعرض لعدة اعتقالات لدى الاحتلال لمدة 3 سنوات، ضيَّق الاحتلال عليه وحرمه من الوظائف العامة، ومنعه من السفر لمدة 24 سنة. فاز بعضوية المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح عام 2006، وشغل عضوية لجنتي الاقتصاد والموازنة العامة في المجلس التشريعي.

ونشط أبو سير خارجيا، حيث زار عدة دول عربية وإسلامية مثل إندونيسيا وماليزيا وقطر، وشارك في مؤتمرات للبرلمانيين العرب.

يعارض أبو سير مسار التسوية، ويرى بأن اتفاق أوسلو جلب الشر للفلسطينيين وقضيتهم على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لا سيما اتفاقية باريس التي هضمت الحق الفلسطيني وانعكست سلبا على الاقتصاد، ويعتبر الانقسام الفلسطيني صفحةٌ سوداء في تاريخ الشعب الفلسطيني، أثَّرت سلبًا على الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها، وكان لها تداعياتها السلبية على جهود الفلسطينيين لنصرة قضيتهم إقليميا ودوليًا، ويرجع أبو سير جذور الانقسام الفلسطيني إلى الانقسام الفكري والأيديولوجي داخل المجتمع الفلسطيني، والذي تُرجم ميدانيًا حين رفضت إحدى الأطراف الفلسطينية القبول بنتائج الانتخابات عام 2006.

يدعو أبو سير إلى إشراك جميع الفصائل الفلسطينية في مؤسسات منظمة التحرير بما فيها حركة حماس، ويعتبر ذلك مقدمة ضرورية لإعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني.

رائد طه

- ولد في قرية الطبقة غرب الخليل عام 1970.
- النائب العام العسكري منذ عام 2017.
- أستاذ جامعي في كليات القانون في عدد من الجامعات الفلسطينية.

ولد رائد طه محمود عمايرة في الثاني عشر من نيسان/ أبريل عام 1970، في قرية الطبقة غرب محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية، وهو متزوج وله ولد وبنتان. درس الابتدائية والإعدادية والثانوية في مدارس مدينة دروا وحصل على الثانوية العامة في الفرع الأدبي عام 1989، وحصل على درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الموصل في العراق عام 1994، والماجستير في الحقوق متخصصا في القانون الجنائي من جامعة القدس في أبو ديس عام 2012، والدكتوراه في القانون الدولي الجنائي من جامعة الحسن الثاني في المغرب عام 2017، وكانت رسالته بعنوان: «مكافحة جريمة غسل الأموال في التشريع الوطني الفلسطيني والاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات العلاقة».

عمل في جهاز الأمن الوقائي، وتسلم ملف بيع الأراضي للاحتلال، وبقي في منصبه حتى عام 2000، ثم أصبح مستشارًا قانونيًا لجهاز الأمن الوقائي، ومديرًا للدائرة القانونية في الجهاز. عُيّن نائبًا لرئيس هيئة القضاء العسكري عام 2014 وبقي في هذا المنصب لمدة 3 سنوات، ثمَّ عيّن في منصب النائب العام العسكري عام 2017 برتبة عميد. يحاضر في جامعة القدس – أبو ديس وفي جامعة الاستقلال في أريحا، وهو عضو مشارك في لجان المناقشة للعديد من رسائل الماجستير في القانون في أكثر من جامعة فلسطينية.

تأثر طه بعمه الشهيد الفدائي إبراهيم، فبدأت تتشكل شخصيته النضالية والفكرية في مرحلة دراسته الإعدادية، وكان من بين الطلبة النشيطين في المشاركة بالفعاليات الوطنية، وتعرض للاعتقالات والاستجوابات من قبل الاحتلال، حيث اعتقل أول مرة عدة أيام وهو في سن 12 من عمره، تلتها 6 اعتقالات أخرى بين الأعوام 1985-1989.

مارس طه النشاط الطلابي إبان دراسته الجامعية، فكان نائبًا لرئيس اتحاد طلبة فلسطين في جامعة الموصل عام 1993، كما نشط في العمل الاجتماعي، ففي عام 2012 اهتم برعاية أسرٍ فلسطينيةٍ مستورةٍ في مخيمات لبنان، وتحول نشاطه لاحقًا بأمر من الرئاسة الفلسطينية إلى مؤسسة أطلق عليها اسم «صندوق الرئيس محمود عباس».

يرى طه بأنَّ القضية الفلسطينية تمر بمرحلة خطيرة، وصل الفلسطينيون فيها إلى فقدان الأمل بوجود دولة في ظل الظروف الإقليمية والدولية، ويعتقد بأنَّ اتفاق أوسلو كان خيارًا وحيدًا وما زال كذلك، فليس لدينا خيار آخر، لكنا تعاملنا معه وفق تكتيك مرحلي، ولم تكن لدينا رؤية استراتيجية، وأنَّ الانقسام مرحلة شتتت الوطن، بغض النظر عمن قام به، وهو محطة ضمن ثلاث محطات صعبة على القضية الفلسطينية هي وعد بلفور، وزيارة السادات لإسرائيل، داعيا لتكريس مبدأ الشراكة من منطلقين: النظر لأنفسنا أننا فلسطينيون وهذا فوق كل اعتبار، والاستناد إلى الثوابت الوطنية.

رفيق أبو سيفين

- ولد في بلدة اليامون غرب جنين عام 1960.
- عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير.
- الأمين العام للاتحاد العام للأشخاص لذوي الإعاقة في فلسطين.
- أمين سر سابق للمكتب الحركي التابع لحركة فتح في محافظة جنين.

ولد رفيق علي طاهر أبو سيفين في السابع والعشرين من شباط/ فبراير عام 1960، لعائلة فلسطينية من بلدة اليامون في محافظة جنين شمال الضفة الغربية، وهو متزوج وله ثلاثة أولاد وابنتان. درس المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية في مدارس اليامون، وحصل منها على شهادة الثانوية العامة في الفرع العلمي عام 1978، لم تسمح له ظروفه الاقتصادية بإكمال تعليمه؛ فالتحق بسوق العمل بعد انتهاء المرحلة الثانوية مباشرةً.

انخرط أبو سيفين في العمل الوطني في فترة مبكرة من حياته، فشارك في المسيرات والمواجهات التي كان ينظمها طلبة المدارس ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وانضم رسميًا لحركة فتح مطلع الثمانينيات، وتعرض للاعتقال من قبل قوات الاحتلال لمدة شهر عام 1989. كما نشط أبو سيفين نقابيًا وأصبح عضوًا في الهيئة العامة للاتحاد العام لذوي الإعاقة في فلسطين منذ تأسيسه عام 1997، وانتخب أمينا لسر المكتب الحركي للأشخاص ذوي الإعاقة في محافظة جنين منذ

عام 2006، وبقي في هذا المنصب حتى عام 2014، كما انتخب عضوًا في المجلس المركزي للمكاتب الحركية في حركة فتح للأشخاص ذوي الإعاقة عام 2007، واختير لعضوية مجلس الرقابة على الاتحاد العام لذوي الإعاقة عام 2007 لمدة 3 سنوات. ناضل أبو سيفين مع مجموعة من ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل إلحاق الاتحاد العام لذوي الإعاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية ليصبح مثل باقي الاتحادات النقابية، وفي عام 2016 مثَّل أبو سيفين مع أربعة عشر شخصًا من ذوي الإعاقة الاتحاد في المؤتمر العام السابع لحركة فتح الذي عقد في مدينة رام الله، وفي ذات العام أصبح أمينًا عاماً للاتحاد العام لذوي الإعاقة في فلسطين، ومُنح عضوية المجلس الوطني الفلسطيني، وكذلك أصبح عضوًا في المجلس المركزي التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية. نشط أبو سيفين في أكثر من لجنة محلية وعربية، فهو عضو المنظمة العربية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوطن العربي، وعضو اللجنة العليا في وزارة التنمية الاجتماعية لمتابعة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعضو لجنة الإعفاءات الجمركية للأشخاص ذوي الإعاقة، وعضو لجنة صياغة القانون الجديد للأشخاص ذوي الإعاقة في مجلس الوزراء الفلسطيني، كما أنه مؤسس نادي الأمل لرياضة الأشخاص ذوي الإعاقة في جنين عام 2009.

يرى أبو سيفين بأن الواقع الحالي يظهر بأن القضية الفلسطينية تمر بمرحلة صعبة، والفلسطينيون جميعًا مستهدفون من الاحتلال ومعرضون لاعتداءاته اليومية، وقد تعززت التيارات الدينية الصهيونية داخل دولة الاحتلال؛ مما يعني أن الأمور ستزداد تعقيدًا، ولا أفق مستقبلي لأي حلول سلمية، وواهم من يظن أن الاحتلال سيعطينا السلام، فما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. أمَّا أتفاق أوسلو فيعتقد أبو سيفين بأنه جيد لكن مشكلته كانت في التطبيق على الأرض، ويعتبر الانقسام سببا آخر لمعاناة الشعب الفلسطيني، وتتحمل قيادة حماس المسؤولية عنه، خصوصًا وأنَّها استفردت في الحكم وانقلبت على الشرعية، ويؤيد الشراكة السياسية ضمن رؤية وطنية توافقية، ويؤمن أبو سيفين بالمقاومة الشعبية وأنها ذات جدوى وهي حق للشعوب كافة، خاصة أنه لا يوجد حالة تكافؤ مع الاحتلال، وبالتالي اللجوء للمقاومة المسلحة يعطي الاحتلال فرصته في التدمير والقتل.

رفيق النتشة

- ولد في مدينة الخليل عام 1934.
- من الجيل المؤسس لحركة فتح ومنظمة التحرير.
- وزير الزراعة والعمل السابق.
- رئيس المجلس التشريعي (2003-2004).
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

ولد رفيق شاكر النتشة عام 1934 في مدينة الخليل، وهو متزوج وله ابن وثلاث بنات. حصل على درجة البكالوريوس من كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، والماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، والدكتوراه من جامعة موسكو. عمل مدرسًا في الأردن ثم انتقل للعمل في دولة قطر مديرًا لمكتب وزير التربية والتعليم في الفترة بين عام (1956-1970)، وعُيّن وزيرًا للعمل بين عام (1998-2000)، ووزيرًا للزراعة بين عام (2002-2003)، ورئيسًا لهيئة مكافحة الفساد منذ عام 2010.

كانت بدايات النتشة الفكرية والتنظيمية مع جماعة الإخوان المسلمين مطلع خمسينيات القرن الماضي، ثمَّ انضم للجهود الرامية لتأسيس حركة فتح، وكان من الخلايا التنظيمية الأولى التابعة للحركة في منطقة الخليج العربي، وساهم في تأسيس منظمة التحرير، وأصبح عضوًا في المجلس الوطني منذ عام 1964، كما

شغل النتشة عدة مناصب داخل حركة فتح، منها عضويته في اللجنة المركزية للحركة عام 1980، وعضويته في المجلس الثوري حتى عام 2009، ورئاسته لمحكمتها الحركية بين عام (2006-2009)، وكان ممثلا لمنظمة التحرير وحركة فتح في المملكة العربية السعودية في الفترة بين عام (1979-1990)، وفي عام 1996 فاز بعضوية المجلس التشريعي، وأصبح رئيسًا للمجلس التشريعي بين عامي (2003 - 2004).

ألَّف النتشة العديد من الكتب في القضية الفلسطينية وتاريخ فلسطين، منها: كتاب القدس إسلامية، وكتاب السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين (السلطان الذي فقد عرشه من أجل فلسطين)، والإسلام وفلسطين، وأطفال المدافع – حرب لبنان، وإسرائيل مشروع استعماري.

يرى النتشة أن القضية الفلسطينية تمر بأسوأ مراحلها على المستوى المحلي، وأحسن أحوالها على المستوى الدولي، ويعتبر أن اتفاق أوسلو ومشروع التسوية كان أمرًا جديدًا لم يكن عليه إجماع، ويرى بأن الظروف والخيارات المحدودة دفعت بمنظمة التحرير لعملية السلام، بهدف التقدم بالقضية الفلسطينية، وبخصوص الانقسام، يؤكد قيامه بحوار مع رئيس وأعضاء المجلس التشريعي عن حماس للوصول إلى حلول له لكنها تعثرت، ويؤمن بأن المقاومة حق مشروع للفلسطينيين، أمَّا شكل المقاومة، فبرأيه يجب أن يخضع لحسابات دقيقة تمليها الحالة السياسية المحلية والإقليمية والدولية والأوضاع الميدانية، وينادي النتشة بنقاش كل خطوة مقاومة وعدم الاستفراد بالقرار من أي طرف، ويرحب النتشة بالشراكة السياسية وينادي بإشراك الفصائل في المنظمة والسلطة.

روضة بصير

- ولـدت في القـدس المحتلة عام 1952.
- قياديـــة ســـابقة في الجبهـــة الديمقراطيـــة لتحريـــر فلســـطين.
- أســيرة ســابقة أمضــت ثمانــي ســنوات في ســجون الاحتــلال.
- مديرة مركز الدراسات النسوية في نابلس.

ولدت روضة جميل خليل بصير في الثالث والعشرين من شباط/ فبراير عام 1952 في القدس، لعائلة فلسطينية مسيحية من بلدة الطيبة قضاء مدينة رام الله، تنقلت في بداية حياتها بين مدينتي القدس ورام الله وبلدتي بيرزيت والطيبة، ودرست في مدارسها. قطعت دراستها الجامعية في الأردن بسبب أحداث أيلول الأسود، وحصلت على شهادة متوسطة (دبلوم) في العلوم من جامعة بيرزيت، ثم التحقت عام 1973 في برنامج تعليم الأطفال ذوي الصعوبة في النطق في إيطاليا، كما حصلت على درجة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية من جامعة القدس عام 1999.

عملت روضة في مؤسسة «افتح» التابعة للبعثة البابوية في مدينة بيت لحم حتى عام 1977، وتسلمت إدارة مدرسة الصم التابعة للجمعية الخيرية الإسلامية في مدينة البيرة في العامين 1985-1986، وبادرت عام 1992 من منزلها بتأسيس مؤسسة شعاع وهي أول مؤسسة لتأهيل النطق في مدينة نابلس، واستمرت بالعمل فيها حتى عام 2000، حيث انتقلت للعمل منسقة لبرنامج المرأة

الفلسطينية والفقدان في منطقة شمال الضفة التابع لمركز الدراسات النسوية، وقد عملت من خلال المركز على توثيق تاريخ المرأة الفلسطينية، وما تتعرض له نتيجة ممارسات الاحتلال، وانتقلت عام 2007 إلى مدينة نابلس كمديرة للمركز، حيث يقدم المركز مجموعة من البرامج منها برنامج حماية الأطفال من الاعتداءات الجنسية، وبرنامج التمكين الاقتصادي للطالبات الذي يقدم منحا تعليمية لهن، وبرنامج نساء خالدات، وبرنامج بناء قدرات المؤسسات على أساس المساواة للمرأة.

بدأت روضة مشوارها النضالي عام 1973، حيث نشطت مع آخرين في جمع التبرعات للثوار في لبنان، وللعائلات المستورة داخل الأراضي المحتلة، فانضمت لخلية تابعة لحركة فتح عام 1976، واعتقلت في 13 تشرين الثاني عام 1977، إثر انفجار عبوة ناسفة كانت تعدها مع الخلية في إحدى المنازل في القدس، حيث أصيبت بجراح في الحادثة، وتعرضت للتحقيق والتعذيب في سجن المسكوبية بالقدس المحتلة، ثم نقلت بعدها إلى سجن «نفيه ترتسا» بمدينة الرملة المحتلة، وصدر بحقها حكم بالسجن ثماني سنوات، فعاشت أثناء الأَسر مرحلة تحولات فكرية في الانتماء والهوية التنظيمية، أدت إلى انضمامها للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وأطلق سراحها في 20 مايو/أيار 1985، ضمن صفقة التبادل بين الجبهة الشعبية القيادة العامة والاحتلال. تدرجت روضة في صفوف الجبهة الديمقراطية، حيث نالت عضوية المكتب التنفيذي بعد الإفراج عنها من سجون الاحتلال، ثمَّ عضوية الهيئة القيادية الأولى لاتحاد العمل النسائي التابع للديمقراطية، كما تولت عضوية اللجنة المركزية للديمقراطية في الفترة ما بين 1988 وحتى العام 1993.

تزوجت روضة من إبراهيم شيخة أحد كوادر الجبهة الديمقراطية، والذي أمضى في السجن 18 عاماً، حيث اعتقلته قوات الاحتلال قبل يوم واحد من موعد زفافهما، وأصدرت بحقه حكما بالسجن الإداري لمدة 6 أشهر. وقد رزقت روضة منه بولد، ومع اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 طوردت هي وزوجها من قبل قوات الاحتلال حتى اعتقلا عام 1989، وخضعت للتحقيق لمدة 6 أيام، فيما حُكم على زوجها بالاعتقال الإداري لمدة 6 أشهر، وتكرر اعتقالها لاحقا عدة

مرات، وحُرمت من العمل في العديد من المؤسسات، وفي عام 1998 استقالت روضة من العمل التنظيمي.

ترى روضة أن واقع الاحتلال سيبقى مرفوضا بأي شكل من الأشكال، وأن فلسطين هي خالصة لأهلها وسكانها الفلسطينيين، وتعتبر أن اتفاق أوسلو كان من الممكن أن يكون محطة أولى على طريق إقامة الدولة الفلسطينية، إلا أن إسرائيل استغلته لصالحها، وتعتقد بأن الانقسام السياسي حدث مدمر، ومحطة مظلمة، ويتحمل الكل الفلسطيني المسؤولية عنه، داعية لأن يكون الكل تحت مظلة منظمة التحرير وانتخاب مجلس وطني جديد وصولا لحالة شراكة كاملة. وترى بأن وجود الاحتلال يوجب المقاومة، لكن اختيار شكلها وأدواتها يكون وفقا لمعيار المكاسب التي يمكن أن تتحقق في كل شكل من أشكالها، لذا فالمطلوب النضال بأي طريقة بشرط عدم الخسران أكثر.

روك ألفرد روك

- ولد في مدينة بيت لحم عام 1954م.
- محام ونقابي فلسطيني.
- ناشط مجتمعي ومهتم بقضايا اللاجئين.
- عضوً سابق في مجلس بلدية بيت لحم.

ولد روك ألفرد روك في الثلاثين من نيسان/ أبريل عام 1954م في مدينة بيت لحم، لعائلة فلسطينية لاجئة من قرية عين كارم المهجَّرة شمال غرب القدس المحتلة، وهو متزوج ولديه خمسة أبناء ذكور. تلقى تعليمه الأساسي في مدارس بيت لحم، وحصل على الثانوية العامة عام 1975، والتحق بجامعة بيروت العربية لدراسة الحقوق، كما حصل على دبلوم التربية من جامعة بيت لحم، ودرس الكتاب المقدس والتربية الدينية في كلية الكتاب المقدس في بيت لحم عام 1983، والتحق بمساق الدبلوم العالي للإدارة المدرسية في جامعة بيرزيت، ونال الماجستير في القانون الخاص من جامعة القدس/ أبو ديس عام 1995. عمل في التدريس في الفترة بين عام 1975 - 1997، ثم انتقل إلى حقل المحاماة.

أسس مع آخرين نقابة المعلمين في المدارس الخاصة، وترأسها لدورتين متتاليتين عامي 1980، و1982م، وكان عضوًا في اللجنة التنسيقية التي نظَّمت وخاضت الإضراب العام أو ما عُرف في حينه بالعصيان المدني عام 1980. انتخب عضوًا في مجلس نقابة المحامين لدورتين ونصف في الأعوام بين 2005 - 2010، ورئيسا للجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان في النقابة، كما انتخب عضوًا في مجلس بلدية بيت لحم. نشط ميدانيًا إبان الانتفاضة الأولى عام 1987، تحديدًا في

مجالي التعليم الشعبي واللجان الشعبية، وانخرط في لجان الحراسة المحلية، وكان عضوًا في مؤتمر اللاجئين الأول الذي عقد في مخيم الدهيشة عام 1993، ولعب دورًا في توقيع وثيقة الشرف الفلسطينية مع الراحل فيصل الحسيني في بداية تسعينيات القرن الماضي.

عانى روك من ممارسات الاحتلال؛ فخضع للتحقيق مرات عديدة، بسبب انتسابه للشبيبة الطالبة المسيحية والشبيبة العاملة المسيحية، كما تم منعه من السفر أثناء دراسته في جامعة بيروت العربية، مما عطَّله عن التخرج مدة سبعة عشر عامًا. نسفت قوات الاحتلال بيته مع عدة بيوت عام 1981، كما مُنع من السفر من قبل السلطات الأردنية عام 1993 بسبب مشاركته في مؤتمر الحرية والاستقلال. واختار روك مقاطعة فصائل العمل الوطني المبارِكة لأوسلو والتسوية السياسية، بما فيها حزب الشعب.

يتبنى روك الفكر القومي العربي، ويؤمن بفلسطين التاريخية من نهرها إلى بحرها، وبحتمية تحريرها بتحقيق شرطي المقاومة الفلسطينية الفاعلة، وعالم عربي موحد قوي يقف خلفها، ولا يعترف بشرعية الاحتلال لأي جزء منها، وهو ضد التسوية أيًا كان شكلها أو مضمونها، ومع خيار المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، ويعارض الانقسام كونه يشكل خطرًا على المجتمع الفلسطيني وقضيته العادلة، ويُحمَّل حركة فتح المسؤولية عنه، ويرى ضرورة استعادة الوحدة الوطنية وإدخال الفصائل والقوى الفلسطينية كافة في منظمة التحرير، ويدعو إلى الاتفاق على ماهية المشروع الوطني الفلسطيني، وإجراء جميع التغييرات المناسبة داخل أطر ومؤسسات منظمة التحرير، بعيدًا عن الهيمنة وفرض الآراء والكوتا، وينادي ببقاء منظمة التحرير خارج فلسطين باعتبارها ممثلًا شرعيًا للشعب الفلسطيني، على أن تكون السلطة الفلسطينية ذراعها في الداخل، ويؤمن بأنَّه من الضروري عدم الخلط بين العمل السري المقاوم والعمل السياسي.

زاهر الششتري

- ولد في مدينة نابلس عام 1964.
- قيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- ممثل الجبهة الشعبية في لجنة المؤسسات والفعاليات الوطنية في محافظة نابلس.
- عضو الهيئة الإدارية لنقابة الموظفين العموميين في الضفة.

ولد زاهر الششتري في الثاني عشر من يونيو/ حزيران عام 1964 في مدينة نابلس، وهو متزوج وله ولدان وبنت. أنهى المرحلة الابتدائية من مدرسة الرازي، والإعدادية من مدرسة الخلدونية الفرع التجاري، والثانوية من مدرسة الحاج معزوز المصري، ولم يتمكن من اجتياز امتحان الثانوية العامة إلا عام 2007؛ بسبب ملاحقة الاحتلال له وأعبائه الأُسرية. التحق عام 2008 بجامعة القدس المفتوحة فرع نابلس تخصص علم الاجتماع والتنمية البشرية. عمل في مشغل للخياطة تابع للعائلة، ثمَّ عُيِّن موظفًا في قسم الصحة في بلدية نابلس عام 1995، لكنَّه ما لبثَ أن نُقل للعمل في مقر حسبة نابلس وبقي فيه حتى عام 2000، ثمَّ عُيِّن رئيس قسم في وزارة الشباب والرياضة.

انخرط الششتري في فعاليات مقاومة الاحتلال في وقت مبكر من حياته، فاعتقلته قوات الاحتلال أول مرة عام 1979، ثمَّ توالت الاعتقالات حتى بلغت في الفترة ما بين 1979 - 1985 حوالي 27 مرة، أبرزها عام 1985، حيث اعتقل إداريًا لمدة 6

أشهر، ثمَّ اعتقل مجددًا عام 1988 لمدة عام، واعتقل مرة أخرى عام 2013 لمدة عام أيضا، تعرض خلالها لجلطة أدت إلى إصابته في ساقه، وقد منعه الاحتلال من السفر لإكمال علاجه.

شارك الششتري مع آخرين في تشكيل اتحاد الطلبة الثانويين التابع للجبهة الشعبية عام 1980، وانخرط في اللجان الشعبية التابعة للجبهة الشعبية إبان الانتفاضة الأولى، ثمَّ أصبح في بداية تسعينيات القرن الماضي ممثل الجبهة الشعبية في لجنة المؤسسات والفعاليات الوطنية في محافظة نابلس، وممثلها في لجنة التنسيق الفصائلي. رشَّح الششتري نفسه في الانتخابات البلدية لبلدية نابلس عام 2005، لكنَّه لم يفز، أصبح عضوًا في الهيئة الإدارية لنقابة الموظفين العموميين في الضفة الغربية، واضطلع بأمانة سر النقابة في نابلس، لكنَّه استقال منها عام 2014؛ احتجاجًا على ما اعتبره موقفًا ضعيفًا للنقابة تجاه ما يتعرض له أعضاؤها من مضايقات من قبل السلطة التنفيذية. يشارك الششتري في الندوات والمؤتمرات السياسية والأكاديمية، ويحل ضيفا على وسائل الإعلام بصفته قياديا في الجبهة الشعبية.

يرى الششتري بأن على الفلسطينيين الحفاظ على ثوابتهم التاريخية، والتمسك بمقاومتهم المشروعة بأشكالها كافة، ويعتقد بأن اتفاق أوسلو والانقسام كانا من المحطات الأليمة في مسيرة الشعب الفلسطيني، ويرى أن اتفاق القاهرة عام 2011 شكل أساسًا لشراكة حقيقية بين القوى كافة، والمطلوب تطبيقه، رافضا التفرد والهيمنة على مؤسسات المنظمة، وداعيا للعمل على إصلاح المؤسسات من خلال الانتخابات.

زكريا الزبيدي

- **ولد في مخيم جنين عام 1976.**
- **قائد كتائب شهداء الأقصى في جنين، والناطق باسمها إبان انتفاضة الأقصى.**
- **عضو المجلس الثوري لحركة فتح.**
- **أسير في سجون الاحتلال.**

ولد زكريا محمد الزبيدي في مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين عام 1976، وتعود أصوله إلى بلدة قيسارية بالداخل الفلسطيني المحتل عام 1984، درس في مدرسة المخيم، وحصل على شهادة الثانوية العامة عام 1998، والبكالوريوس في الخدمة الاجتماعية من جامعة القدس المفتوحة عام 2013، والماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت عام 2019. عمل في جهاز الأمن الوقائي منذ العام 1994، وانتقل للعمل في هيئة شؤون الأسرى والمحررين عام 2008.

انخرط الزبيدي في العمل الوطني في سن مبكرة، ونشط في الانتفاضة الأولى حيث أصيب في ساقه، واعتقل لأكثر من مرة، وقضى في السجن ما يقارب 7 سنوات ونصف. التحق بصفوف حركة فتح داخل سجون الاحتلال عام 1989، وشغل عدة مناصب تنظيمية، فانتخب ممثلاً للأسرى الأشبال في سجن تلموند، قبل أن يعزله الاحتلال في عزل بئر السبع لمدة ثلاثة أشهر، والتحق بصفوف كتائب شهداء الأقصى إبان الانتفاضة الثانية في جنين، وأصبح الناطق باسمها. استشهدت والدته وشقيقه وهُدم منزله خلال معركة مخيم جنين عام 2002، وأعيد إعمار

منزله فهدمه الاحتلال مرة أخرى. تعرض الزبيدي لأكثر من سبع مُحاولات اغتيال من قبل القوات الخاصة الإسرائيلية، إلى أن استقر في مقر الأمن الوقائي في بيتونيا عام 2013، لمدة أربع سنوات في إطار اتفاقية بين السلطة والاحتلال، ومن ثم سُمح له بالتحرك داخل مدينة رام الله.

انتخب عضواً في المجلس الثوري لحركة فتح خلال المؤتمر السادس للحركة، وأعيد انتخابه مرة أخرى عام 2017، وأوكلت له مسؤولية ملف الشهداء والجرحى والأسرى في المجلس الثوري. اعتقل الاحتلال الزبيدي مجددًا في شهر شباط 2019.

يعتبر الزبيدي بأن أتفاق أوسلو كان فرصة لتحرير جزء من الأرض، وموطئ قدم للانطلاق منها نحو التحرير الكامل، رغم ما فيه من سلبيات، ويرى أن الانقسام صفحة سوداء في تاريخ الشعب الفلسطيني وقضيته جلبَ لها الدمار، ومسؤولية حدوثه تقع على جميع الأطراف. ويؤمن بأنه من حق الشعب الفلسطيني المقاومة بأشكالها كافة لدحر الاحتلال، بدون تجزئة أساليب النضال وفصلها عن بعضها البعض، ويؤيد دخول التوجهات السياسية كافة بما فيها الإسلامية إلى منظمة التحرير الفلسطينية؛ كونها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وهذا الدخول برأيه مصلحة وطنية عُليا.

زياد البندك

- ولد في مدينة عمان عام 1960.
- وزير السياحة والحكم المحلي سابقا.
- مستشار رئيس السلطة الفلسطينية للشؤون المسيحية.

ولد زياد عبد الله حنا البندك في عمان أوائل شباط/ فبراير 1960، وهو متزوج ولديه ولد وبنت، ويسكن مدينة بيت لحم. حصل على الثانوية العامة في الأردن عام 1978، ثم حصل على درجة البكالوريوس في هندسة الكهرباء من جامعة Dresden التقنية في ألمانيا عام 1985.

عمل في مجال هندسة الكهرباء في الفترة بين عام (1985 1997-)، وعُين نائبًا لرئيس بلدية بيت لحم، ووزيرًا للسياحة عام 2005، ووزيرًا للحكم المحلي في حكومة الطوارئ عام 2007، ومستشارًا للرئيس محمود عباس للشؤون المسيحية، وهو عضو في العديد من المؤسسات واللجان مثل اللجنة الرئاسية لترميم كنيسة المهد.

انضم البندك أوائل السبعينيات من القرن الماضي للحزب الشيوعي الأردني، وبقي فيه حتى عام 1989، ونشط نقابيًا إبان حياته الجامعية في إطار الحركة الطلابية، وبعد تخرجه أصبح عضوًا في نقابة المهندسين في مدينة بيت لحم، ويولي اهتماما خاصا بالتواجد المسيحي في فلسطين باعتباره جزءًا من النسيج الاجتماعي الفلسطيني، خصوصًا في ظل تناقص نسبة المسيحيين الفلسطينيين في فلسطين.

لم يسبق للبندك أن تعرض للاعتقال أو المنع من السفر، فيما تعرض أكثر من مرة للمضايقة من الاحتلال أثناء السفر والتنقل.

يؤمن البندك بالتسوية على أساس حل الدولتين؛ بحيث تقام دولة فلسطينية على حدود عام 67، ويرى بأن اتفاق أوسلو كان يمكن أن يفضي إلى دولة فلسطينية، لولا السلوك الإسرائيلي المعطل للاتفاق والانحياز الأمريكي التام للاحتلال. ويعتقد بأن الانقسام شكَّل خطرًا كبيرًا على القضية الفلسطينية وأن حركة حماس تتحمل المسؤولية عنه.

يؤيد البندك جميع أنواع النضال والمقاومة، لكنه في ظل الظروف الحالية يرى في النضال السلمي الطريق الوحيد الذي سيوصلنا للاتفاق السياسي، وبالتالي إلى إقامة الدولة الفلسطينية، مشيرا إلى أن الكفاح المسلح هو الذي أبرز القضة الفلسطينية للعالم، لكن هناك قرارات دولية لن تنفذ نظرا لأن القوى الدولية لا تتعامل باتزان في حل القضية الفلسطينية، ويرى ضرورة إشراك جميع الفصائل في السلطة ومنظمة التحرير بما فيها الحركات الإسلامية، ويعتقد بأن على الفلسطينيين أن يمتلكوا النفس الطويل في صراعهم مع الاحتلال، خصوصًا وأنَّ حلًا سياسيًا للقضية الفلسطينية في ظل الظروف الإقليمية والدولية الحالية بات أمرًا مستبعدًا.

ساما عويضة

- ولـدت في مدينـة القـدس المحتلـة عـام 1959.
- المدير العام لمركز الدراسات النسوية.
- عضـو اللجنـة المركزيـة للجبهـة الديمقراطيـة سـابقا.

ولدت ساما فايز يوسف عويضة في مدينة القدس عام 1959، وهي متزوجة ولها بنت وثلاثة أولاد. درست المرحلة الابتدائية في الأردن، والإعدادية في مدرسة بنات رام الله الثانوية، وحصلت منها على شهادة الثانوية العامة في الفرع العلمي عام 1979، وعلى البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت عام 1982، وعلى دبلوم في السكرتاريا التنفيذية عام 1993، وعلى الماجستير في إدارة الأعمال والتخطيط الاستراتيجي من جامعة ستي (City University) في بريطانيا عام 2000، وشهادة ميسرة تدريب في النوع الاجتماعي من منظمة العمل الدولية في إيطاليا عام 2015. عملت عويضة في شركة خاصة في مجال المحاسبة (1982-1983)، ثمَّ عملت في قسم المحاسبة في كلية المجتمع العصرية في مدينة البيرة (1983-1984). شاركت مع أخريات في تأسيس مركز الدراسات النسوية عام 1993، وتولت فيه إدارة برنامج التدريب، عملت مديرة إدارية في المركز عام 1997، ثمَّ أصبحت مديرته العامة، ورُشحت من قبل جامعة كولج أوف ستي البريطانية لقيادة أول برنامج تدريبي في الجندر في فلسطين عام 1995.

تأثرت عويضة بالبيئة النضالية التي عاشتها أسرتها في الأردن، فانضمت لزهرات الجبهة الشعبية وشاركت بفعالياتها، ثم انضمت لعضوية الجبهة الديمقراطية إبان دراستها الثانوية، وبعد عامين من التحاقها بالجامعة الأردنية فُصلت منها

بتهمة إثارة الشغب؛ على خلفية مشاركتها بالمظاهرات الرافضة لاتفاقية كامب ديفيد عام 1978، مارست دورًا نقابيًا في إطار الجبهة الديمقراطية، حيث انخرطت في لجان العمل النسائي في الفترة ما بين 1984 - 1989، وأصبحت عضوًا في اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لكنَّها تركت الجبهة عام 1990. اختيرت عويضة في لجنة صياغة مسودة قانون العقوبات الفلسطيني كممثلة لقطاع المرأة، حيث قامت اللجنة بتقديم مسودة القانون للرئيس الفلسطيني محمود عباس، كما شاركت مع آخرين في تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي عام 2018.

شاركت عويضة في إعداد العديد من الدراسات النسوية، ركَّزت فيها على موضوع تمكين المرأة، ودخلت عالم الكتابة الإبداعية للأطفال، حيث صدر لها عشر قصص للأطفال.

تشدد ساما على ضرورة التخلي عن اتفاق أوسلو إذا أردنا حل القضية الفلسطينية، وتعبر عن شعورها بالخوف من مستقبل القضية الفلسطينية، لاسيما وأن هناك مؤامرات عربية ودولية تحاك ضد القضية في مقدمتها ما يطلق عليه صفقة القرن، كذلك التغيرات التي تظهر من طبيعة العلاقة العربية مع إسرائيل، هذا إلى جانب استمرار حالة الانقسام الداخلي، التي عززت حالة التراجع الداخلي للقضية الفلسطينية، والتي وصفتها بانقسام المصالح الذاتية وليس المصالح الوطنية، نظرا لارتهان القيادات من الطرفين لأطراف خارجية، وتدعو إلى تحقيق الشراكة السياسية وفق أسس المصلحة العامة، وعلى قاعدة عدم التفريط بالثوابت وعدم التراجع عن القدس، وتعتبر بأن المقاومة مشروعة والمقاومة السلمية هي الأنسب للوقت الحالي، لكن يمكن الذهاب إلى العمل العسكري لمواجهة سياسات الاحتلال في حالات معينة.

سامر عنبتاوي

- ولد في مدينة نابلس عام 1959.
- عضو الهيئة القيادية للمبادرة الوطنية ا لفلسطينية .
- من الشخصيات المؤسسة لـ « تجمع الشخصيات الفلسطينية المستقلة».
- كاتب ومحلل سياسي.

ولد سامر أحمد بدوي عنبتاوي في مدينة نابلس في الأول من كانون أول/ ديسمبر عام 1959، تعود جذور عائلته إلى مدينة حيفا، وهو متزوج وله ولدان وبنت. درس الابتدائية في مدرسة المعري والإعدادية في مدرسة الغزالية، والثانوية في مدرسة قدري طوقان، حيث حصل منها على الثانوية العامة في الفرع العلمي عام 1978، وحصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة والإدارة من كلية الاقتصاد في جامعة بيرزيت عام 1983. عمل في مكتب تأمين ومحاسبة في مدينة نابلس لمدة عام، ثمَّ محاسبًا في شركة نفط في سلطنة عُمان في الفترة ما بين 1985-1987، ثمَّ عاد إلى فلسطين وانخرط في تجارة الأثاث والمفروشات.

تأثر سامر منذ بداية حياته بالجو الوطني العام، وشارك أقرانه في مدرسة قدري طوقان المظاهرات والاعتصامات ضد قوات الاحتلال. تعرف إبان دراسته في جامعة بيرزيت على التيارات اليسارية والتحق بالحزب الشيوعي الفلسطيني، ونشط في صفوفه، وتولى مسؤولية كلية الاقتصاد في الحزب الشيوعي في الفترة ما بين (1980-1983)، وأصبح مسؤولًا للمنظمات القاعدية في التنظيم. تعرض

للاعتقال من قبل قوات الاحتلال عام 1980، وخضع للتحقيق لمدة 18 يومًا. تولى قيادة منطقة الجبل الشمالي في نابلس إبان الانتفاضة الأولى عام 1987، أيد التوجه نحو انفصال الحزب الشيوعي في فلسطين عن الحزب الشيوعي في الأردن، وتأسيس حزب الشعب خصوصًا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي. استقال من حزب الشعب عام 1993 في أعقاب مشاركة الحزب في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وبادر مع آخرين إلى تأسيس «المبادرة الشعبية» وهي تجمع مجتمعي يهدف لدعم الانتفاضة الثانية عام 2000، حيث نشط في تنظيم عدة لقاءات واستقبال الوفود الأجنبية والدخول أثناء منع التجوال إلى أحياء مدينة نابلس، كما ساهم عنبتاوي في تأسيس لجنة كسر الحصار عن المدينة، وتقديم المساعدات الإغاثية للعائلات المحاصرة، وعائلات الشهداء والأسرى.

اختير عنبتاوي عام 2005 رئيسًا للجنة السياسية لحملة الانتخابات الرئاسية لمرشح المبادرة الوطنية مصطفى البرغوثي، وأصبح مسؤولًا عن المبادرة الوطنية في محافظة نابلس بعد انضمام المبادرة الشعبية للمبادرة الوطنية بقيادة البرغوثي، حيث عمل على ترتيب هيكلية جديدة للمبادرة في محافظة نابلس. في الانتخابات التشريعية عام 2006 كان عنبتاوي ضمن قائمة» فلسطين المستقلة»، لكنَّه لم يفُز. شغل عضو الهيئة القيادية العليا للمبادرة، وساهم في تشكيل «تجمع مؤسسات المجتمع المدني» الذي قام بمهام تخفيف حدة التوتر بين طرفي الانقسام الفلسطيني، والحفاظ على السلم الأهلي. يظهر عنبتاوي على وسائل الإعلام المختلفة، ويشارك في اللقاءات الحوارية ذات الطابع السياسي والثقافي.

يرى عنبتاوي بأن هدف المشروع الصهيوني الإجهاز على فلسطين، وهو يستغل الحالة الدولية والإقليمية المنحازة لصالحه إضافة إلى الواقع الفلسطيني المتردي، ويعتقد بأن اتفاق أوسلو لم يكن في صالح الفلسطينيين، وقد أثبتت الأيام أنَّه كان عاملًا أساسيًا في تحطيم الحلم الفلسطيني بدولة فلسطينية مستقلة، ويعتبر بأن المقاومة بأشكالها كافة حق تكفله القوانين الدولية، لكن الرؤية لأساليب المقاومة تعتمد على مبدأ أن مقاومة الاحتلال تكون في أبرز نقاط ضعفه وليس في أقواها، بمعنى إن كانت قوة الاحتلال العسكرية الآن لا مجال

لمقارنتها بالقوة العسكرية الفلسطينية، فمن الممكن أن نختار المقاومة بوسائل أخرى، وعدم المواجهة العسكرية التي يمكن أن يتفوق بها الاحتلال، أما المقاومة الشعبية فهي يمكن أن تضرب الاحتلال في مقتل؛ لأنه لا يستطيع أن يواجه المد الشعبي. ويرى عنبتاوي بأن الانقسام الذي تجسد عام 2007 له جذور تعود إلى نتائج انتخابات عام 2006، التي لم تُرض حركة فتح مما أدى إلى وقوع حالة الصدام، مع العلم أن لا فتح ولا حماس يمكن لها أن تنفرد بحكم وإدارة الشعب الفلسطيني، ويعتقد بأن ما يحصل هو تحول الانقسام إلى انفصال، ويدعو إلى تجاوز الانقسام وتحقيق شراكة سياسية كاملة بين الأطراف الفلسطينية كافة، من خلال إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية بحيث تمثل الكل الفلسطيني في إطار وحدوي ديمقراطي، وضمن برنامج سياسي موحد يؤمن به الجميع ويعمل على تحقيقه.

سامي مسلم

- ولد في مدينة القدس عام 1947.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- عضو المجلس الثوري لحركة فتح (1989- 2009).
- كاتب وباحث وناقد أدبي ومحلل سياسي.

ولد سامي فايز خليل مسلَّم في مدينة القدس في الثلاثين من كانون الأول / ديسمبر عام 1947، وهو متزوج وله بنتان. هاجر مع عائلته من غرب القدس إلى شرقها في أعقاب نكبة عام 1947. درس في المدرسة الإنجيلية اللوثرية في مدينة بيت جالا، وحصل على الشهادة المتوسطة في الآداب من كلية بيرزيت عام 1967، وعلى درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من الجامعة الأميركية في بيروت عام 1969، والماجستير في العلاقات الدولية من نفس الجامعة عام 1971، والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بون في ألمانيا الاتحادية عام 1975، ويُعد مسلَّم من أوائل الفلسطينيين الذين تخصصوا في اللغة والشأن الصيني.

عمل مساعدًا في قسم الدراسات السياسية في دائرة الإدارة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت 1970، وباحثًا وكاتبًا متفرغًا في مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1972-1982)، ومديرًا عامًا لمركز الإعلام الفلسطيني في ألمانيا (1973-1976)، وقائمًا بأعمال مدير البعثة الدبلوماسية لمنظمة التحرير في الصين (1977-1979)، ومديرًا في مكتب رئيس منظمة التحرير في بيروت وتونس (1979 - 1985)، ومدير مكتب رئيس دولة فلسطين في تونس (1985-1993)،

ومديرعام مكتب رئيس دولة فلسطين (1993-1995)، ومديرعام مكتب رئيس السلطة الفلسطينية (1995-2003)، ووكيل ديوان الرئاسة الفلسطينية (2003-2005)، ومحافظ محافظة أريحا والأغوار(2005 – 2007)، ومحافظ محافظة طوباس(2007-2010)، كما حاضرَ في أكثر من جامعة، وعمل مديرًا لمعهد الدراسات الإقليمية في جامعة القدس/ أبو ديس.

التحق مسلَّم بحركة فتح عام 1968، وبدأ نشاطه فيها منذ كان طالبًا جامعيًا، حيث كان عضوًا في الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ثم تفرغ للعمل في حركة فتح منذ عام 1973، وشغل أكثر من منصب داخل الحركة؛ فكان عضوًا في قيادة الساحة الألمانية (1973– 1996)، وعضوًا في مكتب العلاقات الخارجية عام 1976، وعضوًا في المجلس الثوري (1989 – 2009)، وعضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني عام 1991.

انخرط مسلَّم في النشاط الثقافي والإبداعي؛ فأصبح عضوًا في الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين، وهو ناقد أدبي ومحلل سياسي، له سلسلة من الكتب والدراسات والأبحاث المتخصصة في القضية الفلسطينية إقليميًا ودوليًا والمشهد الثقافي الفلسطيني، إضافة لترجمته لعدد من الكتب والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وكان المشرف العام لمجلة شؤون فلسطينية الصادرة عن مركز أبحاث منظمة التحرير.

يرى مسلَّم أن اتفاق أوسلو يُعتبر إنجازًا بفتحه المجال أمام كادر منظمة التحرير والقوات الفلسطينية بالعودة لفلسطين، فضلا عن عودة ما يقارب 60 ألف فلسطيني إلى وطنهم. ويحمّل حركة حماس المسؤولية المباشرة عن حالة الانقسام الفلسطيني، لفرض سيطرتها على القطاع بقوة السلاح، ويرى أن تحقيق المصالحة لا يتم إلا بالتزام حماس بالاتفاقيات التي وُقِّعت، ويعتقد بأنَّ هنالك ضرورة ملحة لإشراك جميع الفصائل داخل إطار منظمة التحرير، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ووفقًا لبرنامجها السياسي.

سحر القواسمي

- ولدت في الخليل عام 1963.
- انتخبت عضواً في المجلس التشريعي عن حركة فتح عام 2006.
- قيادية في حركة فتح.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

ولدت سحر فهد القواسمي في مدينة الخليل عام 1963. درست المرحلة الابتدائية في مصر، وحصلت على درجة البكالوريوس في الطب العام من جامعة روستوف في روسيا عام 1987، وعلى البورد الأردني في أمراض النساء والولادة عام 1993 من مركز الملك حسين الطبي، وعلى التخصص الفرعي في برنامج التلقيح الاصطناعي من الولايات المتحدة عام 2003، وعينت نائبة مدير مستشفى عالية الحكومي في مدينة الخليل في الأعوام 1995-1997، ومديرة مركز التلقيح الاصطناعي (الحنان) منذ عام 2004، ورئيسة قسم التوليد والطب النسائي في مستشفى الميزان في الخليل منذ العام 2008.

انتمت القواسمي لحركة فتح عام 1980، ونشطت في الحركة الطلابية داخل الجامعة، وكانت مسؤولة لجنة المرأة داخل حركة فتح في إقليم الخليل عام 1996، وأمينة سر حركة فتح في مدينة الخليل عام 2004، وانتخبت عضوًا في المجلس التشريعي عن حركة فتح في الانتخابات التشريعية عام 2006، كما نشطت في العمل النسائي داخل المدينة، من خلال مشاركتها في المظاهرات التي انطلقت فترة الانتفاضة الثانية، فضلا عن نشاطها في العديد من الفعاليات

النسوية في المدينة.

تعتبر القواسمي أن أوسلو ليس مثاليًا وليس سلبيًا خالصًا، فقد حقق الاتفاق عودة لجزء من الفلسطينيين إلى أرض الوطن، كما أن الأحداث التي تلته أشعرت العالم بحتمية الدولة الفلسطينية، وازداد تعاطف الرأي العام الدولي مع الفلسطينيين وقضيتهم العادلة.

ترى القواسمي بأن الانقسام الفلسطيني أساء للقضية الفلسطينية، فعلى المستوى السياسي أصبح يُستخدم ذريعة للاحتلال في التشكيك بوحدانية التمثيل للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى أن الفصل بين غزة والضفة كان انقسامًا جغرافيًا سبق العديد من الانقسامات، وكان الاحتلال اللاعب الأساسي في تطور هذه الحالة وتوسيعها. وتعتقد بأن المقاومة حق كفلته كل المواثيق والأعراف الدولية، والصراع على فلسطين له أشكال عدة؛ فقد يكون صراعا سياسيا أووجوديا أو ذا طابع اقتصادي أو اجتماعي، ومن يحدد شكل الصراع هو الطرف الأضعف، كونه لا يملك وسائل الصراع كافة، وبالتالي عليه أن يحدد وسيلة الصراع بالطريقة التي يملكها، وفي المرحلة الحالية يجب أن تكون مرجعية الفلسطينيين القانون الدولي والعمل الدبلوماسي، وترى أنه من الضروري إشراك الفصائل الفلسطينية كافة بما فيها الحركات الإسلامية في منظمة التحرير ومؤسساتها، كونهم جزءا من هذا الشعب، ووجودهم يشكل حالة انتصار.

سعيد كنعان

- ولد في مدينة نابلس عام 1940.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- مستشار الرئيس الراحل ياسر عرفات.
- عضو مجلس أمناء جامعة النجاح الوطنية (1995-2005)

ولد سعيد مصباح كنعان في مدينة نابلس في السابع عشر من آب/ أغسطس عام 1940، وهو متزوج وله ولد وبنتان. درس الابتدائية في مدرسة النجاح والثانوية في مدرستي الجاحظ والصلاحية، وحصل على شهادة (المترك) عام 1958، وحصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1963. عمل موظفًا في البنك العربي في نابلس حتى عام 1967، ثم انتقل للعمل في شركة بترول أمريكية في المملكة السعودية حتى عام 1973، حيث عاد إلى فلسطين وافتتح مصنعًا للأعلاف ومصنعًا للطحينة، إضافة لإشرافه على مصنع كنعان لصناعة الصابون الذي يعود للعائلة.

انخرط كنعان في حركة القوميين العرب أثناء دراسته الجامعية، وبدأ بالكتابة عن القضية الفلسطينية في صحيفة الرياض إبان تواجده في المملكة العربية السعودية، حيث التقى بالقيادي الفلسطيني خالد الحسن وشارك في تسهيل لقاء الحسن بالملك فيصل عام 1970، وانضم بعد عودته إلى فلسطين للجبهة الوطنية، واعتقله الاحتلال عام 1982 لمدة 20 يومًا، وتعرض للمنع من السفر

أكثر من مرة وفرضت عليه الإقامة الجبرية.

يعتبر كنعان من الذين آمنوا بالمسار السياسي لحل القضية الفلسطينية، فشارك في إيصال رسائل سرية بين منظمة التحرير وحكومة الاحتلال عام 1993 ولمدة ستة أشهر، أصبح عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني عام 1995، كما تم تعيينه مستشارًا سياسيًا للرئيس الراحل أبو عمار في نفس السنة.

نشط كنعان مجتمعيًا؛ فاختير أمين سر لجمعية الهلال الأحمر فرع مدينة نابلس أواخر الثمانينيات، واستمر في منصبه لمدة 4 سنوات، واختير عضوًا في مجلس أمناء جامعة النجاح الوطنية عام 1995 ولمدة 10 سنوات، ورئيسًا لجمعية أصدقاء جامعة النجاح الوطنية لمدة عامين.

اهتم كنعان بالنشاط الثقافي، فأسس مع آخرين «مركز البحوث والدراسات الفلسطينية» في مدينة نابلس عام 1993، وكان مديره ورئيس مجلس الأمناء فيه، كما كتب عشرات المقالات في الصحف الفلسطينية والعربية، وله مشاركات في عدد من الكتب والدراسات حول القضية الفلسطينية.

يرى كنعان بأن القضية الفلسطينية تمر في مرحلة سيئة جدا، والاحتلال يحقق المزيد من المكاسب على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه، ومشكلتنا ومشكلة القيادة السياسية الفلسطينية عدم فهم الحركة الصهيونية وألاعيبها وأهدافها، لهذا السبب لا زلنا نقع بأخطاء كبيرة وفادحة، ويعارض أوسلو ويرى أنه جلب معه الكثير من الآثار السلبية، حيث استمر الاحتلال في توسيع الاستيطان وتقسيم الأرض الفلسطينية، فضلا عن أنه اعتراف متبادل وغير متوازن؛ تم الاعتراف بإسرائيل ومنحها 78 % من الأرض مقابل اعتراف إسرائيل والعالم بالمنظمة أنها ممثل شرعي للفلسطينيين. ويرى بأن الانقسام تم تكريسه جغرافيا مع عدم تفاؤله بأي تغيير في المنظور القريب لإنهائه، منتقدا حالة الانفراد بالسلطة، داعيا لمقاومة الاحتلال، والشراكة السياسية بإدخال حركتي حماس والجهاد الإسلامي في منظمة التحرير، كجزء منتخب من هذا الشعب يمثلون رأيًا عامًا يجب احترامه.

سمر الأغبر

- ولـدت في مدينـة نابلـس عـام 1969.
- عضـو المكتـب السياسـي لحـزب الشـعب.
- أميـن سـر الأطـر النسـوية في منظمـة التحريـر.
- نائـب رئيـس الهيئـة الإداريـة للاتحـاد العـام للمـرأة الفلسـطينية.

ولدت سمر وليد طه الأغبر في مدينة نابلس في الثاني عشر من آب/ أغسطس عام 1969. درست الابتدائية في مدرسة الخنساء، والإعدادية في مدرسة بنات نابلس، والثانوية في المدرسة الخديجية للبنات وحصلت منها على شهادة الثانوية العامة بالفرع الأدبي عام 1987، وحصلت على الماجستير في القانون الدولي من جامعة كييف الحكومية في أوكرانيا عام 1993. مارست المحاماة ما بين عامي 1995-2000، ثمَّ عملت باحثة في مؤسسة «القانون» في القدس لمدة عام.

تأثرت الأغبر بنشاط والدها السياسي والنقابي، فانتمت للحزب الشيوعي، وانضمت للجان الطلبة الثانويين، وشاركت في العديد من الفعاليات الوطنية من مسيرات واعتصامات وغيرها. كما انضمت لاتحاد لجان المرأة العاملة، ونشطت إبان دراستها الجامعية في أوساط الطلبة الفلسطينيين. انتخبت عضوًا في اللجنة المحلية لحزب الشعب في محافظة نابلس عام 2003، وعضوًا في لجنته المركزية عام 2008، وعضوًا في مكتبه السياسي عام 2017، واختيرت عضوًا في الهيئة الإدارية في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وأصبحت نائبًا لرئيس الهيئة

الإدارية للاتحاد، وتولت عضوية الهيئة الإدارية لجمعية الاتحاد النسائي في الفترة ما بين 2014 - 2017، وكانت المسؤولة عن ملف كلية العندليب للتمريض التابعة للجمعية، وانتخبت عضوًا في هيئة طاقم شؤون المرأة، وأمين سر للأطر النسوية في منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 2017، كما ترشحت لانتخابات بلدية نابلس ضمن قائمة نابلس تجمعنا في انتخابات عام 2017، إلا أنها لم تنجح.

نشرت الأغبر سلسلة من المقالات حول قضايا المرأة على بعض المواقع الإلكترونية، وتشارك في ورش العمل وحلقات النقاش والمؤتمرات المتعلقة بالمرأة وقضاياها.

ترى الأغبر أن الأفق السياسي حاليًا مسدود، وأن القضية الفلسطينية تمر بحالة تراجع، خصوصًا بعد الانقسام الداخلي، والأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية، وتعتقد أن اتفاق أوسلو سيئ، ولم يحسن الفلسطينيون طوال الفترة الماضية إدارة ملف الصراع مع الاحتلال أو حتى مع المستوى الداخلي والعلاقة الوطنية، فتم الذهاب إلى بناء المؤسسات على حساب التحرير، وتؤكد عدم وجود أي من مظاهر الشراكة السياسية، في ظل حالة التفرد في العمل السياسي، وترى أنَّه من الضروري إصلاح منظمة التحرير، وتطوير هياكلها وأدائها وأدواتها التنفيذية، لتصبح مظلة جامعة للكل الفلسطيني، وتؤمن بالمقاومة الشعبية بأشكالها كافة، وهي ضد المقاومة المسلحة لعدم توفر العوامل الضرورية لنجاحها؛ كعدم وجود قرار واستراتيجية فلسطينية موحد، وإجماع وطني وعمق عربي وإقليمي داعم.

سمر عوض اللّه

- ولـدت في دمشـق عـام 1974.
- مستشارة التواصل السياسي في وحدة دعم المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية.
- عضـو المجلـس الوطنـي الفلسـطيني.

ولدت سمر عبد الرحمن عوض الله في الحادي والثلاثين من آب/ أغسطس عام 1974 في دمشق، لعائلة فلسطينية تعود أصولها إلى مدينة أسدود في الأراضي المحتلة عام 48، وهي متزوجة ولها ولد وبنت. درست الابتدائية في مدرسة وكالة الغوث في مخيم اليرموك، والإعدادية في جزيرة قبرص والثانوية في دمشق، وحصلت على الثانوية العامة في الفرع العلمي عام 1992، وعلى درجة البكالوريوس في الأدب المقارن من جامعة الأزهر في غزة عام 1998، وعلى دبلوم التواصل الاستراتيجي من جامعة بيرزيت في الضفة الغربية عام 2014. عملت عوض الله في وحدة الإعلام في جمعية المرأة العاملة في مدينة رام الله عام 1998، ثمَّ التحقت بدائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير الفلسطينية، واستمرت بالعمل فيها حتى عام 2010، وعملت قائما بأعمال مدير عام الإعلام في دائرة الثقافة والإعلام التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بين عامي 2010 - 2015، ثمَّ عملت مستشارة التواصل السياسي في وحدة دعم المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية.

التحقت بالحزب الشيوعي الفلسطيني متأثرة بوالديها القياديين الشيوعيين، ونشطت في صفوف حزب الشعب الفلسطيني خصوصًا إبان دراستها الجامعية،

حين شكَّلت مع أخريات «رابطة تجمع الطالبات». في عام 2018 أصبحت عوض الله عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني عن فئة المستقلين، وعرف عنها مبادرتها بإطلاق مذكرة تضم تواقيع أعضاء المجلس الوطني تستنكر فيها تلكؤ الحكومة في صرف رواتب موظفي قطاع غزة خلافاً لقرار المجلس الوطني، كما شاركت في قيادة الحملات الوطنية الرسمية مثل حملة فلسطين الدولة 194. كتبت عوض الله العديد من المقالات في الصحف الفلسطينية.

ترى عوض الله بأن المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية بالغة التعقيد، حيث يواجه المشروع الوطني العديد من التحديات مثل صعود اليمين الجديد في دولة الاحتلال، واصطفاف إدارة ترامب إلى جانب الاحتلال، وتحمل حركة حماس مسؤولية الانقسام الفلسطيني، وتدعو للشراكة السياسية وانضمام القوى الوطنية لمنظمة التحرير على أساس الاعتراف ببرنامجها بكل مكوناته، وترى عوض الله بأن جوهر اتفاق أوسلو كان سيئًا بالرغم من بعض الإيجابيات، حيث ارتكبت أخطاء كثيرة تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، وقد عمل الاحتلال على إفشاله وإعادة الحكم إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية رسميًا منذ عام 2010، وتعتقد بأن التحلل من أوسلو وغيرها من خطوات تحديد العلاقة مع إسرائيل التي اتخذها المجلسين الوطني والمركزي أصبحت مطلبًا وطنيًا، وتؤمن عوض الله بأهمية تعزيز وتصعيد المقاومة الشعبية الحقيقية على الأرض كونها الحل الأمثل لإنهاء الاحتلال، وترى بأنَّه لا يكفي المظاهرات فقط، لأن المقاومة الشعبية لها وسائل وأدوات متعددة وفعالة تكلف الاحتلال وتجعله يعيد النظر باحتلاله، مثل مسيرات العودة في قطاع غزة، ورفع دعاوى دولية ضده، واستثمار انضمام الفلسطينيين للهيئات والاتفاقات والوكالات المتخصصة من أجل محاسبته.

سمر هواش

- ولـدت في مدينـة نابلـس عـام 1962.
- عضـو سـابق في المجلـس الوطنـي الفلسـطيني.
- عضـو الهيئـة القياديـة لحـزب الشـعب في مدينـة نابلـس سـابقا.
- ناشـطة نسـوية وعضـو في عـدد مـن المؤسسـات النسـوية والثقافيـة.

ولدت سمر «محمد مصباح» داوود هواش في مدينة نابلس في الخامس والعشرين من تموز/يوليو عام 1962، وهي متزوجة ولها ثلاثة أولاد. درست المرحلة الابتدائية في مدرسة الكرمل، والإعدادية في مدرستي قرطبة والفاطمية، وحصلت على شهادة الثانوية العامة في الفرع العلمي عام 1980 من مدرسة العائشية، وعلى درجة البكالوريوس في الأدب الإنجليزي من جامعة النجاح الوطنية عام 1985، وتعمل منسقة برنامج تمكين المرأة في جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية.

بدأت هواش مشوارها النضالي في لجان الطلبة الثانويين، حيث شاركت في فعاليات الاحتجاج على إقامة المستوطنات في الضفة الغربية، لا سيما مستوطنة ألون موريه التي أقيمت قريبًا من نابلس، وعانت وقتها من استدعاءات الحاكم العسكري الصهيوني، حيث كانت تُجبر أحيانًا على المكوث في مقر الحاكم العسكري من الصباح حتى المساء.

شاركت هواش في الأعمال التطوعية التي كان ينظمها المركز الثقافي التابع

للجمعية الخيرية الثقافية في مدينة نابلس، كما مارست العمل النقابي داخل الجامعة من خلال لجنة اتحاد الطلبة التابعة للحزب الشيوعي، والتي كانت عضوًا قياديا فيها، وعانت مثل العديد من الطلبة الفاعلين نقابيًا ووطنيًا من تكرار الاستدعاءات من قبل الحاكم العسكري الصهيوني، لكن ذلك لم يثنها عن ممارسة أشكال مختلفة من النضال الوطني الشعبي، بما فيها الانخراط في فعاليات الانتفاضة الأولى.

نشطت هواش بقضايا المرأة وتمكينها في مختلف المجالات، فساهمت في إنشاء وتفعيل عدد من المؤسسات النسوية، حيث شكَّلت مع أخريات المجلس النسوي الأول عام 1986، وهو يضم جميع الأطر النسوية التي تعمل تحت إطار الأحزاب السياسية، ونشطت داخل جمعية المرأة العاملة، وكانت عضواً فاعلة في البرلمان الصوري، الذي تأسس عام 1998 من قبل هيئات ومؤسسات نسوية؛ بهدف الضغط على المشرّع الفلسطيني لتعديل القوانين المتعلقة بالمرأة.

كانت هواش مسؤولة قطاع الطلاب في الحزب الشيوعي في مدينة نابلس لعدة سنوات، كما تولت عضوية الهيئة القيادية في حزب الشعب داخل مدينة نابلس حتى العام 2000، وحصلت على عضوية المجلس الوطني الفلسطيني في الفترة ما بين 1995-2017، وكانت عضواً في بلدية نابلس في الفترة ما بين 1998-2004.

قدَّمت هواش عددًا من الأوراق المتخصصة في قضايا المرأة في العديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات، وكتبت عددا من المقالات، وتشارك في البرامج الإذاعية والمتلفزة.

تعتقد هواش وجود عدد من العوامل التي تتحكم بالصراع مع الاحتلال وبمستقبل القضية الفلسطينية، منها عوامل محلية ودولية وإقليمية، وترى بأنَّ الإشكال الأساسي يكمن في عدم وجود ندية في هذا الصراع، خاصة في مفهوم القوة العسكرية والدبلوماسية، حيث استطاع الاحتلال تعزيز مشروعه الصهيوني على الأرض وترسيخه باعتباره أمرًا واقعًا لا يمكن تجاوزه، وحصر الخيارات أمام الفلسطينيين بهدف إجبارهم على القبول به، وتؤمن هواش بأن الصراع مع الاحتلال سيبقى قائمًا، طالما لم تلب الحقوق الوطنية للشعب

الفلسطيني، المتمثلة بالتحرر وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

تعتقد هواش بأن أوسلو عانى من خلل بنيوي في طبيعته وشكله، وقد أجهز عليه الاحتلال بممارسته اليومية، وجاء الانقسام ليضع الفلسطينيين أمام كارثة تمثلت في التفكك الداخلي، وإضعاف حالة الصمود في مواجهة الاحتلال، وتدعو هواش إلى تحقيق شراكة وطنية حقيقية تضم كل القوى الوطنية والإسلامية، لإقامة نظام سياسي فلسطيني قادر على مواجهة التحديات، وترى بأنَّ استخدام المقاومة حق مكفول، ولكن اختيار الشكل المناسب يخضع للهدف والمرحلة، ولابد من امتلاك برنامج فلسطيني يعزز المقاومة ويدعمها.

سمير أبو عيشة

- ولد في قرية بيت وزن غرب نابلس عام 1960.
- مساعد سابق لرئيس جامعة النجاح وحاصل على درجة الأستاذية في التخطيط والإعمار.
- وزير التخطيط في الحكومتين الفلسطينيتين العاشرة والحادية عشرة.
- رئيس اتحاد نقابات العاملين في الجامعات الفلسطينية خلال عامي 1997/1996.

ولد سمير عبد الله صالح أبو عيشة في بلدة بيت وزن غرب مدينة نابلس في الخامس والعشرين من أغسطس- آب 1960، وهو متزوج وله ستة من الأبناء ثلاثة ذكور وثلاث إناث. درس في مدارس مدينة نابلس، وأظهر تفوقًا دراسيًا في وقت مبكر من حياته، إذ تمكن من دخول الصف الثالث الابتدائي وهو لم يتجاوز السابعة من عمره بعد أن اجتاز امتحانًا أعدَّه أساتذة المدرسة الخالدية، وأنهى الإعدادية بتفوق من مدرسة الغزالية، والثانوية العامة في الفرع العلمي من مدرسة قدري طوقان عام 1977، وكان من العشرة الأوائل على مستوى المحافظة، حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية بتفوق من الجامعة الأردنية عام 1982، وعلى الماجستير في تخطيط أنظمة الطرق والمواصلات من جامعة ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة عام 1984، وعلى الدكتوراه من نفس الجامعة عام 1987. عُيِّن مساعدًا للبحث في جامعة النجاح الوطنية، ومحاضرًا في كلية الهندسة عام 1982، ورئيسًا لقسم الهندسة المدنية في جامعة النجاح الوطنية عام 1992،

وعميدًا لكلية الهندسة لمدة 4 أعوام، ومُنح درجة أستاذ مشارك عام 1996، وتولى عمادة كلية الهندسة مرة أخرى في الفترة ما بين 1998-1999، وحصل على منحة الزمالة للبحث العلمي في جامعة واشنطن الأمريكية عام 1999، وعُيِّن مسؤولًا للتخطيط والتطوير في جامعة النجاح، ومساعدًا لرئيس الجامعة في التخطيط والتطوير في الفترة ما بين 2004 – 2006، ومُنح درجة الأُستاذية (بروفيسور) عام 2005.

أنشأ مع آخرين المجموعة العالمية للهندسة والاستشارات عام 1993، وكان عضوًا في اللجنة الرديفة للبنك الدولي التي وضعت احتياجات إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1993، وعُيِّن مستشارًا غير متفرغ في وزارة التخطيط الفلسطينية عام 1995، وتولى حقيبة وزارة التخطيط في الحكومتين الفلسطينيتين العاشرة والحادية عشرة (2006-2007)، وأوكلت له مهام وزراء غيَّبهم الاعتقال في سجون الاحتلال في فترات مختلفة مثل وزير التربية والتعليم العالي، ووزير المالية، ووزير الجدار والاستيطان، وأصبح القائم بأعمال نائب رئيس الوزراء.

نشط أبو عيشة في الحركة الطلابية إبان دراسته في الجامعة الأردنية، حيث انضم إلى ما كان يعرف حينها بالجمعية الطلابية في كلية الهندسة والتي رَأسها لدورتين متتابعتين، وانخرط في اللجان الثقافية والعلمية المختلفة في جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة، إضافة إلى مشاركته في العديد من الفعاليات بمؤسسات المجتمع المدني، كما تفاعل مع النشاطات النقابية من خلال نقابة المهندسين، فأصبح عضو المؤتمر العام فيها، ورئيس لجنتها العلمية، وتولى رئاسة نقابة العاملين في جامعة النجاح الوطنية عدة دورات، ورئاسة اتحاد نقابات العاملين في الجامعات الفلسطينية خلال العام 1997/1996. كما أنه عضو في جمعية التضامن الخيرية في نابلس، وعدد من الجمعيات الخيرية الأخرى. اعتقلته قوات الاحتلال الإسرائيلي عام 2006 لمدة 18 يومًا. شارك في مباحثات المصالحة التي جرت في مكة المكرمة قبل أحداث الانقسام ممثلًا عن الحكومة الفلسطينية الحادية عشرة، وتعرض منزله لإطلاق نار من مجهولين، وأصيب بأضرار مادية إبان أحداث الانقسام عام 2007، ومنعه الاحتلال من السفر في الفترة ما بين 2007 - 2012، ومُنع مرة أخرى منذ عام 2015 حتى الآن.

ساهم أبو عيشة في تأليف كتابين هما: إعادة الإعمار في فلسطين-التخطيط للطرق والمواصلات عام1997، وإدارة أنظمة المرور عام 2001، ويعكف حاليًا على تأليف كتاب ثالث حول هندسة الطرق والمواصلات، كما نشر أكثر من 100 بحث علمي محكَّم في مجلات دولية وعربية في عدد من الدول من بينها الولايات المتحدة، بريطانيا، سويسرا، تايوان، الأردن، وفلسطين، والسعودية، وله مشاركات واسعة في المؤتمرات والندوات العلمية في أكثر من مكان في العالم.

يرى أبو عيشة بأن اتفاق أوسلو لم يعبر عن آمال وطموحات الشعب الفلسطيني، ولم يكن مسارًا يمكن أن يفضي إلى دولة فلسطينية، أما الانقسام فكان خطيئة كبرى أثَّرت سلبًا على القضية الفلسطينية، ويعتقد بأن هناك ضرورة ملحة لتحقيق الشراكة الوطنية في التأسيس لمرحلة إنشاء الدولة على أساس أن الجميع عليه واجبات ومسؤوليات، وفق احترام الرأي الآخر.

سميرة الحلايقة

- ولـدت في بلـدة الشـيوخ قضـاء الخليـل عـام 1964.
- انتخبـت عضـواً في المجلـس التشـريعي عـن حركـة حمـاس عـام 2006.
- عضـو المجلـس الوطنـي الفلسـطيني.
- كاتبة وإعلامية فلسطينية.

ولدت سميرة عبد الله عبد الرحيم الحلايقة عام 1964 في بلدة الشيوخ شمال محافظة الخليل، وهي متزوجة ولها ولدان وخمس بنات. درست الابتدائية في مدرسة الشيوخ، والإعدادية في مدرسة سعير، والثانوية في مدرسة حلحول الثانوية، حيث حصلت منها على الثانوية العامة بالفرع الأدبي عام 1982، وحصلت على شهادة الدبلوم في الشريعة الإسلامية من كلية الرحمة للبنات في مدينة الخليل عام 1992. عملت حلايقة موظفة في جمعية الشيوخ الخيرية في الفترة ما بين 1982-1988، ثمَّ مُدرِّسة في مدرسة الحنان الخاصة لمدة عام، التحقت بالعمل الإعلامي منذ عام 1996، فعملت مع صحيفة الرسالة لمدة 11 عامًا، وكانت مراسلة لمجلات وصحف ومواقع إلكترونية مثل مجلة فلسطين المسلمة، وصحيفة السبيل والمركز الفلسطيني للإعلام.

نشأت حلايقة في أسرة متدينة، وبدأت بالاطلاع على الفكر الإسلامي وهي في المرحلة الثانوية، وكانت نقطة التحول الأساسية في حياتها باتجاه الاهتمام بالعمل السياسي مشاهدتها قيام الاحتلال بتصفية الشهيد جمال الشلالدة أمام طالبات مدرستها عام 1981، فانتمت حلايقة لحركة حماس مع اندلاع

الانتفاضة الأولى عام 1987. انتخبت الحلايقة نائبة في المجلس التشريعي ضمن قائمة التغيير والإصلاح المحسوبة على حركة حماس في انتخابات عام 2006، وأصبحت بموجبه عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني وتولَّت عضوية لجنتي القدس والأسرى داخل المجلس. واجهت صعوبات في عملها نائبة في المجلس التشريعي، بفعل ممارسات الاحتلال بحق النواب خصوصًا أعضاء كتلتها البرلمانية، وتداعيات حالة الانقسام الفلسطيني التي أدت إلى تعطيل الحياة البرلمانية الفلسطينية، لكنَّها حافظت على حضورها الميداني من خلال مشاركاتها في الندوات السياسية وورش العمل، كما تواصلت مع الجماهير من خلال مشاركتها في المسيرات الوطنية والوقفات الاحتجاجية، وتدخلت من أجل صيانة الحريات العامة، ووقف الاعتقال السياسي، ومساندة المؤسسات الخيرية والإنسانية، وكانت عضوًا في لجنة المصالحة التي تشكلت في أعقاب الانقسام. في عام 2017 اعتقلت قوات الاحتلال الحلايقة لمدة شهرين خضعت خلالها للتحقيق.

تعتقد الحلايقة بأنَّ الاحتلال إلى زوال حتمي، وترى بأن اتفاق أوسلو فُرض على الفلسطينيين، وأعطى الشرعية لوجود الاحتلال على الأرض الفلسطينية، وهو اتفاق أمني بامتياز، وتعتبر بأن الانقسام أضر كثيرًا بالقضية الفلسطينية، وتطالب بإتمام المصالحة وإعطائها الأولوية وتقديمها على الحديث عن المفاوضات والانتخابات، وتدعو إلى إصلاح منظمة التحرير وفقًا لما تم الاتفاق عليه في لقاء الفصائل عام 2005، وتعتبر بأن مقاومة الشعوب لمحتلها هو حق مشروع ومكفول بموجب القوانين والأعراف الدولية، وما دام الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية محتلة فمن حق الفلسطينيين مقاومة المحتل بكل الأساليب المتاحة حتى دحر الاحتلال.

سهام ثابت

- ولدت في بلدة بيت فوريك قضاء نابلس عام 1949.
- انتخبت عضواً في المجلس التشريعي عن حركة فتح عام 2006.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- عضو المجلس الثوري لحركة فتح (2009 - 2016).

ولدت سهام عادل يوسف حج محمد (ثابت) في الثلاثين من كانون ثاني/ يناير عام 1949 في بلدة بيت فوريك جنوب شرق محافظة نابلس، وهي زوجة الشهيد د. ثابت ثابت القيادي في حركة فتح، لها من الأبناء ولدان وبنت، وقد عاشت منذ طفولتها في مدينة نابلس. درست المرحلة الابتدائية في مدرسة الخديجية، والإعدادية في مدرستي ابن سينا والعائشية، والثانوية في المدرسة العائشية وحصلت منها على شهادة الثانوية العامة في الفرع العلمي عام 1969، وحصلت على درجة البكالوريوس في طب الأسنان من جامعة بغداد عام 1974. وافتتحت عيادة أسنان خاصة بها في مدينة طولكرم وعملت بها حتى عام 2006.

بدأ انخراط ثابت في الحركة الوطنية ونشاطاتها منذ كانت طالبة في المدرسة، حيث كانت تشارك في المسيرات والمظاهرات والاعتصامات ضد الاحتلال، واستمر نشاطها إبان دراستها الجامعية فكانت عضوًا في الاتحاد العام لطلبة فلسطين في العراق، وكذلك عضوًا في الهيئة الإدارية للاتحاد في كلية طب الأسنان في جامعة بغداد.

انتخبت عضوا في المجلس التشريعي عن حركة فتح عام 2006، وتولت عضوية لجنتي الاقتصاد والتربية والتعليم في المجلس التشريعي، ثم انضمت لمجموعتي العمل السياسي والاقتصادي التابعتين لكتلة فتح البرلمانية، وتولت عضوية المجلس الوطني الفلسطيني بحكم عضويتها في المجلس التشريعي، كما شاركت في المؤتمر السادس لحركة فتح الذي عقد في مدينة بيت لحم عام 2009، وانتخبت عضوًا في المجلس الثوري لحركة فتح حتى عام 2016، وشغلت منصب عضو إقليم حركة فتح، ومقررة المكتب الحركي لطب الأسنان في محافظة طولكرم، كما اختيرت ضمن 53 شخصية قيادية في حركة فتح لعضوية المجلس الاستشاري التابع للحركة عام 2016.

عانت ثابت جراء ممارسات الاحتلال حيث اعتقل الاحتلال زوجها عدة مرات، وفرضت عليه الإقامة الجبرية، ومنعها الاحتلال من السفر في الفترة ما بين 1984 - 1994، واغتال زوجها عام 2000.

نشطت ثابت في حملات التوعية المجتمعية بالتعاون مع عدة جهات كجامعة الخضوري، ونشطت في متابعة قضايا المتضررين من الكوارث، كما ساهمت في العمل المؤسساتي؛ فكانت عضوًا في أكثر من مؤسسة كجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والهيئة العامة لدار اليتيم في طولكرم، وجمعية الاتحاد النسائي الفلسطيني في محافظة طولكرم، ولجنة المرأة للعمل الاجتماعي التابعة لحركة فتح.

ترى ثابت بأن القضية الفلسطينية تمر بأزمة كبيرة خصوصًا مع الإدارة الأمريكية الجديدة التي انحازت لدولة الاحتلال وأغلقت الباب أمام أي تطورات سياسية إيجابية، وتعتقد بأن اتفاق أوسلو كان فيه ثغرات مكنت الاحتلال من التنكر لما تم الاتفاق عليه، وكانت المرحلية في تطبيق الاتفاق من السلبيات التي ساهمت في عدم إنجاحه، وتعتبر بأنَّ الاتفاق كان ضمن ظروف معينة، ورغم الاعتراض على بعض تفاصيله إلا أنَّه حقق بعض الإنجازات منها وجود سلطة فلسطينية ومشروع لإقامة دولة فلسطينية، وتشير بأن الانقسام ظاهرة خطيرة أضرت بالمشروع الوطني محملة حركة حماس المسؤولية عن وقوعه، ولابد من تحقيق الشراكة السياسية وإدخال جميع الأطر السياسية داخل منظمة التحرير بما

فيها الأطر الإسلامية، لكن على الجميع الالتزام بالقانون والدستور، والأساس هو المشاركة ثم العمل على إصلاح المؤسسات وليس اشتراط الإصلاح قبل الدخول في المنظمة. وترى ثابت بأن المقاومة بأشكالها كافة حق مشروع للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، ولكن لكل مرحلة أدواتها النضالية، والمقاومة الشعبية في هذه المرحلة حققت الكثير للقضية الفلسطينية، ولمشروع الدولة الفلسطينية.

سهيل سلمان

- ولـد في مدينـة طولكـرم عـام 1962.
- عضـو اللجنـة المركزيـة لحـزب الشـعب.
- منسق اللجان الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان.
- عضـو القيـادة الموحـدة للانتفاضـة الأولـى.

ولد سهيل سليم سلمان في مدينة طولكرم عام 1962 ودرس في مدارسها، وأنهى الثانوية العامة عام 1980، ودرس في جامعة القدس المفتوحة متخصصا في الإدارة العامة. عمل جابيًا لرسوم الكهرباء في بلدية طولكرم، ثمَّ عمل بعد تقاعده من البلدية في الإغاثة الزراعية الفلسطينية لفترة قصيرة.

التحق سلمان بصفوف الحزب الشيوعي عام 1978، الذي تحول لاحقا لحزب الشعب الفلسطيني. نشط في لجان الطلبة الثانويين في المدارس، والتي نفَّذت العديد من الفعاليات ذات الطابع الثقافي والسياسي، منها تعليق مجلات حائط، ونشر بيانات، والمشاركة في المظاهرات والمناسبات الوطنية. اعتقل سلمان لدى الاحتلال عدة مرات قبل وخلال الانتفاضة الأولى لفترات قصيرة، كما اعتقل عام 1987 لمدة ستة أشهر، واعتقل عام 1999 لمدة ستة أشهر أخرى، وخضع للإقامة الجبرية من قبل الاحتلال عشرات المرات، حيث كانت تُفرض عليه أحيانا لمدة يوم في المناسبات الوطنية، كما عانى كثيراً من استدعاءات الاحتلال المتكررة لعشرات المرات، وتعرض لمنع السفر بذريعة الرفض الأمني من قبل مخابرات الاحتلال لمدة 6 سنوات.

تولى سلمان عدة مناصب قيادية في الحزب بدءًا من قيادة العمل الطلابي إلى قيادة العمل النقابي، وكان ضمن القيادة الموحدة للانتفاضة الأولى، ومن ثم سُلِّم قيادة محافظة طولكرم في الحزب حتى أُنتخب عضوًا للجنة المركزية على دورتين متتاليتين نهاية التسعينيات. كما ترشح عام 2012 لانتخابات بلدية طولكرم وأصبح عضوًا فيها، وشغل منسق اللجان الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان بالضفة الغربية، حيث نشط في تنظيم الفعاليات الاحتجاجية ضد الاحتلال وحملات مقاطعة البضائع الإسرائيلية.

يؤمن سلمان بأنَّ النصر حليف الفلسطينيين على الرغم من كل الصورة السوداوية التي ترسمها المعطيات الحالية، ويرى بأن اتفاق أوسلو أضر بالشعب الفلسطيني كضرر النكبة عام 1948، ويعتقد بأنَّ عدم انضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي إلى منظمة التحرير كان له تداعياته السلبية، ولا يحق لأي حزب أو شخص إقصاء أي طرف آخر، وأنَّ الانقسام بين فتح وحماس عكر صفو الساحة الفلسطينية، وأدى الصراع بينهما إلى تضرر المشروع الوطني، ويعتبر بأنَّ المقاومة حق مكفول من المؤسسات الدولية كافة، ولكن يجب أن يختار الفلسطيني الشكل النضالي الذي يخدمه أكثر، ويجب جر العدو إلى اللعبة التي لا يُتقنها من خلال العمل الشعبي غير المسلح، لأن خسائر العمل المسلح أكبر من مكاسبه، كما أنَّ أشكال العمل الشعبي كثيرة، منها مقاطعة الاحتلال كحد أدنى والمشاركة في المظاهرات، وتسليط الضوء على جرائم الاحتلال.

شاهر سعد

- ولد في مدينة نابلس عام 1959.
- عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير.
- أمين عام الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
- نائب رئيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال في العالم.

ولد شاهر عبد الكريم فايز سعد في الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو 1959، لعائلة فلسطينية تعود أصولها إلى مدينة حيفا، وتقيم في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، وهو متزوج وله ولد وبنتان. درس المرحلة الابتدائية في مدرسة شريف صبوح، والإعدادية في مدرسة الملك طلال ومدرسة سيلة الظهر في جنين، والثانوية في مدرسة النجاح في نابلس حيث حصل منها على شهادة الثانوية العامة في الفرع العلمي عام 1976، وحصل على شهادة الدبلوم في الهندسة المدنية من معهد قلنديا عام 1979. عمل مشرفًا هندسيًا على المباني في قسم الهندسة التابع لجامعة النجاح الوطنية حتى عام 1994.

التحق سعد بحركة فتح مبكرا، وأخذ يشارك في الاعتصامات والمسيرات حيث أصيب في إحداها بالرصاص الحي في يده. نشط طلابيًا في معهد قلنديا، والتحق بالنشاط النقابي منذ عام 1980، حيث أوكلت له مهمة تأسيس الهياكل العمالية داخل الأطر التابعة لحركة فتح، كما كان عضوًا في أكثر من إطار نقابي في الضفة الغربية، وساهم في تأسيس نقابة العاملين في جامعة النجاح في بداية ثمانينيات

القرن الماضي. انتقل للعمل في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين عام 1994، حيث تولى رئاسة النقابات داخل الاتحاد لمدة ستة أشهر، ثم أصبح أمين صندوق الاتحاد حتى عام 1995، وانتخب أمينًا عامًا للاتحاد عام 1997، وتولى منصب نائب رئيس مجلس إدارة صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية للعمال عام 2012.

تعرض سعد للاعتقال من قبل قوات الاحتلال ست مرات في الفترة الواقعة ما بين 1976 - 1982 ولمدة ستة أشهر إداريا في كل مرة، كما فرض الاحتلال عليه الإقامة الجبرية، ومنع من مغادرة مدينة نابلس في الفترة ما بين 1983 - 1987، وفرض عليه الاحتلال منع السفر حتى عام 1989.

شارك سعد في عضوية الوفد الفلسطيني المفاوض بُعيد مؤتمر مدريد للسلام، وشارك في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني الذي عقد في تونس عام 1993 لإقرار اتفاق أوسلو، وأصبح عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني منذ عام 1995، كما أنه عضو في المؤتمر العام لحركة فتح، وعضو في مجلس الطوارئ الحركي، وأمين سر المكتب الحركي للعمال، وعضو المجلس المركزي الفلسطيني عام 2018.

أصدر سعد العديد من الكتب والكتيبات والنشرات من خلال عمله في اتحاد نقابات عمال فلسطين منها: الحركة النقابية ومواجهة التحديات، ما هو المطلوب من قانون العمل الفلسطيني؟، نحو قانون عمل فلسطيني عصري، الديمقراطية في الحركة النقابية وغيرها.

يعتبر سعد أن وضع القضية الفلسطينية معقد؛ نتيجة ضعف الامتداد العربي والدولي الذي يساندها في أعقاب الثورات العربية، فضلا عن حالة الانقسام الداخلي، ويرى سعد بأن أوسلو شكل فرصة للفلسطينيين لتحقيق طموح الدولة الفلسطينية، لكنَّ عدم التزام الاحتلال بالاتفاق منع من إتمام ذلك، وهذا خلق حالة من الإحباط داخل الشارع الفلسطيني، نتجت عنها الانتفاضة الثانية التي فرضت وقائع جديدة حولت الأمور إلى حالة أشد سوءًا من السابق، ويعتقد بأن الانقسام الفلسطيني ناتج عن ضعف منظمة التحرير الفلسطينية،

وحرص حركة حماس على السيطرة وأخذ موقع في الحالة الفلسطينية، وينادي بضرورة تحقيق الشراكة السياسية ودخول حركتي حماس والجهاد الإسلامي في مؤسسات منظمة التحرير، على مبدأ التوافق والشراكة باعتبار منظمة التحرير ممثلا للشعب، ويؤمن بالمقاومة الشعبية دون سواها من أشكال المقاومة، على أن توضع لها استراتيجية واضحة وصحيحة تجعل الاحتلال يدفع فاتورة وجوده لا أن يكون احتلالًا مجانياً.

صالح الياصيدي

- ولد في مخيم الفارعة قضاء جنين عام 1972.
- عضو المجلس الثوري لحركة فتح.
- أمين سر حركة فتح في محافظة طوباس سابقًا.
- عضو سابق في اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

ولد صالح أحمد صالح محمود (الياصيدي) في الثالث والعشرين من حزيران/يونيو عام 1972 في مخيم الفارعة للاجئين الفلسطينيين شمال الضفة الغربية، لعائلة فلسطينية تعود أصولها إلى قرية ياصيد في محافظة نابلس، وهو متزوج وله ثلاثة أولاد وبنتان. درس الابتدائية والإعدادية في مدرسة المخيم التابعة للأونروا، وحصل على الثانوية العامة في الفرع العلمي من مدرسة طوباس الثانوية عام 1991، وعلى شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة النجاح الوطنية عام 1997، وعلى الماجستير في هندسة التخطيط من الجامعة نفسها عام 2005. عمل في شركة الاتصالات الفلسطينية (1998-2015)، وعمل مديرًا للجودة والأعمال الفنية فيها، ثمَّ أسس شركة «سايا للمقاولات والخدمات العامة» المتخصصة بتقديم خدمات الصيانة لشبكة الهاتف الثابت.

بدأ الياصيدي الانخراط في الفعاليات الوطنية منذ كان شابًا صغيرًا، وتعرض للاعتقال أول مرة لعدة أيام عام 1990، كما نشط في صفوف حركة الشبيبة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية، وتولى مسؤولية الهيئة الإدارية لها في

كلية الهندسة. أسس مع آخرين المكتب الحركي الطلابي التابع لحركة فتح في محافظة طوباس، وكان أمينًا لسره بين عامي 1995 - 1997، كما ساهم في تأسيس التجمع الوطني لأبناء الشهداء في محافظة طوباس، وكان أمينًا لسره بين عامي 1996 - 2003، وساهم في تأسيس المكتب الحركي لحركة فتح للعاملين في شركة الاتصالات، وأصبح أمينًا لسره في الفترة بين عام 2007-2015، وكان رئيس النقابة الوطنية للعاملين في شركة الاتصالات في الفترة بين عام 2008-2015، كما اختير أمينًا لسر حركة فتح في مخيم الفارعة بين عام 2008-2012، واختير عضوًا في اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بين عامي 2010-2015، وفي الفترة ما بين 2013-2016 شغل أمين سر حركة فتح في محافظة طوباس، وأصبح عضوًا في المجلس الثوري للحركة عام 2016، كما شارك في المؤتمرين السادس والسابع لفتح.

يرى الياصيدي أن القضية الفلسطينية تمر في حالة صعبة، تتطلب من الفلسطينيين الصمود والتمسك بالقرار الفلسطيني في ظل سقوط كل الأوراق الداعمة للقضية، وتنصل إسرائيل من كل مسؤولياتها، والتوسع الاستيطاني المستمر، ويعتقد أن أوسلو كان ضرورة وطنية، لكنَّ الاحتلال تمكن من استغلاله لصالحه، وأن الانقسام أضر بالقضية وأدخلها في فترة مظلمة، وتتحمل حركة حماس مسؤولية أحداثه، ويؤمن الياصيدي بالشراكة السياسية التوافقية بوجود حماس والجهاد الإسلامي في المنظمة ومؤسساتها، على أن تنأى حماس بنفسها عن المحاور الخارجية.

طارق قعدان

- ولد في بلدة عرابة قضاء جنين عام 1972.
- قيادي في حركة الجهاد الإسلامي وناطق باسمها وممثل لها في جنين.
- أسير محرر قضى سنوات في سجون الاحتلال ودخل إضرابا عن الطعام عدة مرات.

ولد طارق حسين قعدان في بلدة عرابة قضاء جنين عام 1972، لأسرة لاجئة تعود أصولها إلى مدينة حيفا المحتلة في أراضي عام 1948. درس في مدارس بلدة عرابة، وحصل على شهادة الثانوية العامة عام 1997، وعمل في الزراعة.

تأثر قعدان بالنشاطات الوطنية منذ كان طالبًا في المدرسة، وكان لاستشهاد ابن خاله بكر شيباني مطلع الانتفاضة الأولى أثره الكبير في دفعه للانخراط في النضال الوطني، فانضم لصفوف حركة الجهاد الإسلامي. طارد الاحتلالُ قعدان أواخر عام 1988 لأكثر من عام، وعاش حياة المطاردة مرة أخرى عام 1996 لمدة سنة كاملة من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية وقوات الاحتلال إثر استشهاد د. فتحي الشقاقي، وطارده الاحتلال مجددًا عام 1999 لمدة سنتين حتى تمكن من اعتقاله بعد اجتياح الضفة الغربية عام 2002، وتوالت اعتقالاته في سجون الاحتلال حتى قضى أكثر من 10 سنوات، جميعها في الاعتقال الإداري.

خاض قعدان عدة إضرابات عن الطعام في سجون الاحتلال، كان أولها عام 1992 ضمن إضراب جماعي للحركة الأسيرة، وخاض إضرابًا مفتوحًا عن الطعام مع مجموعة من المعتقلين الإداريين في سجن «الدامون» لمدة أحد عشر يوماً عام

1997، ودخل إضرابًا مفتوحًا عن الطعام لمدة ستة عشر يومًا لمساندة الأسير خضر عدنان عام 2011، وبعد أسبوعين من تعليق الإضراب دخل في إضراب جديد لمساندة الأسيرة هناء الشلبي، كما شارك في إضراب الأسرى المعزولين عام 2012، ودخل في إضراب مفتوح عن الطعام ضد الاعتقال الإداري برفقة عدد من الأسرى عام 2013، ونجح في الحصول على قرار يقضي بعدم تمديد اعتقاله الإداري مرة أخرى.

تعرض قعدان للاعتقال السياسي لدى جهاز الأمن الوقائي في مدينة جنين عام 2011، وهو ممنوع من السفر من قبل قوات الاحتلال منذ سنوات طويلة، كما أنَّه حُرم من إكمال تعليمه بسبب اعتقالاته المتكررة ومطاردته من قبل الاحتلال.

أصبح قعدان متحدثًا إعلاميًا باسم حركة الجهاد الإسلامي، وممثلًا للجهاد في القوى الوطنية والإسلامية في جنين، كما أنَّه من قيادات الجهاد الإسلامي داخل سجون الاحتلال.

يرى قعدان بأنَّ اتفاق أوسلو بمثابة كارثة وطامة كبرى لها أثرها المدمر على الشعب الفلسطيني، ولا تقل خطورة عن النكبة والنكسة، معتبرا أن الاتفاق فرط بكل الثوابت والمقدسات والأرض، وهو كسر لحالة العداء والتضاد مع العدو الصهيوني، وقد خلَّف عقلية استعداء الأخ ومصالحة العدو، ونسف التكوين النفسي للفلسطيني، داعيا لمراجعة برنامج التسوية وحسم خيارات الفلسطينيين بالذهاب إلى المواجهة مع الاحتلال، ويعتقد بأن الانقسام الفلسطيني بدأ منذ اتفاق أوسلو عام 1993 الذي أدى إلى بروز انقسام في البرامج داخل الحركة الوطنية، واصفا الانقسام بالكارثة الكبيرة والعار في تاريخ الشعب الفلسطيني، مشددا على ضرورة العمل لرأب الصدع وإعادة اللحمة للحركة الوطنية. وينظر قعدان إلى منظمة التحرير أنها حاضنة للشعب الفلسطيني، ودخول الفصائل المقاومة فيها مهم وضروري، ولكن بعد إصلاحها وإعادة الاعتبار للهوية الإسلامية للشعب الفلسطيني، وإعادة الاعتبار للميثاق الوطني الفلسطيني، ويرفض قعدان الدخول في مؤسسات السلطة الفلسطينية باعتبارها من مخرجات اتفاق أوسلو، ويرى بأن المقاومة بأشكالها كافة بما فيها المسلحة حق مشروع في كل الأعراف والقوانين الوضعية والربانية، معتبرا المقاومة قدرا وليست خيارا فقط، وهي أسلوب استرداد الحقوق، فيما يرى أن المقاومة السلمية والشعبية برغم أهميتها إلا أنها لن تدفع العدو لتقديم تنازلات.

عاصم عبد الهادي

- ولد في مدينة نابلس عام 1943.
- نائب الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني.
- عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير.
- من مؤسسي الحزب الشيوعي الفلسطيني.

ولد عاصم جميل عبد الهادي في مدينة نابلس في الخامس من كانون الثاني / يناير عام 1943، وهو متزوج وله ولد وبنت. درس الابتدائية في المدرسة الغزالية، والإعدادية في مدرستي الجاحظ والصلاحية، وحصل على الثانوية العامة في الفرع العلمي من المدرسة الصلاحية عام 1960، وحصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في التجارة الخارجية من جامعة العلوم والاقتصاد في وارسو عام 1967.

انتمى عبد الهادي للحزب الشيوعي الأردني في مرحلة مبكرة من حياته، وسافر إلى بيروت خوفًا من اعتقاله من قبل النظام الأردني على خلفية انتمائه الفكري والسياسي، وتعرض للمنع من السفر من قبل الاحتلال في الفترة ما بين 1988 - 1995. نشط في الجامعة في تنفيذ فعاليات لصالح الحزب الشيوعي الأردني والقضية الفلسطينية. ساهم مع آخرين في تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني بداية ثمانينيات القرن الماضي، وكُلِّف بمهمة سكرتير الحزب الشيوعي الفلسطيني في منطقة نابلس، وبقي في ذلك المنصب حتى عام 1998، حيث تم تكليفه بعضوية اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني حتى عام 1999، وكُلف أيضا

بمسؤولية ملف العلاقات الدولية والعربية في الحزب.

انتخب عبد الهادي عضوًا في المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني عام 2002، ونائبا للأمين العام للحزب عام 2018، كما تسلم الملف العمالي في حزب الشعب، والكتلة العمالية التقدمية منذ عام 2014، وساهم مع آخرين في إنشاء الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وهو ائتلاف يضم النقابات العمالية التابعة لفصائل منظمة التحرير.

يرى عبد الهادي بأن الواقع الفلسطيني صعب، وهدف الوصول للدولة يتآكل نظرا للذاتية لدى العديد من الأطراف؛ فالانقسام الداخلي والوضعين الإقليمي والدولي لا يخدمان طموح الفلسطينيين في تحقيق دولتهم الفلسطينية المستقلة، والسلاح لا يمكن له أن يحسم الصراع، ويعتقد بأن أوسلو لم يحقق المطلوب فلسطينيًا بل زاد في ضعف الفلسطينيين وتراجع قضيتهم، فالسلطة لا تمتلك زمام شيء، والاحتلال ينفذ ما يريده وفقا لما يراه مناسبا، ويرى بأنَّ المطلوب الوصول لقاعدة مشتركة ينطلق منها الفلسطينيون جميعا، لأنَّ استمرار الانقسام سوف يقضي على إمكانية الوصول إلى الدولة، ويعتبر أنَّه بما أن الاحتلال موجود فلا بد من مقاومة تتبع الأساليب الممكنة والفعَّالة، والمقاومة الشعبية هي الأكثر نجاعة في الوقت الحالي، ومن الضروري تحقيق شراكة حقيقية على أسس ديمقراطية، ونقاط الالتقاء بين التيارات الفلسطينية كثيرة.

عبد الإله الأتيرة

- ولد في مدينة نابلس عام 1948.
- عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير.
- عضو المجلس الثوري لحركة فتح.

ولد عبد الإله خليل الأتيرة « أبو خليل» في الخامس عشر من آذار/مارس عام 1948 لعائلة فلسطينية من مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، وهو متزوج وله ولدان وبنت. درس المرحلة الابتدائية في مدرسة النجاح، والإعدادية في مدرسة الغزالية، والثانوية في مدرسة الصلاحية، وحصل على الثانوية العامة بالفرع الأدبي داخل سجون الاحتلال. عمل مسؤولًا للتفتيش المركزي في وزارة الداخلية الفلسطينية برتبه لواء، ثم مديرًا عامًا لوزارة الداخلية في محافظة نابلس، إلى أن تقاعد عام 2008.

انخرط الأتيرة بالعمل الوطني مبكرا، حيث انتمى لحركة القوميين العرب عام 1965، واعتقل عدة أيام إثر المظاهرات التي أعقبت هجوم الاحتلال على بلدة السموع عام 1966، وهو نفس العام الذي التحق فيه بصفوف حركة فتح عن طريق الشهيد حسن عبد اللطيف فريتخ، حيث أسس أولى الخلايا الفتحاوية في المدينة. عمل الأتيرة بعد هزيمة حزيران عام 1967 مباشرة على تجميع السلاح وتخزينه في مخابئ سرية، واستقبل الفدائيين القادمين من الخارج، ثم غادر إلى سوريا والتحق بمعسكرات حركة فتح، وتلقى دورة تدريبية عسكرية لمدة 45 يومًا في مصر، انتقل للأردن وتسلم العديد من المهام التنظيمية كالتواصل مع المجموعات المسلحة في الضفة، وأسره الاحتلال عام 1969 وحكم عليه بالسجن

أربع سنوات. غادر فلسطين بعد الإفراج عنه إلى سوريا في مهمة إعادة تشكيل القطاع الغربي مع الشهيدين كمال عدوان وأبو جهاد. غادر سوريا بعد اجتياح لبنان عام 1982 إلى تونس، ثم انتقل إلى الأردن عام 1985، حيث تولى مناصب تنظيمية داخل حركة فتح.

عام 1996 حصل الأتيرة على موافقة لدخول فلسطين للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول الذي عقد في قطاع غزة بهدف تعديل الميثاق، ومنذ ذلك الوقت أصبح عضوا بالمجلس الوطني الفلسطيني. بعد تقاعده من العمل الحكومي تفرغ للمقاومة الشعبية وأضحى من دعاة تفعيلها، خصوصًا بعد انتهاء الانتفاضة الثانية وإعادة الاحتلال السيطرة على المدن الفلسطينية وتوسع الاستيطان، وفي المؤتمر السابع لحركة فتح الذي عقد نهاية نوفمبر 2016 انتخب عضوا بالمجلس الثوري لفتح.

كتب عددًا من المقالات في الصحف والمواقع الإلكترونية، وأجرى العديد من المقابلات الصحفية الإذاعية والمتلفزة، وشارك في العديد من المؤتمرات وورش العمل.

يرى الأتيرة أن القضية الفلسطينية ما زالت حية، والصراع مستمر على الأرض، والشعب الفلسطيني لن يستسلم وسيختار وسائله الكفاحية المناسبة، والتي تتمثل الآن بالمقاومة الشعبية والمقاطعة الاقتصادية ورفض التطبيع، ويؤكد معارضته لاتفاق أوسلو منذ توقيعه حيث كان من أوائل المصوتين بالمجلس المركزي على إنهاء الالتزامات مع الاحتلال، ويعتبر أن جذور الانقسام فكرية قبل أن تكون سياسية، ويدعو إلى تجاوز الانقسام وتحقيق شراكة سياسية على أساس برنامج وطني موحد، يقوم على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس.

عبد الجابر فقهاء

- ولد عام 1966 في بلدة سنجل.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عن حركة حماس عام 2006.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

ولد عبد الجابر مصطفى فقهاء في بلدة سنجل في محافظة رام الله والبيرة عام 1966، وهو متزوج ولديه خمسة أبناء، ويسكن مدينة رام الله. أنهى الثانوية العامة عام 1984 من المدرسة الهاشمية في مدينة البيرة، وحصل على درجة البكالوريوس في التاريخ من جامعة بيرزيت عام 1992، وعمل في مجال الأعمال الحرة والتجارة.

عايش فقهاء تفاصيل الانتفاضة الأولى وكان يعد من مؤيدي حركة حماس، وتبنى موقف الإخوان المسلمين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، واعتقل من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية عام 1996 لمدة 10 أشهر، بتهمة إيواء القياديين الشهيدين عادل وعماد عوض الله، وبعد إطلاق سراحه من السجون الفلسطينية لم يغادر مدينة رام الله خشية الاعتقال من قبل الاحتلال، لكن جرى اعتقاله عام 2002، وقضى في السجن عامًا كاملًا. انتخب عضوًا في المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح عام 2006، فاعتقلته سلطات الاحتلال لمدة 25 شهرًا، وتكررت الاعتقالات بحقه منذ الانتخابات حتى اليوم لتصل في مجموعها 88 شهرًا، وهو ممنوع من السفر حتى اليوم.

يرى فقهاء أن عمله نائبا أصبح معطلا بسب تعطيل عمل المجلس التشريعي منذ

فوز حركة حماس، وعليه لم يقم المجلس بدوره الحقيقي بالرقابة على الأجهزة التنفيذية والحكومة وسن التشريعات، فيما اقتصر عملهم على عقد اللقاءات مع الصحفيين والوفود القادمة من الخارج، بالإضافة إلى إسناد التحركات الشعبية المختلفة.

يتبنى فقهاء وجهة نظر حماس في حل القضية الفلسطينية بقبول دولة فلسطينية على حدود 1967 في إطار هدنة طويلة الأمد، على ألا تسقط أي حق من حقوق الشعب.

ويرفض فقهاء مسار التسوية برمته بما فيه اتفاق أوسلو، ويعتبره جريمة كبرى ارتكبها أشخاص ادّعوا أنهم يمثلون الشعب الفلسطيني وأنه ألحق أذى كبيرا وانتكاسة للمشروع الوطني، ويعتبر أن الاتفاق مهد لفتح علاقات للاحتلال الإسرائيلي مع دول أجنبية كانت مناصرة للشعب الفلسطيني، ويقول إنه خطأ كبير وقعت فيه فتح ومنظمة التحرير، ويعتقد بأن الانقسام جريمة تتحمل مسؤوليتها حركة فتح التي رفضت نتائج انتخابات 2006، مشددا على أن فتح لا تزال ترفض المصالحة، وتُعطِّل انضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي لمنظمة التحرير ومؤسساتها، ويرى أن المقاومة حق مشروع للفلسطينيين بأشكالها كافة، ويدعو إلى التوافق فلسطينيًا على الشكل المناسب.

عبد الخالق النتشة

- ولد في مدينة الخليل عام 1954.
- قيادي في حركة حماس في الضفة الغربية.
- أسير محرر أمضى 20 عامًا في سجون الاحتلال.
- أحد مبعدي مرج الزهور جنوب لبنان أواخر عام 1992.

ولد عبد الخالق حسن النتشة في مدينة الخليل في الحادي والعشرين من تشرين أول عام 1954. درس المرحلة الأساسية في مدارس الخليل وأنهى الثانوية العامة من مدرسة الحسين بن علي عام 1975، وحصل على البكالوريوس في الحديث النبوي من كلية الحديث والدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام 1980، وعلى الماجستير في الفقه والتشريع من جامعة النجاح عام 1999. عمل مشرفاً على بيت الأيتام في الجمعية الخيرية الإسلامية في الخليل عام 1980 لمدة عام، ثم مدرسًا في المدرسة الشرعية حتى عام 1986، ثمَّ مديرًا للجمعية الخيرية الإسلامية حتى عام 2002.

نشأ النتشة في أسرة متدينة أسهمت في تنمية التوجه الديني لديه، فالتحق بجماعة الإخوان المسلمين عام 1976، وانخرط في فعالياتها الدعوية والتوعوية والاجتماعية والمؤسسية داخل مدينة الخليل وخارجها، وركَّز اهتمامه على طلبة المدارس والجامعات، وشغل عضوية الهيئة التأسيسية لجمعية الشبان المسلمين في مدينة الخليل عام 1985، وعضوية هيئتها الإدارية لمرحلتين متتاليتين، واهتم بعمل لجنة الزكاة الصداقات.

بدأت معاناته مع الاحتلال منذ أواخر سبعينات القرن الماضي، حيث استدعي لمقابلة المخابرات الإسرائيلية عدة مرات، ومُنع من السفر، ما حرمه دراسة الدكتوراه في جامعة الإيمان بطرابلس، اعتقله الاحتلال للمرة الأولى عام 1984، وخضع للتحقيق لمدة 18 يومًا. انتمى النتشة لحركة حماس منذ تأسيسها ونشط في فعالياتها، وأصبح أحد رموزها في الضفة الغربية، وقد تعرض للاعتقال عدة مرات حتى قضى في الأسر 20 عامًا، كما أبعده الاحتلال إلى مرج الزهور في جنوب لبنان أواخر عام 1992 لمدة عام، فكان عضوًا في اللجنة القيادية العليا لمخيم المبعدين. ساهم النتشة في الحوارات التي جرت بين حركتي حماس وفتح، وكان عضوًا في وفد حماس في الحوار مع السلطة الفلسطينية في القاهرة عام 1995. بادر بإنشاء لجنة فصائلية في محافظة الخليل التي تعتبر من أولى المبادرات على هذا الصعيد في الضفة الغربية، ودفع باتجاه تأسيس المكتب الدائم للقوى الوطنية والإسلامية في المدينة، وكان له العديد من المواقف على مستوى الوحدة الوطنية مع حركة فتح وغيرها من الفصائل، حيث ساهم في إطلاق أكثر من مبادرة لرأب الصدع بين طرفي الانقسام الفلسطيني كوثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) التي وقعها قادة من كبرى الفصائل داخل سجن هداريم. كما كان النتشة ناطقًا رسميًا باسم الحركة في محافظة الخليل، وإبان انتفاضة الأقصى عام 2000، طارده الاحتلال لمدة عامين وهدم منزله.

يؤمن النتشة بالوحدة الوطنية وبالشراكة السياسية، وأن القضية الفلسطينية تحتاج لكل الكفاءات والقدرات من الفصائل والتنظيمات، فلا يمكن تحرير فلسطين من خلال تنظيم واحد سواء كان فتح أو حماس، فالقضية الفلسطينية أكبر بكثير من ذلك، ويرى النتشة بأن اتفاق أوسلو كان خنجرًا مسمومًا في خاصرة القضية الفلسطينية، فلأول مرة في تاريخ القضية يتم التوقيع على اتفاق يحصر القضية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعتبر الاتفاق من الأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها منظمة التحرير من خلال الاعتراف بحق الاحتلال في الأرض الفلسطينية مقابل الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. كما يرفض الانقسام، ويعتبره كارثة على القضية الفلسطينية، واستمراره لصالح الاحتلال، ويرى أن سببه الفلتان الأمني الذي حصل في قطاع غزة عقب تراس حركة حماس الحكومة، معتبرا ما حصل بمثابة الدفاع عن النفس. يؤمن النتشة

بحق الشعب الفلسطيني في استخدام كافة الوسائل للتخلص من الاحتلال بما فيها المقاومة المسلحة، معتبرا إياها حق ضمنته كل القوانين الإلهية والبشرية وهيئات الأمم المتحدة، كحق للشعب المحتل بالدفاع عن قضيته والتخلص من الاحتلال.

ويرى النتشة أنه من الضروري إشراك كافة الفصائل الفلسطينية بما فيها الحركات الإسلامية في منظمة التحرير ومؤسساتها، معتبرا المنظمة بمثابة رمزية للشعب الفلسطيني تحظى باعتراف العالم، وبالتالي يتوجب دخول حماس والجهاد الإسلامي إلى هذه المؤسسة، داعيا لإصلاحها من داخلها لتمثل الشريحة العامة من الشعب الفلسطيني وليس فئة معينة.

عبد الرحمن زيدان

- **ولد في بلدة دير الغصون قضاء طولكرم عام 1960.**
- **انتخب عضواً في المجلس التشريعي عن حركة حماس عام 2006، وهو أحد قيادات الحركة في الضفة.**
- **عضو المجلس الوطني الفلسطيني.**
- **وزير النقل والمواصلات في الحكومة العاشرة.**

ولد عبد الرحمن فهمي زيدان في بلدة دير الغصون شمال مدينة طولكرم عام 1960، وهو لاجئ من خربّة يمّا المحتلة عام 1948، ومتزوج وله ثلاث بنات وولد. بدأ تعليمه الابتدائي في الضفة الغربية، ثمَّ نزح مع عائلته إلى الكويت إثر نكسة عام 1967 ونال شهادة الثانوية العامة هناك عام 1978. حصل زيدان على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة «الاباما» Alabama University في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1985، والتحق ببرنامج الماجستير في هندسة الطرق والمواصلات بجامعة النجاح الوطنية عام 1999، لكنَّه لم يتمكن من مناقشة رسالة الماجستير بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى، فحصل على درجة دبلوم دراسات عليا عام 2002.

عمل زيدان مهندسًا في الكويت حتى عودته إلى فلسطين عام 1988، ثمَّ عمل في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار «بكدار» حتى عام 2006.

تبنى زيدان الفكر الإسلامي منذ عام 1977، متأثرا بالحركة الإسلامية ونشاطاتها

في الكويت، وكُلف مع آخرين من قبل حركة حماس بالعمل من داخل الأراضي المحتلة على تشكيل جناح عسكري تابع لها تحت اسم «كتائب عبد الله عزام»، فاعتقلته قوات الاحتلال عام 1993، وخضع لتحقيق قاسٍ في نابلس لمدة 93 يومًا، وصدر بحقه حكم لمدة ثلاثة سنوات ونصف، وكان من ممثلي الأسرى في سجن مجدو. بعد الإفراج عنه ببضعة أشهر اعتقل مجددًا لدى الاحتلال ضمن حملة اعتقالات عقب سلسلة عمليات فدائية في القدس المحتلة، مكث على إثرها 4 أشهر في الاعتقال الإداري.

فاز في الانتخابات التشريعية عن قائمة التغيير والإصلاح في انتخابات عام 2006، وعين وزيرا للنقل والمواصلات واعتقل بعدها مباشرةً لدى الاحتلال لمدة شهر، وفي عام 2007 اعتقل ضمن حملة اعتقالات واسعة شملت نواب حركة حماس وقادتها في الضفة الغربية، فمكث في السجن مدة 22 شهرًا، كما تعرض للتضييق من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي اقتحمت منزله عام 2009، عقب تصريحاته بخصوص اغتيال الاحتلال للقيادي بكتائب القسام في طولكرم إياد شلباية، وأعيد اعتقاله لدى الاحتلال عام 2011 لمدة 16 شهرًا، وفي عام 2014 لمدة 10 أشهر، كما أنه مُنع من السفر منذ عام 1997 حتى عام 2007.

يرى زيدان أن المعضلة الكبرى في مسار التسوية تكمن في التفاوض على حقوق وثوابت فلسطينية غير قابلة للتفاوض ولا يمكن التنازل عنها، وفي ضعف الصفة التمثيلية للمفاوض الفلسطيني، وطغيان مصلحته الشخصية على المصالح الوطنية العليا للفلسطينيين، ويعتقد بأنَّ اتفاق أوسلو جاء مخيبًا للآمال، فرغم أنَّه حقق إنجازًا بوجود سلطة فلسطينية على الأرض، إلا أنَّه ضيَّع الكثير من الحقوق والثوابت، وقدم تنازلات كبرى للاحتلال، وكبل الشعب الفلسطيني اقتصاديًا.

يعتبر زيدان بأن الانقسام لم يكن وليد أحداث عام 2007، وإنما تعود جذوره إلى بداية الحديث الفلسطيني عن إمكانية قبول م.ت.ف بخيار التسوية السياسية والمفاوضات، الأمر الذي أدى إلى اختلاف عميق بين الفصائل الفلسطينية حول استمرار الكفاح المسلح أو السير على نهج التسوية والمفاوضات، وبعد عودة السلطة الفلسطينية تعمق الانقسام، خصوصًا بعد فوز حركة حماس

في الانتخابات التشريعية عام 2006، والتي لم تقبل بنتائجها حركة فتح، ويرى زيدان أن الخروج من المأزق السياسي الحالي يتم عبر إشراك التوجهات السياسية الفلسطينية كافة في السلطة ومنظمة التحرير، بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، وتركيز المشروع الوطني على الخلاص من الاحتلال، ويعتقد بأن المقاومة بأشكالها كافة سواء الشعبية أو المسلحة حق مشروع كفلته الشرائع الدولية، لكن على الفلسطينيين استخدام كل شكل في وقته المناسب.

عبد العليم دعنا

- ولد في مدينة الخليل عام 1949.
- عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية.
- أسير محرر، أمضى 18 عامًا في سجون الاحتلال.
- عضو لجنة التنسيق الفصائلي عن الجبهة سابقا.

ولد عبد العليم يونس عبد الحافظ دعنا في مدينة الخليل في الثامن من شباط عام 1949، وهو متزوج ولديه خمسة أبناء. درس المرحلتين الأساسية والثانوية في مدارس مدينة الخليل، وحصل على درجة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام 1971، ثم التحق بجامعة القاهرة لإكمال دراساته العليا في الإدارة والعلوم السياسية إلا أن اعتقاله حال دون إكمال الدراسة. عمل في الأعمال الحرة، ثم عمل محاضرًا في جامعة بوليتكنك في الخليل حتى تقاعده في العام 2009.

بدأ رحلته النضالية مبكرًا، حيث انتمى لمجموعات أبطال العودة عام 1968، والتحق بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ تأسيسها، ونشط في العمل الطلابي إبان حياته الجامعية، فكان رئيسًا لمجلس الطلبة عام 1970، وانضم لصفوف الفدائيين في الأردن، وشارك في أحداث أيلول عام 1970 وأصيب بجروح. اعتقلته قوات الاحتلال عام 1971 لمدة عام، ومُنع من السفر ما حرمه إكمال دراسته العليا، ثم اعتقلته مرة أخرى عام 1975 وحكم عليه بالسجن المؤبد

بحجة تنظيمه خلايا عسكرية من ضمنها عناصر يهودية لا تؤمن بالصهيونية، وتنفيذ نشاطات ذات طابع عسكري، في داخل سجون الاحتلال أصبح دعنا من قيادات الحركة الأسيرة ومنظريها، وأفرج عنه في صفقة تبادل الأسرى عام 1985، وتعرض للاعتقال المتكرر بعدها حتى بلغ مجموع سنوات اعتقاله 18 سنة. تصدر دعنا مواقع قيادية داخل الجبهة الشعبية، فانتخب عضوا في لجنتها المركزية في المؤتمرات الخامس والسادس والسابع، وكان عضوا في لجنة التنسيق الفصائلية عن الجبهة. لدعنا عدد من المؤلفات والمقالات، ويشارك في المؤتمرات وجلسات النقاش وهو ضيف على عدد من الفضائيات المحلية والعربية كمحلل سياسي.

يعتقد دعنا بأن فلسطين ستتحرر من الاحتلال، فإن لم يكن في جيله فسيكون في الجيل الذي يليه، ويرى بأن اتفاق أوسلو كان بمثابة نكبة ثالثة حلت بالشعب الفلسطيني، ويعتبر أن التخلي عن الميثاق الوطني الفلسطيني والاعتراف بالدولة العبرية تنكرا لدماء الشهداء وعذابات الأسرى والجرحى، ويعتقد بأن الانقسام الفلسطيني كارثة بكل المعايير، حيث أدى غياب الوحدة الوطنية إلى زيادة الاستيطان ومصادرة الأراضي وتغول المستوطنين، كما أدى الانقسام إلى إضعاف القرار والموقف الفلسطيني، فضلا عن صورة الشعب الفلسطيني التي تأثرت أمام الشعوب العربية، ويؤكد دعنا بأن الحق في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل بما فيها المقاومة المسلحة شرعته الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويرى ضرورة مشاركة كافة الفصائل والتوجهات السياسية الفلسطينية والإسلامية في منظمة التحرير الفلسطينية؛ فمنظمة التحرير هي لكل الشعب الفلسطيني بكافة ألوانه السياسية، وبالتالي يجب النضال بكل الأساليب والوسائل لإدخال الفصائل الإسلامية فيها، الأمر الذي سيعطي الشعب الفلسطيني القوة والمتانة في سبيل تحرير الوطن.

عدلي يعيش

- ولد في مدينة نابلس عام 1952.
- رئيس بلدية نابلس في دورة (2005-2012) ودورة (2017-2019)
- رجل أعمال فلسطيني.
- أحد مبعدي مرج الزهور جنوبي لبنان أواخر 1992.

ولد عدلي رفعت يعيش في الأول من تموز/ يوليو عام 1952 لعائلة فلسطينية من مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية، وهو متزوج وله أربعة من الذكور وبنتان. درس المرحلة الابتدائية في مدرسة ابن قتيبة، والإعدادية في مدرسة الملك طلال، والثانوية في مدرسة الصلاحية بالفرع العلمي عام 1970، وحصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية بدرجة الشرف العليا من جامعة ليفربول البريطانية University of Liverpool عام 1975، كما حصل على شهادة صيانة سيارات من شركة المرسيدس بعد عدة دورات تدريبية في ألمانيا عام 1976. عمل بعد عودته إلى فلسطين في قطاع تجارة السيارات.

نشأ يعيش في كنف عائلة متدينة ما انعكس على تركيبته الفكرية ذات التوجه الإسلامي، وكان للأحداث الكبرى في الجزائر وفلسطين أثرها عليه، فشارك وهو في الصف السادس في جمع التبرعات للثورة الجزائرية وكان أمينًا لصندوق التبرعات في مدرسته، وعايش اندلاع التظاهرات في مدينة نابلس ضد الاحتلال الصهيوني بعيد احتلال الضفة الغربية عام 1967، ونشط إبان دراسته الجامعية في صفوف الطلبة المسلمين، فنجح مع زملاء له في افتتاح أول مصلى للمسلمين

داخل جامعة ليفربول.

انخرط يعيش في العمل الاجتماعي فور عودته إلى نابلس عام 1977، فانضم إلى جمعية التضامن الخيرية وأصبح أمين صندوقها عام 1982، وأمينًا للسر (1985 - 1986) ورئيسًا لها (1998-2005)، وشغل منصب أمين صندوق لجنة زكاة نابلس (1982-2005) وأمين صندوق جمعية المجلس الاجتماعي في مدينة نابلس منذ عام 1991، وعضو مجلس إدارة شركة بيت المال العربي الفلسطيني عام 1994.

شكَّل يعيش مع آخرين اللجنة الأهلية داخل مدينة نابلس في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية، وشغل أمين صندوقها ونائبا لرئيسها منذ عام 2001، حيث كان للجنة دور مباشر في تعزيز صمود المدينة اجتماعيًا واقتصاديًا. كما تولى يعيش رئاسة بلدية نابلس في الفترة ما بين 2005-2012 بعد فوزه ضمن قائمة ائتلاف الإصلاح والتغيير، وبالرغم من تعرض البلدية حينها لحصار خانق من قبل المموّلين إلا أنها تمكنت من تحقيق العديد من الإنجازات، حيث أشرفت على إقامة 31 مدرسة في محافظة نابلس، وحفر بئر ماء سبسطية لحل مشكلة نقص الماء في المدينة، وإعادة تأهيل الشبكة الرئيسية للمياه، فضلا عن تسديد ديون البلدية كاملة والبالغة 175 مليون شيكل، وافتتاح مركز مالي، ومركز خدمات للجمهور، والعشرات من المشاريع التطويرية والخدماتية. وفي عام 2017 خاض انتخابات البلدية مجددا ضمن قائمة نابلس الموحدة، وفاز برئاستها.

لم يسلم يعيش من ظلم الاحتلال فقد تعرض للاعتقال عام 1992 وأبعد إلى مرج الزهور برفقة 417 من قيادات ونشطاء حركتي حماس والجهاد الإسلامي لمدة عام كامل، وأوكلت له مهمة قطاع الخدمات داخل مخيم، المبعدين فأشرف على مد شبكتي مياه وكهرباء للمخيم، كما عمل مترجمًا للوفود الأجنبية التي كانت تحضر لزيارة المبعدين.

مُنع يعيش من السفر منذ عام 1992 حتى عام 2006، واعتقل عام 2007 وخضع للتحقيق والضغط عليه لتقديم استقالته من البلدية، لكنه رفض ذلك وأبلغ الضابط الصهيوني أنه انتخب من قبل المواطنين وعندما تنتهي فترته يترك

منصبه، فحوَّله الاحتلال للاعتقال الإداري لمدة 15 شهرا.

يرى يعيش بأن القضية الفلسطينية تمر في مرحلة حساسة وحرجة، لكن الأمل كبيرٌ بأن يتخلص الفلسطينيون من معاناتهم، ويعتقد بأن على الفلسطينيين الصمود والمرابطة في أرضهم والاهتمام بمجتمعهم وتدعيم صموده، ويعتبر بأن اتفاق أوسلو نتاج مرحلة غير مدروسة من تاريخ القضية الفلسطينية، وقد كانت له تداعياته السلبية الكبيرة على الفلسطينيين من عدة نواح خصوصًا الاقتصادية منها، ويعتقد بأن مبعث الانقسام الفلسطيني التشدد والحزبية المقيتة، والحل في إدراك الفلسطينيين بأنه يجب احترام الآخر وعدم التفرد بالحكم، فالمستفيد الأول من استمرار الانقسام هو الاحتلال، ويطالب بأن تكون الشراكة السياسية على أرض الواقع، بمشاركة الجميع والتوحد على برنامج سياسي واحد، والأصل أن تكون حماس والجهاد الإسلامي ضمن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كل حسب وزنه في الشارع.

عدنان حمارشة

- ولد في بلدة يعبد قضاء جنين عام 1965.
- قيادي سابق في الحركة الأسيرة وفي حركة حماس، أمضى نحو 13 عامًا في سجون الاحتلال.
- ناشط في مساندة الأسرى في سجون الاحتلال.

ولد عدنان ياسين حمارشة في الخامس من تشرين أول/ أكتوبر 1965 في بلدة يعبد في محافظة جنين شمال الضفة الغربية، وهو متزوج وله ولدان وأربع بنات. درس المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مدارس بلدته، والثانوية في مدرسة عز الدين القسام في مدينة جنين وحصل منها على شهادة الثانوية العامة في الفرع العلمي عام 1984.

انخرط في العمل الوطني مبكرا، فكان يشارك مع زملائه في المدرسة في المظاهرات ضد قوات الاحتلال وروابط القرى التابعة لها، اعتقله الاحتلال أول مرة عام 1979 لمدة أربعة أيام، وتأثر بالفكر الإسلامي في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وشارك في الفعاليات الوطنية التي نفذتها حركة حماس في الانتفاضة الأولى عام 1987، وتصاعد نشاطه المقاوم بعد استشهاد أخيه المهندس عمر حمارشة عام 1988، حيث عاش تجربة المطاردة من قبل قوات الاحتلال لمدد متفاوتة.

أعاد الاحتلال اعتقاله مجددًا عام 1994، واتهمه بالمشاركة بعملية الخضيرة التي نفذها عمار عمارنة وحكم عليه بـ 4 سنوات، أعيد اعتقاله بعد فترة وجيزة من تحرره عام 1998 وخضع لتحقيق لمدة شهرين ثم أفرج عنه، ثمَّ بدأ مشوارًا طويلًا من الاعتقالات الإدارية تخللها خضوعه لجولات تحقيق قاسية استمرت لأشهر، وفي عام 2003 مكث مدة خمس سنوات في الاعتقال الإداري، واعتقل

حمارشة مجددًا عام 2014 مع زوجته، وأصيب بجلطة دماغية بعد اعتقاله بـ 24 ساعة، وقضى حينها 16 شهراً في الاعتقال الإداري، في حين حكم على زوجته بـ8 أشهر وغرامة مالية قدرها 25 ألف شيكل، اعتقل أيضًا عام 2015 إداريًا لمدة 14 شهرًا، وعام 2018 لمدة 6 أشهر، كما تعرض أبناؤه للاعتقال لدى الاحتلال وصادر الاحتلال مبالغ مالية وهواتف محمولة وحواسيب وسيارة خاصة مملوكة للعائلة، وما زال ممنوعا من السفر حتى الآن. من جهتها اعتقلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية حمارشة أكثر من مرة وفي إحداها اعتقلت معه زوجته.

عمل حمارشة خلال الانتفاضة الثانية منسقًا لشؤون هيئة الإغاثة الإنسانية التي كان يترأسها الشيخ رائد صلاح سنة 2002، كما أنشأ مع آخرين اللجنة الشبابية العليا لنصرة الأسرى عام 2012، حيث نفَّذت اعتصامًا دائمًا استمر أكثر من ثلاثة شهور في ساحة بلدية البيرة، ونظَّمت عددًا كبيرًا من الفعاليات المساندة للأسرى، وفي عام 2013 أسس حمارشة مؤسسة للدفاع عن الأسرى المرضى بمشاركة ناشطين عالميين من حقوق الإنسان.

وفي داخل السجن مارس حمارشة نشاطًا إداريًا وثقافيًا، وتقلَّد عدة مهام في إطار الحركة الفلسطينية الأسيرة، منها تمثيله للأسرى أمام إدارة السجن، كما ظهر حمارشة أكثر من مرة على وسائل الإعلام مدافعًا عن قضايا الأسرى، وكتب عددًا من المقالات والتدوينات حول ذات الموضوع، كما أنَّ لديه رواية بعنوان زنزانة 27 تتحدث عن تجربة زوج وزوجة داخل أقبية التحقيق الصهيونية، وهي مخطوط ينتظر النشر.

يرى حمارشة أن المستقبل للقضية الفلسطينية والتحرر سيكون من نصيب الفلسطينيين، ويعتقد بأن اتفاق أوسلو شكَّل منعطفًا، عبَّر ببنوده وتطبيقاته عن مصالح مادية لفئة بعينها، في الوقت الذي أضر بالشعب الفلسطيني وبالقضية الفلسطينية ومآلاتها، ويعتبر الانقسام عقبة أمام مشروع التحرير، ويرى بأنَّ حركة حماس قدَّمت المطلوب لإنجاح المصالحة وتجاوز الانقسام، وعلى حركة فتح أن تفي بالتزاماتها، ولابد من تحقيق الشراكة السياسية عبر إدخال حركتي حماس والجهاد الإسلامي داخل منظمة التحرير، ويعتقد بأنَّ المقاومة متجذِّرة في عقل الإنسان الفلسطيني وتجربته التاريخية لذا لن تسقط، وتخلي بعض الفصائل الفلسطينية عن المقاومة سيدفع الناس لتركها، والالتفاف حول من ينادي بخيار المقاومة ويمارسه.

عدنان عصفور

- ولد في مدينة نابلس عام 1963.
- عضو لجنة التنسيق الفصائلي في مدينة نابلس عن حركة حماس.
- قيادي وناطق باسم حماس في الضفة الغربية .

ولد عدنان عاهد سعيد عصفور في مدينة نابلس في الثاني عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1963، وهو متزوج وله ثلاثة من الذكور وابنة. درس الابتدائية في مدرسة رفيديا الأساسية، والإعدادية في مدرسة ابن الهيثم، وأنهى الثانوية العامة في الفرع العلمي من مدرسة قدري طوقان عام 1982، ثم التحق بكلية الهندسة في جامعة القدس، واضطر لترك الدراسة في السنة الثالثة بسبب ظروف اجتماعية واقتصادية قاهرة، وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية عام 1997 من جامعة النجاح الوطنية، والتحق ببرنامج الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية في نفس الجامعة عام 2009.

تأثر عصفور في بواكير عمره بأحداث وطنية كبرى مثل يوم الأرض عام 1976، الأمر الذي دفعه للانخراط في الفعاليات الوطنية صغيرًا، فاعتقله الاحتلال أول مرة عام 1978 لمدة اثني عشر يومًا. التحق بجماعة الإخوان المسلمين عام 1979، وتأثر بالشيخين محمد طه البشتاوي وأحمد شبارو. اعتقل في الفترة ما بين 1978 - 1985 سبع مرات لأيام قليلة، كما اعتقل مجددًا عام 1992 وحُوِّل للتحقيق في سجن نابلس المركزي لمدة أربعة أشهر متواصلة وجرى التحقيق معه حول تشكيل خلية عسكرية وتهريب المطارد حسام شلهوب إلى الأردن، وفي عام 1996 اعتقلته

الأجهزة الأمنية الفلسطينية لمدة ثلاثة عشر يومًا، ثمَّ اعتقل مجددًا عام 1997 وأمضى في سجن جنيد في مدينة نابلس ثلاث سنوات، وفي عام 2003 اعتقله الاحتلال لمدة خمسة وعشرين شهرًا، وعام 2006 لمدة ثلاثين شهرًا، وأعيد اعتقاله مجددًا عام 2013 وحوّل للاعتقال الإداري لمدة اثنين وعشرين شهرًا، ثم أعيد اعتقاله عام 2016 وأمضى في الاعتقال الإداري عشرين شهرًا، كما أنه ممنوع من السفر منذ سنوات طويلة.

شكّل عصفور مع الشهيدين صلاح دروزة وزهير لبادة في الانتفاضة الأولى ما عُرف حينها بـ «لجنة الطوارئ»، وهي اللجنة المسؤولة عن الفعاليات الميدانية التابعة لحركة حماس في مدينة نابلس، وتجدد نشاطه مع اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، حيث أوكلت له حركة حماس مهام سياسية وإعلامية، وأصبح حاضرًا في الفعاليات الجماهيرية واللقاءات التنظيمية والفصائلية، وشغل لفترة عضوية لجنة التنسيق الفصائلي في مدينة نابلس، وساهم عصفور في إدارة العديد من الملفات السياسية مثل الانتخابات البلدية والتشريعية والحوار مع حركة فتح وتشكيل الحكومة العاشرة.

كُلِّف من قبل حماس بإدارة الحوار مع حركة فتح عام 2009، وكان من المرشحين للمشاركة في حوارات القاهرة إلا أن الاحتلال منعه من السفر، واعتقله في نفس العام وبقي رهن الاعتقال الإداري حتى عام 2012.

يرى عصفور بأن القضية الفلسطينية ما زالت قضية مركزية للعرب والمسلمين رغم ما تمر به المنطقة من ظروف قاهرة، ويعتقد بأنَّ بقاء الاحتلال يعني استمرار الصراع والمواجهة، والاحتلال إلى زوال طال الزمن أم قصر، ويعتبر بأن اتفاق أوسلو كان محطة سلبية في حياة الفلسطينيين أثَّرت على مشروعهم التحرري، حيث أعطى الاتفاق الشرعية للاحتلال، وأسس لحالة انقسام داخل المجتمع الفلسطيني وأوجد التنسيق الأمني، بالرغم من حسنته في عودة عدد من أبناء الشعب الفلسطيني، وينادي عصفور بضرورة تجاوز أوسلو والخلاص من تداعياته السلبية، ويرى بأن الانقسام أضر بمصالح الفلسطينيين وقضيتهم العادلة، وسببه عائد إلى عدم احترام خيار الشعب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية عام 2006، ويعتقد بأن واجب الفصائل الرئيسة أن يقدموا تنازلات

لصالح الشعب، وقد قدمت حركة حماس ما فيه الكفاية لصالح إنهاء الانقسام، ويعتبر بأن تحقيق الشراكة الوطنية واجب شرعي وضرورة وطنية وفريضة سياسية، ولا يمكن أن ينفي أحد الآخر، ويرى بأن منظمة التحرير هي بيت الشعب الفلسطيني، وهي بحاجة إلى إصلاح وإعادة تفعيل بما يخدم القضية الفلسطينية، ومن مصلحة الفلسطينيين ومشروعهم التحرري دخول حركتي حماس والجهاد الإسلامي فيها وفق رؤية وطنية عامة متفق عليها.

عزيز الدويك

- ولد في مدينة القاهرة عام 1948.
- انتخب رئيسًا للمجلس التشريعي عام 2006.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- قيادي في حركة حماس وناطق باللغة الإنجليزية باسم مبعدين مرج الزهور جنوب لبنان.

ولد عزيز سالم مرتضى الدويك في الثاني عشر من كانون الثاني / يناير عام 1948 في مدينة القاهرة لأب فلسطيني وأم مصرية، وهو متزوج وله سبعة من الأبناء. تلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي والثانوي في مدارس مدينة الخليل، وحصل على الثانوية العامة عام 1976، وحصل على درجة البكالوريوس في الجغرافية من الجامعة الأردنية عام 1980 وكان الأول على دفعته، وحصل على الماجستير في تخطيط المدن من جامعة ولاية نيويورك في الولايات المتحدة، وماجستيرثانٍ في التخطيط الإقليمي والحضري وثالث في التربية، كما حصل على الدكتوراه في التخطيط الإقليمي والحضري من جامعة بنسلفينيا University of Pennsylvania في ولاية فيلادلفيا في الولايات المتحدة عام 1988.

عمل مدرسًا في مدرسة بنات حلحول الثانوية لمدة سبع سنوات، ثم انتقل للعمل محاضرًا في جامعة النجاح حتى عام 2006، وأسس مع آخرين قسم الجغرافية في جامعة النجاح ورئسه لسنوات، وكان عضوًا في أكثر من مجلس وهيئة داخل الجامعة وكان أمين سر نقابة العاملين فيها.

تأثر الدويك في بداية حياته بالحالة الوطنية العامة وبأسرته ذات التوجه الفكري الناصري، إلا أنه بدأ بالاهتمام بالفكر الإسلامي وبجماعة الإخوان المسلمين بعيد حرب الـ 1967 واستقرار أسرته في الخليل، والتحق بحركة حماس عام 1988 وشارك في فعاليات الانتفاضة الأولى، واعتقل من قبل الاحتلال عام 1989 لمدة 6 أشهر بتهمة الانتماء والعضوية في حركة حماس، ثم أعيد اعتقاله مجددًا عام 1991 لمدة 6 أشهر بتهمة المشاركة في الفعاليات والنشاطات المؤيدة لحماس، وأبعده الاحتلال إلى مرج الزهور في جنوب لبنان مع 415 فلسطينيا من الضفة والقطاع أواخر عام 1992، وبقي هناك لمدة عام، وكان ناطقًا باسم المبعدين باللغة الإنكليزية ، وأعاد الاحتلال اعتقاله عام 1994.

نشط الدويك مؤسسياً؛ فكان مسؤول العلاقات العامة في جمعية أصدقاء المريض في نابلس، ورئيس اللجنة التربوية العليا في عدد من المؤسسات الخيرية، وفي عام 2006 انتخب عضوا في المجلس التشريعي عن كتلة التغييروالإصلاح في محافظة الخليل، ثم انتخب رئيسًا للمجلس التشريعي، في أول جلسة عقدت للمجلس عام 2006، إلا أن الاعتقالات المتكررة له من قبل جيش الاحتلال وتعرضه لمضايقات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية حالت دون تنفيذ رؤيته في تطوير التشريعات الفلسطينية وممارسة الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، حيث أصبح مطاردًا لدى قوات الاحتلال بعيد توليه رئاسة المجلس، ثم اعتقل بعد شهر لمدة 3 سنوات، وأعيد اعتقاله مرة ثانية لمدة ستة أشهر ثم مرة ثالثة لمدة عام.

ساهم في تأليف عدد من الدراسات منها كتاب المجتمع الفلسطيني، وقد أشرف خلال وجوده في جامعة النجاح على عدد من رسائل الماجستير، وظهر على وسائل الإعلام المرئي والمسموع في أكثر من مناسبة.

يعتقد الدويك بأن القضية الفلسطينية ستنتهي لصالح الفلسطينيين وأهدافهم في التحرر والاستقلال، ومقاومة الشعب الفلسطيني في طريقها لتحقيق النجاح، ومشروع الاحتلال فاشل وفشله حتمي وأكيد، ويرى بأن اتفاق أوسلو اتفاق مخزٍ ونتائجه سيئة على الشعب الفلسطيني، وأوصل الحالة الفلسطينية إلى الضياع، والكاسب الوحيد منه هو الاحتلال، ويعتبر بأنَّ الانقسام جرح وشرخ في الحالة

الفلسطينية، وهو نتيجة لعدم قبول المعارضة بالنتائج، وموقفها من الحكومة الجديدة الذي قام على الاستهتار بها رغم أنها استمدت شرعيتها من المجلس التشريعي، والاعتداء واعتقال قادة العمل الإسلامي، ومن ثم محاولة تعطيل عمل الحكومة تعطيلًا كاملًا، ويعتقد بأن من حق الشعب الفلسطيني مقاومة الاحتلال عبر الوسائل كافة بما فيها المقاومة المسلحة، وهذا حق نص عليه ميثاق الأمم المتحدة لكل الشعوب التي تقع تحت الاحتلال، ويرى بأن مشاركة الحركات الإسلامية في منظمة التحرير سيؤدي إلى تقويتها، ويصبح تمثيلها حقيقيا لأطياف الشعب الفلسطيني كافة، وستكون فاعلة في الدفاع عن القضية الفلسطينية.

عصام الأشقر

- ولد في بلدة صيدا شمال طولكرم عام 1958.
- أكاديمي يحمل درجة الأستاذية في الفيزياء.
- ناشط إسلامي في المجال الدعوي.

ولد عصام راشد الأشقر في العاشر من حزيران عام 1958، في بلدة صيدا، شمال مدينة طولكرم، وهو متزوج وله أربعة أولاد وبنت. درس المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مدرستي بلدتي صيدا وعلار، وأنهى الثانوية العامة من مدرسة عتيل عام 1977، ثم حصل على شهادة البكالوريوس في الفيزياء بتفوق من جامعة اليرموك في الأردن عام 1980، والماجستير في الفيزياء من الجامعة الأردنية عام 1982، والدكتوراه في الفيزياء من جامعة أوهايو Ohio University في الولايات المتحدة عام 1989. عمل في جامعة النجاح الوطنية بعد حصوله على الماجستير، ودرَّس في جامعة أوهايو في الولايات المتحدة، ثم عاد للتدريس مجددا في جامعة النجاح عام 1990، وحصل على درجة الأستاذية في الفيزياء (بروفيسور) عام 2005، وكان رئيسًا لقسم الفيزياء في الجامعة ما بين عامي 2000 – 2002.

تأثر الأشقر بالصحوة الإسلامية، وتبنى الفكر الإسلامي في سنوات شبابه المبكر، ونشط دعويًا واجتماعيًا خلال دراسته للدكتوراه، فكان عضوًا فاعلًا في الاتحاد العالمي للطلبة المسلمين، وشغل منصب رئيس لجنة الاتحاد في ولاية أوهايو في الفترة بين عام 1985 - 1990، ونشط أيضا في رابطة الشباب المسلم العربي، والتي كانت من أقوى المؤسسات الشبابية في الولايات المتحدة في ذلك الوقت.

تمكن الأشقر خلال مسيرته الأكاديمية من نشر 136 بحثاً علمياً محكمًا في مجلات علمية عالمية في الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، فضلا عن مجلات جامعتي النجاح وبيت لحم، وشارك في عدد من المؤتمرات الأكاديمية والعلمية، وأشرف على 45 رسالة ماجستير في الفيزياء، كما أنه محكِّم معتمد للأبحاث والدراسات العلمية الصادرة عن عدد من الجامعات الفلسطينية، وينشط في العديد من منتديات الباحثين والأكاديميين العالميين. صدر للأشقر عدد من الكتب منها كتاب «دعاء المسلم» باللغة الإنجليزية عام 1989، وكتابان حول منهاج تعليم الفيزياء للمستويين الأول والثاني لطلبة الفيزياء في جامعة النجاح عام 1995، بالإضافة لكتاب الفيزياء الرياضية.

اعتقله الاحتلال أول مرة مدة شهر عام 1998، ثم اعتقل مرة أخرى عامين كاملين عام 2006 إثر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، واعتقل مجددًا عام 2009 إداريًا مدة عام ونصف، وأصيب خلال اعتقاله بحالة اختناق أثناء احتجازه في إحدى الزنازين الضيقة، كاد يفقد حياته إثرها، وتبين أنه يعاني من ارتفاع في ضغط الدم، كما اعتقله الاحتلال إداريًا عام 2016 لمدة عام ونصف قضى أغلبها في مستشفى سجن الرملة، حيث أصيب بجلطة فقد على إثرها الإحساس بيده ورجله اليمنى، ورفض الخضوع لأي عمليات جراحية نتيجة استمرار اعتقاله، كما اعتقل لدى أجهزة السلطة الفلسطينية لأيام واستدعيت زوجته للتحقيق معها، شكل وضعه الصحي عاملًا رئيسًا في إطلاق سراحه. منع الاحتلال الأشقر من السفر منذ عام 1996 حتى الآن، ما أثر على مسيرته العلمية.

يؤمن الأشقر بضرورة تحقيق الوحدة الوطنية، وتعزيز المشاركة السياسية على أسس ديمقراطية وبمشاركة الكل الفلسطيني، ويرى بأنَّ التجارب السابقة لم تعكس حالة مصداقية من قبل بعض الأطراف، ما يعني أن الحديث عن المشاركة لم يحز على ثقة الشارع الفلسطيني بشكل كامل، ويعارض الأشقر مسار التسوية، ويرى أن إفرازاتها لاسيما اتفاق أوسلو أضرت بالقضية الفلسطينية، ووقع فيها المفاوض الفلسطيني في مطبات حققت بسط السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية بشكل أكثر قانونية.

علي السرطاوي

- ولد في بلدة سرطة قضاء سلفيت عام 1967.
- أكاديمي وخبير في الاقتصاد الإسلامي.
- وزير العدل في الحكومة الحادية عشرة.
- عضو عدد من اللجان الرئاسية في السلطة.

ولد علي محمد مصلح السرطاوي في الحادي عشر من آب / أغسطس 1967، في بلدة سرطة في محافظة سلفيت، شمال الضفة الغربية. درس الابتدائية والإعدادية في مدرسة سرطة، والثانوية في مدرسة بديا الثانوية بالفرع الأدبي عام 1985، ونال درجة البكالوريوس في الفقه والتشريع من كلية الشريعة في الجامعة الأردنية عام 1988، والماجستير من نفس الجامعة عام 1991، وكذلك الدكتوراه في القانون والشريعة من قسم الدراسات العليا للشريعة والقانون والعلوم السياسية عام 1997. درَّس السرطاوي في الكلية الجامعية المتوسطة في عمان عام 1992 لمدة عام، ثم درَّس في كلية المجتمع العربي في عمان في الفترة بين عام 1993-1997، والتحق بالعمل في كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية عام 1997، وتسلم رئاسة قسم الفقه والتشريع لمدة ثلاث سنوات، وتولى عمادة كلية القانون عام 2007 لمدة عام، وشغل عضوية عدد من اللجان في الجامعة.

نشأ في جو أسري وعائلي متدين، ما انعكس على شخصيته ذات الطابع الفكري الإسلامي، كما تأثر إبان دراسته الجامعية بعدد من الشخصيات الأكاديمية والفكرية كالدكتور مصطفى الزرقا.

تسلم حقيبة وزارة العدل في الحكومة الفلسطينية الحادية عشرة، وأصبح عضو

مجلس الأمن القومي الفلسطيني بصفته الاعتبارية وزيرًا للعدل، ثم عاد بعد حل الحكومة إلى العمل الأكاديمي في جامعة النجاح، واختير عضوًا في لجنة استشارية قانونية شكلها الرئيس محمود عباس للنظر في القوانين التي تصدر عن السلطة الفلسطينية، كما اختير عضوًا في لجنة تطوير النيابة العامة، وعضوًا في اللجنة الرئاسية لتطوير قوانين مجلس القضاء الأعلى، وشارك في وضع مشاريع قوانين تتعلق بالأمن الوطني والاستخبارات العسكرية والقضاء العسكري.

اهتم السرطاوي بالاقتصاد الإسلامي، وله مساهمات فكرية وعملية فيه، فكان عضوا في هيئة الرقابة في بنك الأقصى الإسلامي في الفترة بين عام 1998 - 2008، وعضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني منذ عام 2012، وعضو هيئة الحوكمة في البنك الإسلامي الفلسطيني منذ عام 2012، كما أنه يترأس هيئة الرقابة الشرعية في شركة «أجارة» الفلسطينية لتمويل المشاريع منذ عام 2015، وهو عضو لجنة زكاة نابلس منذ عام 2015، وعضو مجلس إدارة مجمع نابلس الطبي الخيري منذ عام 2016، وعضو مجلس إدارة مركز مساواة للعدالة في الفترة بين عام 2015-2016، كما ساهم في تأسيس شركة التكافل الإسلامي للتأمين عام 2008. شارك السرطاوي في عدد من المؤتمرات العلمية وورش العمل، وقدَّم أبحاثًا ودراسات عديدة، تركزت في قضايا الدستور والقوانين والاقتصاد الإسلامي، وساهم في تأليف عدد من الكتب في ذات الاختصاص.

يرى السرطاوي بأن القضية الفلسطينية تمر في مرحلة خطرة وصعبة، لكن من منطلق الإيمان أنها قضية مقدسة، استطاع شعبها تجاوز الكثير من العقبات في مراحل مختلفة، فإن بإمكانه تحقيق الوحدة وتعزيز الصمود على الأرض، ويعتقد أن اتفاق أوسلو حقق رجوعًا للقيادة الفلسطينية إلى فلسطين، وثبَّت اعترافًا دوليًا واسعًا بمنظمة التحرير، وأتاح تشكيل حكومة فلسطينية، لكنَّه حمل آثارًا سياسية سلبية تمثلت بتنكر الاحتلال للاتفاق، الأمر الذي أثَّر على الواقع بشكل كبير، كما أنَّ السلطة الفلسطينية تضخمت على حساب قوة منظمة التحرير ومؤسساتها، ويرى بأنَّه لا بد من إنهاء الانقسام وتحقيق شراكة سياسية عبر إحياء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وإدخال الفصائل الإسلامية فيها، ويعتقد بأنَّ من حق الشعب الفلسطيني استخدام الوسائل المشروعة دوليا للدفاع عن نفسه، لكن المتغيرات على الأرض تلعب دورًا في اختيار هذه الوسائل، وقرار المقاومة يجب أن يكون جمعيا، وقرار العمل السياسي كذلك.

عمر شحادة

- ولد في مدينة الخليل عام 1952.
- قيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- عضو المجلس المركزي الفلسطيني.
- عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير (2012-2018).
- مدير مركز الهدف للدراسات في مدينة رام الله.

ولد عمر محمد شحادة في مدينة الخليل عام 1952 لعائلة فلسطينية هجَّرتها العصابات الصهيونية عام 1948 من بلدتها دير أبان غرب مدينة القدس المحتلة، وهو متزوج وله ولد وبنت. درس الابتدائية والإعدادية في مدارس الخليل، والثانوية في مدرسة الحسين في مدينة عَمان، وحصل منها على شهادة الثانوية العامة بالفرع العلمي عام 1972، وحصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير في التصميم من كلية الهندسة الميكانيكية في جامعة الصداقة في موسكو عام 1980.

انخرط شحادة في النضال الوطني في مرحلة مبكرة من حياته، فشارك في الفعاليات الوطنية من مظاهرات واعتصامات وغيرها وهو طالب في المدرسة، وفي تلك الفترة تأثر بالجبهة الشعبية وأطروحاتها بشأن القضية الفلسطينية، وإبان دراسته الجامعية في موسكو انتخب عضوًا في الهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلاب فلسطين، ونشط في منتدى نادي الحوار المخصص لطلبة التاريخ في

الجامعة، وسافر ضمن بعثة طلابية إلى العراق للمشاركة في بناء القرى الريفية.

عمل في الدائرة السياسية للجبهة الشعبية عام 1981، ثمَّ أسندت إليه مسؤولية المفوض السياسي لقوات الجبهة الشعبية على الحدود الشمالية للبنان، وتولى مسؤولية الجبهة الشعبية في شمال سوريا بين الأعوام 1982 - 1984، وأصبح عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني عام 1983، كما عمل في مكتب منظمة التحرير في موسكو عام 1984، وكان ضمن الطاقم الرئيس للسفارة الفلسطينية. عاد إلى فلسطين بداية تسعينيات القرن الماضي، وتولى مسؤولية قسم العلاقات الدولية لشرق ووسط أوروبا في بيت الشرق في مدينة القدس، وبقي يعمل فيه إلى أن أغلقه الاحتلال عام 2001، ثمَّ انتقل للعمل في جمعية الدراسات العربية. اعتقلته قوات الاحتلال ثلاث مرات لمدة ستة أشهر في كل مرة في الأعوام 2001، 2005، 2006، وفي عام 2010 تولى عضوية المجلس المركزي الفلسطيني، واختير لتمثيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الفترة بين عام 2012 - 2018.

تولى شحادة رئاسة تحرير مجلة الهدف التابعة للجبهة الشعبية في الفترة بين عام 2012-2014، ويدير مركز الهدف للدراسات والإعلام في مدينة رام الله منذ عام 2012، ويشارك في المؤتمرات وورش العمل والندوات الفكرية، وله حضور في وسائل الإعلام المختلفة، إلى جانب كتابته للمقالات السياسية.

يعتبر شحادة أن اتفاق أوسلو عملية إجهاض للانتفاضة الفلسطينية الأولى التي شكلت تحولًا نوعيًا في النضال الفلسطيني، ولاقت تضامنًا عربيًا ودوليًا واسعًا، ويرى أنَّ القضية الفلسطينية دخلت منعطفًا جديدًا مع توقيع اتفاق أوسلو، وبأنَّ المرحلة الحالية هي مرحلة أفول الحركة الوطنية بصيغتها الفصائلية، وهناك حالة من التفرد والاستحواذ وتعمق لمظاهر الفساد، ما سيؤدي إلى تآكل بنية المنظمة، ويدعو شحادة إلى إنهاء الانقسام لحماية منظمة التحرير والنجاح في مواجهة صفقة القرن، وينادي بعقد المجلس الوطني الفلسطيني بمشاركة الكل الفلسطيني، الأمر الذي قد يقود إلى تأسيس نظام سياسي ديمقراطي تشاركي مقاوم، ويرى بأنَّ المقاومة حق مشروع، وقد قاوم الشعب الفلسطيني منذ بداية الاحتلال بأشكال المقاومة كلّها.

عمر عبد الرازق

- ولد في مدينة سلفيت عام 1958.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عن حركة حماس عام 2006.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- وزير المالية في الحكومة العاشرة.
- أكاديمي وخبير اقتصادي متخصص في الاقتصاد الفلسطيني.

ولد عمر محمود مطر عبد الرازق في الثالث من تموز/ يوليو عام 1958 في مدينة سلفيت في محافظة سلفيت وسط الضفة الغربية، وهو متزوج وله ولدان وبنتان. درس الابتدائية والإعدادية والثانوية في مدارس سلفيت الحكومية، وحصل على الثانوية العامة من مدرسة سلفيت الثانوية في الفرع العلمي بتفوق عام 1977. حصل على شهادة البكالوريوس في ثلاث تخصصات رئيسة هي: الرياضيات، والاقتصاد، والكمبيوتر من كلية كو Coe College في ولاية أيوا Iowa في الولايات المتحدة عام 1982 بامتياز مع مرتبة الشرف، وعلى الدكتوراه في التخصص الرئيس الاقتصاد الرياضي والتخصص الفرعي الاقتصاد الدولي من جامعة ولاية أيوا Iowa State University عام 1986. عمل عبد الرازق مساعد بحث وتدريس أثناء دراسته للبكالوريوس في الفترة ما بين 1980-1982، ثم مدرسًا في قسم الاقتصاد في جامعة أيوا في الفترة ما بين 1982-1986. عاد إلى فلسطين عام 1986 وعمل في قسم الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية، وترأس القسم

في الفترة ما بين عام 1991 - 1993، وحصل على رتبة أستاذ مشارك عام 1993 وبقي محاضرًا في جامعة النجاح حتى عام 2006، وعاد إليها عام 2018. كما عمل محاضرا غير متفرغ في جامعة بيرزيت، وباحثًا ومديرا للبحوث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) في الفترة بين عام 1996 - 2018.

تأثر عبد الرازق بالفكر الإسلامي في مرحلة مبكرة من حياته، وشارك في المظاهرات ضد الاحتلال منذ عام 1976، خصوصًا تلك التي عُرفت بمسيرات الشهيدة «لينا النابلسي»، والتحق بجماعة الإخوان المسلمين عام 1987، ونشط خلال دراسته الجامعية في العمل النقابي الطلابي، حيث انتخب عضوًا في البرلمان الطلابي بالكلية لمدة عامين دراسيين متتابعين (1980/1979) و(1988/1980)، وانتخب في ذات الفترة رئيسًا لنادي الطلبة الأجانب، ونشط في العمل المؤسساتي التطوعي والنقابي، فتولى أمانة صندوق لجنة زكاة مدينة سلفيت في الفترة ما بين عامي 1988 - 2005، وانتخب عضوًا لعدة دورات في نقابة العاملين في جامعة النجاح الوطنية ممثلًا عن الاتجاه الإسلامي. عين وزيرًا للمالية في الحكومة الفلسطينية العاشرة، في الفترة ما بين 2006 –2007، توازى توليه الوزارة مع حصار اقتصادي فرضه الاحتلال والرباعية الدولية على الحكومة، فضلا عن اعتقاله من قبل الاحتلال بعد أشهر من توليه منصبه.

اعتقل الاحتلالُ عبد الرازق عام 1997 لمدة أربعة أشهر إداريًا، وخضع للتحقيق في مركز تحقيق المسكوبية في القدس لمدة تسعين يومًا وذلك عام 2005، إبان التحضير لإدارة الانتخابات التشريعية، التي فاز فيها بمقعد عن محافظة سلفيت ضمن كتلة التغيير والإصلاح، وأصبح بموجب فوزه عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني، واعتقل مرة أخرى عام 2006 وحكم عليه بالسجن 26 شهرًا، ثمَّ اعتقل مرة ثالثة لمدة خمسة أشهر وأفرج عنه عام 2009، وحوَّله الاحتلال للاعتقال الإداري من جديد عام 2010 لمدة 22 شهرًا، ولستة أشهر عام 2014، ولأربعة أشهر عام 2017. وقد مُنع من السفر من قبل الأردن منذ عام 1997، ومن قبل الاحتلال منذ عام 2006.

اختير عبد الرازق ضمن عضوية اللجنة المشتركة لإنهاء ملف الاعتقال السياسي، التي تشكلت في أعقاب الورقة المصرية التي قدمت عام 2009 لإنهاء الانقسام.

نشر عبد الرازق ما يزيد عن 45 بحثًا ودراسةً علميةً محكمةً جلها في الاقتصاد الفلسطيني، وحصل على عددٍ من الجوائز ودرجات الشرف؛ مثل جائزة عبد الحميد شومان للعلماء الشبان العرب في العلوم الاجتماعية لعام 1991.

يرى عبد الرازق أن حل القضية الفلسطينية لا يكون إلا باسترجاع الحقوق الفلسطينية كاملة عبر المقاومة بأنواعها المختلفة، ويعتقد بأنَّه من أجل تحقيق ذلك لابد من الإعداد الجيد والصبر على ممارسات الاحتلال وسياساته القمعية. ويعتبر بأنَّ اتفاق أوسلو كان كارثة على القضية الفلسطينية بما يحويه من تنازل عن الثوابت الفلسطينية، ويُحمِّل حركة فتح مسؤولية الانقسام، ويرى بأنه لا يمكن تجاوزه إلا بتحقيق الشراكة الوطنية عبر تطوير منظمة التحرير وتمكين حركتي حماس والجهاد من دخولها، حتى تصبح منظمة التحرير عمليًا ممثلًا حقيقيًا عن جميع الفلسطينيين، ويعتقد بأنَّ المقاومة حق مشروع كفلته الشرائع السماوية والقوانين والأعراف الدولية، ولكن لا بد من الإعداد والترشيد والحكمة.

غسان حمدان

- ولد في مدينة نابلس عام 1964.
- أحد مؤسسي المبادرة الوطنية الفلسطينية.
- عضو الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
- المنسق الإقليمي لحركة صحة الشعوب العالمية.

ولد غسان أحمد محمود حمدان، في العشرين من حزيران/ يونيو عام 1964 لعائلة فلسطينية من مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية، وهو متزوج وله ثلاثة ذكور وبنت. درس الابتدائية في مدرسة شريف صبوح، والإعدادية في مدرسة عمرو بن العاص، وحصل على الثانوية العامة في الفرع العلمي من مدرسة قدري طوقان عام 1982، ونال شهادة البكالوريوس في طب الأسنان من جامعة موسكو للعلوم الطبية عام 1990. عمل بعد عودته إلى فلسطين في الإغاثة الطبية في عيادة متنقلة حتى عام 1996، وانتخب عضوًا في الهيئة الإدارية العليا للإغاثة الطبية عام 1998، وأصبح مدير مكتبها في محافظة نابلس.

شارك حمدان في وقت مبكر من حياته في الفعاليات الوطنية في مدينة نابلس، خصوصًا تلك التي نُظِّمت ضد إنشاء مستوطنة ألون موريه، وانتمى للحزب الشيوعي الفلسطيني وهو طالب في المرحلة الثانوية، ونشط في الأعمال التطوعية، فتطوع لمدة عام كامل في أحد المصانع تشجيعا للعمال على الانتماء للنقابات العمالية. انتخب مسؤولًا عن الهيئة الإدارية لاتحاد الطلبة الفلسطينيين في الجامعة التي درس فيها، واختير مسؤولاً عن الهيئة التنظيمية في الحزب الشيوعي

الفلسطيني في الاتحاد السوفيتي، وحصل على عضوية المؤتمر العام لاتحاد طلبة فلسطين المنعقد في بغداد عام 1989، حيث كان ممثلًا عن طلبة فلسطين في الاتحاد السوفيتي، وبعد عودته إلى فلسطين انتخب في الهيئة الإدارية للحزب الشيوعي الفلسطيني عن محافظة نابلس، وتسلم مهام ملف الطلبة الثانويين والجامعيين في الحزب، واستقال من الحزب الشيوعي رفضا لموقف الحزب من اتفاق أوسلو.

استمر حمدان في تركيز جهوده على الخدمات الطبية، حيث نفَّذ سلسلة من دورات الإسعاف الأولى، وأقام مع آخرين العديد من المستشفيات الميدانية إبان الاجتياح الإسرائيلي لنابلس عام 2002، وعمل على الوصول للبيوت المحاصرة، وتولى حينها مسؤولية التنسيق الميداني للجنة الطوارئ الصحية بالمدينة، وعمل على التنسيق مع الوفود الطبية العالمية التي زارت المدينة خلال تلك الفترة، كما أنه أصيب بقدمه برصاص الاحتلال خلال إحدى مهماته الصحية داخل مخيم بلاطة.

شارك حمدان في تأسيس حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية عام 2003، وأصبح واحدًا من قياداتها، وتولى إدارة الحملة الانتخابية الرئاسية للدكتور مصطفى البرغوثي عام 2005، كما ترشح للانتخابات التشريعية عام 2006 ولكنه لم يفُز. تولى حمدان عضوية لجنة الفعاليات والمؤسسات في محافظة نابلس التي تضم مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب منذ عام 2007، وهو الناطق الإعلامي باسمها، ويرأس لجنة الرقابة المالية والإدارية في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين منذ عام 2015، وهو مؤسس ورئيس الجمعية الفلسطينية للأمراض المزمنة ورعاية الأطفال ومقرها نابلس منذ عام 2011، كما أنَّه المنسق الإقليمي لحركة صحة الشعوب التي تضم ممثلين عن كل دول العالم.

يعتقد حمدان بأن الشعب الفلسطيني سينتصر في نهاية المطاف، لكن الظروف والمعطيات الحالية لا تبشر بخير، ويرى بأن الموقف الفلسطيني الرسمي لا يتناسب مع ما يقوم به الاحتلال، لاسيما وأن الحالة الفلسطينية تعيش تشويها سياسيا في ظل التحولات الإقليمية والدولية، ويؤمن بأن أوسلو جر الشعب الفلسطيني للهاوية، وكرَّس الاحتلال والاستيطان، كما أنَّ الانقسام صفحة

سوداء في القضية الفلسطينية، وتتحمل مسؤوليته القيادة الفلسطينية السياسية الحالية التي تشمل كل القوى السياسية والحزبية، ويرى بأنَّ المقاومة بأشكالها كافة حق مشروع للفلسطينيين ضمنه القانون الدولي، على أن المقاومة الشعبية هي الأقوى في حالتنا الفلسطينية، ويدعو إلى تحقيق شراكة سياسية داخل أطر الحركة الوطنية، وعدم الاستحواذ على القرار السياسي، وأن تتشكل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطيني من الكل الفلسطيني، بما فيها التيارات الإسلامية وفق مبدأ توافقي وبرنامج سياسي وطني وانتخابات حرة.

فدوى البرغوثي

- ولـدت في بلـدة كوبـر شـمال رام الله عـام 1963.
- عضـو المجلـس الثـوري لحركـة فتـح.
- عضـو المجلـس الوطنـي الفلسـطيني.
- رئيسـة اتحـاد لجـان المـرأة للعمـل الاجتماعـي- الإطـار النسـوي لحركـة فتـح.

ولدت فدوى محمد إسماعيل البرغوثي في الخامس عشر من أيار/ مايو عام 1963 في بلدة كوبر، شمال مدينة رام الله، متزوجة ولها ثلاثة أولاد وبنت. درست الابتدائية في مدرسة بنات كوبر الابتدائية، والإعدادية في مدرسة البيرة الإعدادية، والثانوية في مدرستي البيرة الثانوية للبنات والماجدة وسيلة في بيرزيت، وحصلت على الثانوية العامة في الفرع العلمي عام 1982، وحصلت على شهادة الدبلوم في العلوم والرياضيات من كلية المجتمع العصرية في رام الله عام 1985، وعلى البكالوريوس في الحقوق من جامعة بيروت العربية عام 1996، والماجستير في الحقوق تخصص القانون المدني من جامعة أبو ديس بالقدس. افتتحت مكتبًا للمحاماة في رام الله وعملت فيه في الفترة ما بين 1999-2012.

انتمت البرغوثي لحركة فتح إبان المرحلة الثانوية، وكان من بواكير نشاطاتها بعد التخرج من المدرسة تشكيل اللجنة الخماسية لاتحاد لجان المرأة الفلسطينية عام 1982، والذي سميَّ لاحقًا اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، وهو الإطار الفتحاوي النسائي، كما أشرفت البرغوثي على رياض الأطفال التابعة للاتحاد،

والتي وصل عددها في إحدى المحطات لـ 240 روضة موزعة في محافظات الضفة الغربية، وأشرفت على هيئات محو الأمية ومشاغل الخياطة، اضطرت البرغوثي لمغادرة فلسطين عام 1987 للالتحاق بزوجها القيادي مروان البرغوثي، حيث تنقلت بين الأردن وتونس، وبعد عودتها إلى فلسطين عام 1993 أعادت نشاطها في الاتحاد، وانتخبت نائبة لرئيسة الاتحاد ثمَّ تولت رئاسة الاتحاد عام 2016. في عام 2007 أصبحت البرغوثي عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني، وانتخبت عضوا في المجلس الثوري لحركة فتح في مؤتمري فتح عام 2009 وعام 2016، كما أنها رئيسة الحملة الدولية للإفراج عن مروان البرغوثي والأسرى الفلسطينيين التي استطاعت أن تضع قضية الأسرى أمام المحافل الدولية.

شاركت البرغوثي في العديد من اللقاءات والندوات والمؤتمرات وورش العمل، وهي ضيف دائم على وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والدولية، خصوصًا للحديث عن معاناة زوجها والأسرى الفلسطينيين، وتعكف حاليًا على كتابة سيرتها الذاتية والتجربة التي عاشتها مع زوجها.

ترى البرغوثي أن أوسلو كان فرصة للفلسطينيين لتحقيق الدولة، لكنَّهم لم يتمكنوا من استغلالها بالشكل المطلوب، وأن السبب في الانقسام هو عدم القدرة على تقبل الآخر، وعدم القناعة بالشراكة السياسية، وعدم منح الفرصة لبعضنا البعض في تقديم ما نستطيع أن نقدم، وتعتقد أن حالة الانقسام نقطة سوداء في تاريخ الشعب الفلسطيني وهو بمثابة هدية مجانية للاحتلال للاستمرار في سياسته، وتؤمن بأن الشراكة السياسية تعني التمكين الصحيح للديمقراطية والاحتكام لصندوق الانتخاب، وحق الجميع المشاركة في العمل السياسي والمؤسسي، والدخول لمنظمة التحرير وفق ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني التي أعدها الأسرى، وترى أنه لا نقاش في مدى أحقية الشعب الفلسطيني بالمقاومة، فهي حق مشروع ومكفول قانونيًا ودوليًا، وتنادي بأن يكون شكل المقاومة وفقا لإجماع الشعب والفصائل الفلسطينية، وتعتبر بأنَّ الأجدى في هذه المرحلة إتقان المقاومة الشعبية السلمية لكن وفق أسسها الصحيحة.

فواز عقل

- ولد في بلدة ديـر اسـتيا قضـاء سـلفيت عـام 1950.
- عضـو هيئـة إداريـة للمكتـب الحركـي لحركـة فتـح (1992 - 1994).
- رئيـس نقابـة العامليـن في جامعـة النجـاح في (2005 -2007).
- أمين عام مجلس الوزراء (2013 -2014).

ولد فوازمحمد عبد الرحمن عقل في آب/ أغسطس عام 1950، لعائلة فلسطينية من بلدة ديراستيا في محافظة سلفيت، وهو متزوج وله ثلاثة أولاد وبنتان. درس الابتدائية والإعدادية في مدرستي ديراستيا والمفرق في عمان، والثانوية في مدرسة حوارة جنوب نابلس، وحصل منها على شهادة الثانوية العامة في الفرع الأدبي عام 1970، وحصل على شهادة الدبلوم في اللغات من معهد المعلمين في عمان عام 1973، والبكالوريوس في اللغة الفرنسية من جامعة بيزانسون Besançon في فرنسا عام 1977، والماجستير في اللغة الإنجليزية من جامعة ولاية نيويورك University of New York الحكومية في الولايات المتحدة عام 1978، والدكتوراه في تخصص المناهج وطرق تدريس اللغة الإنجليزية من نفس الجامعة عام 1982.

عمل في تدريس اللغة العربية في مركز ثقافي جزائري لتعليم اللغة العربية لأبناء الجالية الجزائرية في فرنسا، وعمل مساعد بحث وتدريس في جامعة ولاية نيويورك، ومدرسًا للغة الفرنسية في نفس الجامعة، ومدرسًا للغة العربية في قسم العلاقات الخارجية بالجامعة. عاد إلى فلسطين عام 1982 والتحق بطاقم

تدريس قسم اللغة الإنجليزية في جامعة النجاح الوطنية، وعُيّن عميدًا لكلية مجتمع النجاح التابعة لجامعة النجاح الوطنية في الفترة ما بين 1992 - 1994.

انخرط عقل في فعاليات ثقافية ونقابية وطنية خلال مسيرة حياته، حيث شغل منصب رئيس فرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في جامعة بيزانسون في الفترة ما بين 1975-1977، وسكرتير العاملين في جامعة النجاح الوطنية عام 1984، وعضو هيئة إدارية للمكتب الحركي لحركة فتح في الفترة ما بين 1992 حتى 1994، وعضوا مؤسسا لرابطة مقاتلي الثورة الفلسطينية القدامى عن حركة فتح عام 1994، وعضو الهيئة الاستشارية لمؤسسة الجريح الفلسطيني عام 1995، وعضو هيئة تأسيسية لمنتدى الرواد ممثلًا عن حركة فتح عام 2006، ورئيس نقابة العاملين وموظفي جامعة النجاح الوطنية في الفترة بين عام 2005 - 2007. كما شغل منصب أمين عام مجلس الوزراء الفلسطيني برتبة وزير في الفترة ما بين عامي 2013 - 2014، وتولى خلال ذلك عضوية عدد من اللجان الحكومية الرسمية، فعُيّن مستشارًا لشؤون مجلس الوزراء في الأمانة العامة برتبة وزير عام 2014 لمدة ستة أشهر، ثمَّ عاد للتدريس في جامعة النجاح الوطنية، ثم انتقل للعمل في جامعة الاستقلال في مدينة أريحا في قسم اللغات عام 2017.

تولى عقل عضوية عددٍ من الهيئات الأكاديمية والمؤسسات التطوعية، فكان عضو هيئة إدارية لمؤسسة الأفق، وعضو هيئة إدارية لجمعية الأيدي الصغيرة 2000-2004، وعضو لجنة العلوم الإنسانية في وزارة التربية والتعليم /رام الله 2010 - 2013، وعضو لجنة دراسة النظام المقترح لمجلس التعليم العالي بقرار من وزير التربية والتعليم في يناير 2014، وعضو هيئة إدارية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني 2016-2017، وعضو اتحاد نقابات الجامعات الفلسطينية 2005 – 2008. كما نشر عقل ثلاثة كتب وهي كتاب بلدة دير استيا، وكتاب التعليم بين قدح الشرارة ومليء الوعاء 2013، وكتاب خلجات تربوية 2015، وساهم مع آخرين في تأليف عددٍ من الكتب منها كتاب المساعد للبحث العلمي 1985، وكتاب التعلم النشط 2006، وكتاب التعلم التعاوني 2008.

يرى عقل بأن الصراع على فلسطين سيدوم طويلًا للتناقض الجذري بين عقليتين؛ عقلية الاحتلال القائم على العلم والتطور في الأداء ومحاولة استغلال

الفرص، مقابل عقلية فردية مبعثرة، وأنَّ اتفاق أوسلو أملته الظروف التي كان يمر بها الفلسطينيون، ويرى أن الانقسام شروضياع وهلاك، وأنه كان ينبغي الحفاظ على خطوط حمراء وعدم تجاوزها مهما كانت الظروف، ولابد من تحقيق الشراكة السياسية مع الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، والعمل على تطويرها، والعمل على مواجهة صلف الاحتلال بالمقاومة السلمية المنسجمة مع الواقع الدولي الحالي.

فيرا بابون

- ولـدت في مدينـة بيـت لحـم عـام 1964.
- محاضـرة في جامعـة بيـت لحـم.
- رئيسـة سـابقة لبلديـة بيـت لحـم.
- ناشـطة نسـوية وعضـو في مؤسسـات أهلية.

ولدت فيرا جورج (غطاس) بابون في السادس من تشرين أول/ أكتوبر عام 1964 في بيت لحم، وهي أرملة ولديها خمسة أبناء (ذكريْن وثلاث إناث). أنهت بابون الثانوية العامة عام 1980، وحصلت على درجة البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها عام 1984 من جامعة بيت لحم، ثم على دبلوم منفصل في التربية والتعليم، ثم حصلت على درجة الماجستير في الأدب الإنجليزي في الجامعة العبرية في القدس عام 1995، وهي مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في هذا المجال. عملت معلمة في مدرسة راهبات ماريوسف عام 1982، ثم محاضرة في دائرة اللغة الإنجليزية وآدابها في جامعة بيت لحم في الأعوام (1990–2010)، وعميدًا مساعدًا لشؤون الطلبة في الأعوام (2000 - 2006)، ومحاضرة في برنامج الماجستير في الجامعة نفسها عام 2007. عملت في شبكة جريس للأبحاث الجندرية، وعينت مديرة مدرسة الروم الكاثوليك في بيت ساحور بين عامي (2010– 2012)، وكانت أول مديرة علمانية وليست من الرهبان في تلك الفترة.

شكل اعتقال زوج بابون لدى سلطات الاحتلال عام 1990 نقطة تحول في دفعها للتصميم على النجاح في الحياة والحفاظ على الأسرة والنضال من موقع العمل.

فنشط في العديد من المؤسسات الأهلية، مثل مركز الإرشاد للطفل والأسرة في بيت لحم، الذي ترأسته بين عام 2007 - 2012، وهي عضو في مؤسسة تطوير بيت لحم، ولجنة ترميم كنيسة المهد، ومؤسسة ياسر عرفات، واللجنة الرئاسية لشؤون الكنائس، وهي عضو مؤسس في لجنة التأثير الدولية لشبكة رئيسات البلديات العالمية في نيويورك، وفي عام 2012 اختيرت رئيسة لبلدية بيت لحم حتى عام 2017. صدر لبابون كتاب «من أجل بيت لحم.. مدينتي والجدار» عام 2016 وهو باللغة الفرنسية، لاقى صدى واسعًا في فرنسا.

تؤمن بابون بالتسوية على أساس حل الدولتين، لكنَّ الحديث عن السلام في ظل احتلال ينكر الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني أمر غير مقبول، فالمنطق أن تعترف الأمم المتحدة بدولة فلسطينية مستقلة كما اعترفت سابقًا بدولة الاحتلال، لكن توزان القوى المختل وعدم انصياع الاحتلال للشرعية الدولية يؤخر ذلك، وتعتبر بأن ممارسات الاحتلال هي التي تعيق تحقيق السلام، فهو الذي لم يحترم نصوص اتفاق أوسلو، ولم يتجاوب مع مشروع التسوية، واستمر في الاستيطان وبناء الجدار وتعطيل المفاوضات، ناهيك عن الانحياز الأمريكي التام لدولة الاحتلال، وترى أن على الفلسطينيين تجاوز مرحلة الانقسام لخطورتها على القضية، والاتفاق على آليات واضحة لمواجهة الاحتلال، سواءً بالمقاومة السلمية أو المسلحة، وتعتقد ضرورة إشراك الجميع في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، فلا يمكن للوطن أن يسمى وطنًا إن لم يكن شراكة لجميع شرائح أبناء الوطن، والوحدة الوطنية هي مؤشر النجاح أو الفشل.

فيصل عرنكي

- ولد في بلدة بيرزيت قضاء رام الله عام 1951.
- عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير منذ عام 2018.
- قيادي في جبهة التحرير العربية.

ولد فيصل كامل نيكولا عرنكي في الحادي عشر من آذار/ مارس عام 1951 في بلدة بيرزيت شمال مدينة رام الله وسط الضفة الغربية، وهو متزوج وله ولدان وبنتان. درس المرحلتين الأساسية والإعدادية في مدرسة اللاتين في بلدة بيرزيت، والثانوية في الكلية الأهلية في مدينة رام الله، حيث حصل منها على الثانوية العامة بالفرع العلمي عام 1969، وحصل على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة العامة من جامعة البصرة عام 1978، وأنهى تخصصه في المسالك البولية من جامعة فريسنو في كاليفورنيا (Cal. Fresnu-California) في الولايات المتحدة عام 1981، ونال درجة الماجستير من نفس الجامعة عن دراسته حول مشكلة مياه الشرب في قطاع غزة وعلاقتها بالفشل الكلوي 1990. عمل طبيبًا في ولاية كاليفورنيا في الفترة ما بين 1984 - 2001، وعمل في مراقبة الأوبئة والأمراض المرتبطة بالإرهاب البيولوجي ضمن دائرة حكومية خاصة تابعة لشعبة الأمن الداخلي الأمريكية منذ عام 2001 حتى عام 2016، وتقاعد عن العمل عام 2016.

نشأ عرنكي في بيئة اجتماعية تغلب عليها التوجهات القومية، فالتحق بحزب البعث العربي الاشتراكي إبان دراسته الجامعية في إسبانيا، الأمر الذي أدى لطرده من الجامعة، وفي عام 1972 ساهم في تأسيس جبهة التحرير العربية في محافظة البصرة، وكان عضو مؤتمر تأسيسي للجبهة، كما انتخب عضوًا في المؤتمر العام

للاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين عام 1975، وأصبح ناشطًا بين طلبة الجامعة في إطار جبهة التحرير العربية وحزب البعث العربي الاشتراكي، وفي الفترة ما بين 1985 – 2001 قاد حزب البعث العربي الاشتراكي في منطقة شرق أمريكا، ثمَّ قاد الحزب في منطقة غرب أمريكا في الفترة ما بين 2001 - 2003، وأصبح المسؤول الأول لحزب البعث العربي الاشتراكي في الأمريكيتين (الشمالية والجنوبية) عام 2003. وفي عام 2009 حصل على عضوية مكتب العلاقات الخارجية لحزب البعث، واختير لتولي مسؤولية إدارة مكتب العلاقات الخارجية للحزب 2014، ومنذ عام 1974 حاز على عضوية المجلس الوطني الفلسطيني، كما شارك في تأسيس المؤتمر الشعبي العربي الذي يضم 33 حزبا وحركة سياسية عربية وفلسطينية عام 2012، وفي عام 2018 أصبح عضوًا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن جبهة التحرير العربية، ونال عضوية المجلس المركزي الفلسطيني، وتولى رئاسة دائرة التنمية البشرية في منظمة التحرير الفلسطينية في نفس العام.

شارك عرنكي في العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل خارج فلسطين وداخلها، وكتب عددًا من المقالات في القضايا السياسية، كما شارك في إعداد عدة نشرات طبية، وله كتاب بالإنجليزية بعنوان: (The Impact Of Saline Water On Human Renal System).

يرى عرنكي بأن القضية الفلسطينية جرى تقزيمها إلى صراع فلسطيني – إسرائيلي بعد أن كانت ذات بعد قومي، وأنها تأثرت بعاملين سلبيين؛ هما اتفاق أوسلو وصعود الإسلام السياسي، ويعتقد بأنَّ الانقسام السياسي الفلسطيني لصالح الاحتلال، ويتحمل مسؤوليته من أوجده ومن هو معني بعدم الوحدة، والحل يكمن في تحقيق الشراكة السياسية، ويعتبر بأنَّ منظمة التحرير ما زالت تشكل الوعاء والبيت الجامع للشعب الفلسطيني، وبالتالي من يرغب الدخول له على الرحب والسعة على أساس توافقي تمثيلي، ويعتقد بأنَّ المقاومة السلمية هي الوسيلة الأمثل في الوقت الحالي وفق أرضية أيديولوجية اقتصادية.

قدري أبو بكر

- ولد في بلدة بديا قضاء سلفيت عام 1953.
- رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين برتبة وزير.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- عضو المجلس الثوري وعضو أمانة سر اللجنة المركزية لحركة فتح.

ولد قدري عمر محمد أبو بكر في العاشر من كانون ثاني/ يناير عام 1953، لعائلة فلسطينية من بلدة بديا في محافظة سلفيت، وهو متزوج وله ولدان وبنت. درس المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مدرسة بديا، وحصل على الثانوية العامة في الفرع الأدبي من داخل سجون الاحتلال عام 1974، وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية بالانتساب من جامعة بيروت العربية عام 1991. عمل في جهاز الأمن الوقائي منذ عام 1996، وتولى منصب مدير جهاز الأمن الوقائي في مدينة نابلس عام 1999، وأصبح نائبًا لمدير الأمن الداخلي في الفترة ما بين 2001-2004، ثمَّ تولى منصب مساعد مدير جهاز الأمن الوقائي حتى تقاعده عام 2008 برتبة لواء.

انخرط أبو بكر في النضال الوطني في وقت مبكر من حياته متأثرًا بوالده الذي شارك في الثورة الفلسطينية في أكثر من محطة، فانضم لحركة فتح عام 1968، والتحق بمعسكراتها في الأردن، وأنهى عدة دورات تدريبية داخل معسكرات جيش التحرير في منطقة العزيزية في العراق. عَسْكَر في منطقة الشونة الجنوبية مع عدد من الفدائيين، حيث كانت المنطقة تخضع لإدارة القطاع الأوسط في حركة فتح، وشارك مع الفدائيين في تنفيذ العديد من المهام النضالية، فالتحق بالقطاع

الغربي التابع لحركة فتح، وتدرب على تنفيذ عمليات داخل الأراضي المحتلة، وانضم لدورية فدائية اجتازت نهر الأردن لنقل السلاح للأراضي المحتلة عام 1970. وصل أبو بكر إلى فلسطين ولكنَّه اعتقل بعد فترة بسيطة في بلدة يتما، وحكم عليه بالسجن لمدة 20 عامًا، أصبح أبو بكر من قادة الحركة الأسيرة حتى إبعاده من قبل الاحتلال عام 1986، فعُيِّن مديرًا لمكتب الشهيد خليل الوزير» أبو جهاد» وعمل فيه مدة 10 سنوات، إضافة إلى عمله مديرًا لمكتب الدراسات الفلسطينية في بغداد. عاد إلى فلسطين عام 1996، وعُيِّنَ ضمن اللجنة التنظيمية لمكتب التعبئة والتنظيم في حركة فتح في الفترة بين عام 2008-2009، وشارك في المؤتمر العام السادس لحركة فتح في بيت لحم عام 2009، واختير في أمانة سر اللجنة المركزية لحركة فتح، وتسلَّم مسؤولية الملف الإسرائيلي والأرشيف حتى عام 2016، وانتخب عضوًا بالمجلس الثوري لحركة فتح في المؤتمر السابع للحركة في مدينة رام الله عام 2016، ورئيسًا للجنة الرقابة في المجلس. وفي عام 2018 عُيِّن رئيسًا لهيئة شؤون الأسرى والمحررين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية برتبة وزير، ومُنح عضوية المجلس الوطني في نفس العام.

مارس أبو بكر الكتابة أثناء وجوده في السجن، وصدر له كتابان بالاشتراك مع آخرين وهما كتاب «المعتقلون الفلسطينيون من القمع إلى السلطة الثورية»، وكتاب «الإدارة والتنظيم للحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة».

يرى أبو بكر أنَّ المعطيات الدولية لا تشجع على توقعات إيجابية لصالح القضية الفلسطينية، بل الأمور تتجه نحو الصعوبة أكثر وأكثر؛ خصوصًا في ظل الواقع العربي السيئ والتفرد الأمريكي، ويعتقد بأن الانقسام السياسي الداخلي يتجذر، وحركة حماس تتحمل المسؤولية الكاملة عنه، وهناك من هو مستفيد من حالة الانقسام ولا يوجد أفق للحل، والأمور تتجه نحو استفراد حركة حماس بالقطاع بشكل كامل، والأَولى تحقيق الشراكة السياسية وفق حالة توافقية للدخول لمنظمة التحرير ومؤسساتها.

ويعتقد أبو بكر بأن في اتفاق أوسلو سلبيات كثيرة، إلا أن له إيجابيات من بينها عودة آلاف الفلسطينيين إلى أرض الوطن، وهو لم يكن خيارًا فلسطينيًا وإنما جاء في ظل ضغط عربي كبير ووقف للدعم المالي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويرى بأن خيار الانتفاضة الشعبية السلمية هو الأفضل للشعب الفلسطيني.

قدورة فارس

- ولـد في بلـدة سـلواد قضاء رام الله عـام 1962.
- رئيـــس نـــادي الأســـير ا لفلســـطيني .
- عضـو المجلـس التشـريعي (1996- 2006).
- قيادي في حركة فتح.
- وزيـــر شـــؤون الاســـتيطان والجـــدار (2003 - 2005).

ولد عبد القادر إبراهيم فارس حامد في الثالث عشر من حزيران/ يونيو عام 1962 في بلدة سلواد شمال شرق رام الله، وهو متزوج وله ولدان وبنتان. درس المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مدرسة ذكور سلواد الثانوية، والمرحلة الثانوية في المدرسة الصناعية الثانوية (اليتيم العربي) /القدس، وأنهى الثانوية العامة في الفرع الأدبي داخل سجون الاحتلال عام 1985، وحصل على دبلوم الدراسات الإقليمية عام 1996 من جامعة القدس. التحق بجهاز الأمن الوقائي عام 1995، وأوكلت له مسؤولية دائرة المتابعة والتحقيق في الجهاز، إلا أنه لم يستمر بهذا العمل سوى شهر واحد، وعُيِّنَ مديرًا للارتباط المدني في مدينة أريحا حتى عام 1996.

انخرط فارس بالنضال الوطني في فترة مبكرة من حياته، متأثرًا بالحالة الوطنية العامة وبالتاريخ النضالي لأبناء بلدته، حيث شارك بالفعاليات الوطنية من مسيرات ومظاهرات وإلقاء الحجارة على قوات الاحتلال عندما كان طالبًا في المدرسة، وانتمى لمجموعة تابعة للجبهة الشعبية وهو في سن السادسة عشرة،

لكن عدم توفر السلاح لدى المجموعة دفعه لتركها والانتقال إلى مجموعة أخرى تابعة لحركة فتح والتي حصلت على السلاح ونفَّذت بعض العمليات. اعتقل الاحتلال فارس في الأول من آب/ أغسطس عام 1981، وصدر بحقه قرار بالسجن خمسة عشر عامًا، فأصبح فارس قياديًا في الحركة الأسيرة، حيث انتخب ممثلًا للمعتقل عام 1986، ثمَّ موجهًا عامًا لأسرى حركة فتح داخل السجون، وكان لنجاحه في قيادة إضراب عام 1992 في سجون الاحتلال أهمية في مسيرته النضالية، وفي عام 1994 أفرج عنه في إطار اتفاقية القاهرة بين منظمة التحرير وسلطات الاحتلال.

أسس فارس مع آخرين نادي الأسير الفلسطيني عام 1993 وأصبح رئيسه عام 1995، فركز جهوده في خدمة الأسرى، حتى اعتبر من أهم الشخصيات الفلسطينية التي تتناول الأسرى وقضاياهم في المحافل الإعلامية والحقوقية محليًا وإقليميًا ودوليًا، وفي عام 1996 فاز بعضوية المجلس التشريعي عن محافظة رام الله والبيرة، وتولى رئاسة لجنة الأسرى والشهداء والجرحى داخل المجلس، كما تولى مهمة منسق لجنة الاستيطان، إضافة لتوليه منصب رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان لمدة عام، كما حصل فارس على عضوية المجلس المركزي الفلسطيني عام 1999 لمدة عام، وشارك في الوفد الفلسطيني المفاوض في شرم الشيخ عام 1999، وتولى حينها ملف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وساهم في صياغة وثيقة جنيف عام 2003 التي وقعها وفدان غير رسميين؛ فلسطيني وصهيوني، وشارك في انتخابات التشريعي عام 2006، كما أسس جمعية وعد المتخصصة بقضايا المرأة والشباب والتي نشطت في الفترة ما بين 2006-2010. وفي الفترة ما بين 2003 - 2005 تولى حقيبة وزارة شؤون الاستيطان والجدار في الحكومة الفلسطينية، وخلال المؤتمرين السادس والسابع لحركة فتح ترشح لعضوية اللجنة المركزية لحركة فتح، إلا أنه لم يحالفه الحظ.

يعتقد فارس بأن القضية الفلسطينية تمر بمرحلة مقلقة، والسبب الرئيس لذلك هو استمرار الانقسام، وما يحدث في دولة الاحتلال التي أصبحت تقودها عصابات خطيرة تتبنى الأيديولوجية العقائدية العنصرية الفاشية، وأيد فارس مسار التسوية بين منظمة التحرير ودولة الاحتلال على أساس حل الدولتين

وعودة اللاجئين الفلسطينيين، واقتنع بأن هذا ما يمكن تحصيله وفقًا للتركيبة الإقليمية والدولية الموجودة، بالرغم مما لديه من تحفظات على بنوده، ويرى بأن الانقسام السياسي هو أكبر نكبة حلت بالشعب الفلسطيني بعد نكبة عام 1948، حيث استثمر الاحتلال في الانقسام. ويؤمن بأن من حق الشعب الفلسطيني ممارسة المقاومة بأشكالها كافة بما فيها المسلحة، وأن ذلك يرجع لطبيعة المرحلة التي تحدد شكل المقاومة المناسب، كما أن أي سبيل نضالي من أجل تحرير فلسطين يجب أن يكون على قاعدة التفاهم، فلا يجوز لحركة فتح أن تقول فقط المفاوضات ولا لحماس أن تقول فقط مقاومة، ويفضل في هذه المرحلة المقاومة السلمية. يؤمن فارس بمبدأ الشراكة السياسية والوحدة الوطنية وأن العملية الديمقراطية هي الأساس لتعزيز ذلك، وهو مع دخول حركتي حماس والجهاد الإسلامي لمنظمة التحرير الفلسطينية وفق برنامج وطني متوافق عليه فلسطينيًا.

قيس أبو ليلى

- ولد في بغداد عام 1944.
- نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عام 2006.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

ولد قيس عبد الكريم السامرائي «أبو ليلى» في بغداد عام 1944، لأب عراقي وأم فلسطينية، وهو متزوج وله أربعة من الأبناء والبنات. درس البكالوريوس في الاقتصاد في جامعة بغداد.

نشط في خمسينيات القرن الماضي داخل صفوف حزب البعث العراقي، وأسس مع آخرين حركة الكادحين العرب ذات التوجه الماركسي عام 1961، ثمَّ المنظمة العمالية عام 1964، وانخرط في صفوف المقاومة الفلسطينية عام 1967، وفي عام 1969 أسس مع آخرين الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتفرغ للعمل في مؤسساتها، وانتخب عضوًا في مكتبها السياسي. نشط أبو ليلى في ساحات العمل الفلسطيني الوطني المختلفة في الأردن ولبنان، وكان له دور مباشر في صياغة مشروع البرنامج المرحلي «النقاط العشر» داخل أطر الجبهة الديمقراطية، والذي تبنته منظمة التحرير عام 1974. تنقَّل في إقامته بين بيروت ودمشق، ثم عاد إلى فلسطين عقب توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، وأشرف على نشاطات الجبهة الديمقراطية في الأراضي المحتلة، وانتخب عضوًا في المجلس التشريعي الفلسطيني ممثلًا عن الجبهة الديمقراطية عام 2006، ثم انتخب نائبا

للأمين العام للجبهة عام 2016.

شارك أبو ليلى في تأليف عددٍ من الكتب والدراسات والأبحاث والمقالات السياسية والفكرية، كما أشرف على عددٍ آخر من الدوريات والنشرات، وقدم أوراقًا مختلفة لمؤتمرات الجبهة الديمقراطية تناول فيها التغيرات الدولية والاقتصادية والسياسية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، كما أن لأبي ليلى حضورًا إعلاميًا ومداخلات في العديد من الإذاعات والفضائيات.

يؤمن أبو ليلى بالتسوية السياسية مع الاحتلال، على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار 194، ويرى بأن أوسلو شكل خرقًا للإجماع الوطني، وهو لا يمكن أن يقود الى دولة فلسطينية مستقلة بل إنَّه يؤسس لإمكانية استمرار الاحتلال بفرض الوقائع على الأرض، لذا لابد من تجاوزه وطي صفحته، ويعتبر بأنَّ الانقسام السياسي يعبِّر عن تنازع على السلطة وعلى الموقع القيادي، ويمثل مصالح فئوية ولا علاقة له باختلاف البرامج بين طرفي الانقسام؛ لأنَّ الاختلاف كان قائمًا على امتداد مسيرة الثورة الفلسطينية المعاصرة ولم يحدث مثلما حدث اليوم، وهنالك عوامل خارجية ودولية تلعب دورًا في إذكاء نار الانقسام. يدعو أبو ليلى لحل الحكومة في غزة، وتوحيد المؤسسات بالضفة وغزة، والتوجه لانتخابات عامة وفق التمثيل النسبي الكامل الذي يشكل أساسًا لشراكة وطنية، بحيث يعطى كل طرف القدرة على المشاركة في صنع القرار.

يتبنى أبو ليلى فكرة تضافر جميع أشكال النضال وصولًا إلى تحقيق الهدف الوطني، ويرى أن المقاومة المسلحة حق يكفله القانون الدولي للشعوب الواقعة تحت الاحتلال، لكن يجب أن يكون هناك إجماع عليه وفقًا لموازين القوى، والنموذج الأمثل لانتزاع الهدف الوطني هذه الأيام هو الانتفاضة الشعبية كما هو الحال في الانتفاضة الأولى عام 1987، مع تدارك أخطاء التجارب الماضية، على قاعدة قيادة وطنية موحدة بالمعنى السياسي والتنظيمي والتكتيكي.

ليلى غنام

- ولـدت في بلـدة ديـر دبوان قضـاء رام الله عـام 1975.
- مديـر عـام ديـوان وزارة الشـؤون الاجتماعيـة 2007-2009.
- محافِـظ محافظـة رام الله والبيـرة.
- عضـو لجنـة قيـادة حركـة فتـح - إقليـم رام الله والبيـرة.

ولدت ليلى داود محمد غنام (عواودة) في 29 أيار/ مايو عام 1975، لعائلة فلسطينية من بلدة دير دبوان شرق مدينة رام الله. تلقت تعليمها المدرسي في مدارس بلدة دير دبوان، وحصلت على الثانوية من مدرسة بنات دير دبوان الثانوية في الفرع العلمي عام 1992، وحصلت على درجة البكالوريوس في التنمية الاجتماعية من جامعة القدس المفتوحة عام 2002، والماجستير في الإرشاد النفسي من جامعة القدس/ أبو ديس عام 2004، والدكتوراه في التربية تخصص صحة نفسية من جامعة المنيا في مصر عام 2009. عملت غنام مُدرِّسة في روضة للأطفال، ثم منسقة في جمعية أصدقاء المريض في برنامج تأهيل المعاقين، ثم منسقة لست محافظات في الانتخابات المحلية، كما تولت منصب مدير عام ديوان وزير الشؤون الاجتماعية في الفترة ما بين 2007-2009، وعملت محاضرة غير متفرغة في جامعة القدس المفتوحة، وتولت منصب نائب وقائم بأعمال محافظ رام الله والبيرة عام 2009، إلى أن صدر قرار رئاسي بتعيينها محافظًا لرام الله والبيرة عام 2010.

نشأت غنام في أسرة مناضلة الأمر الذي انعكس على شخصيتها، فانخرطت مبكرًا في العمل الوطني، وانتسبت إلى الشبيبة الطلابية وهي في المدرسة، وساهمت في إنجاح فعالياتها إبان دراستها الجامعية، كما أنها نشطت داخل المجتمع وشاركت في تنفيذ العديد من النشاطات التابعة لحركة فتح، وتولَّت عضوية لجنة الإشراف على الانتخابات التمهيدية لحركة فتح عام 2005، كما تولت رئاسة مجلس إدارة مركز وطن للقيادات النسوية في رام الله بين عامي 2005-2007، وكانت عضوًا في لجنة قيادة حركة فتح - إقليم رام الله والبيرة في الفترة ما بين 2008-2014، وحصلت على عضوية المؤتمر السادس للحركة الذي عقد في بيت لحم عام 2009، وعضوية المؤتمر السابع الذي عقد برام الله عام2016 ، وهي عضو مجلس أمناء الجامعة العربية الأمريكية في جنين منذ عام 2017، إضافة إلى تولها عضوية مجلس أمناء جامعة الاستقلال في مدينة أريحا.

ترى غنام بأن الشعب الفلسطيني يواجه احتلالًا كولونياليًا إحلاليًا، عمل منذ قيام كيانه عام 48 على تهجير الفلسطينيين والاستيطان بقوة السلاح، في المقابل أظهر الفلسطينيون قدرة عالية على الصمود، وتعتقد بأنَّه بالنظر إلى ما آلت له الأمور بعد التحولات الإقليمية الكبرى والانحياز الأمريكي السافر لدولة الاحتلال؛ فإنَّ العودة إلى المفاوضات مع الاحتلال يجب أن تبنى على أسس ومرجعيات جديدة، تبدأ بعقد مؤتمر دولي للسلام يستند لقرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المجمع عليها أمميًا، وبمشاركة دولية واسعة تشمل الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة، وبسقف زمني محدد، وتنتهي بإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس، وتعتبر بأنَّ اتفاق أوسلو كان مرحليًا مؤقتًا، ورغم التزام منظمة التحرير الكامل به إلا أن دولة الاحتلال دمرته، وعملت على خلق وقائع جديدة على الأرض تخالف جميع الاتفاقيات التي وقعت وأضحت حبرًا على ورق، وترى بأنَّ مسار التسوية يمر في نفق مظلم، وخيارات الفلسطينيين محدودة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، الأمر الذي يدفع بالتمسك بحل الدولتين والتسوية السياسية، ولكن بصيغة ورؤية ورعاية دولية جديدة، مع الصمود والتأكيد على التمسك الكامل بالحقوق الوطنية التي أقرتها القوانين والقرارات الدولية، ورفض أي صفقات أو حلول مرحلية لا تلبي الطموح الفلسطيني في إقامة الدولة المستقلة.

تعتقد غنام بأن الانقسام وضع القضية الفلسطينية في أصعب مراحلها، وجعل المشروع الوطني في مهب الريح، وتتحمل حماس كامل المسؤولية عما جرى عام 2007، وترى بأنَّ مقاومة الاحتلال بأشكالها كافة حق كفلته القوانين والشرائع الدولية للشعوب المحتلة ولا يمكن التنازل عنه، وفي ظل المرحلة الحالية اختارت القيادة الفلسطينية المقاومة الشعبية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي وجبروته. وتعتبر غنام بأنَّه لا بديل عن الشراكة الوطنية في مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الوطنية، الشراكة القائمة على أساس احترام الآخر، ورأي الشارع ونتائج صناديق الاقتراع واعتبار ذلك الطريق الأنسب لإنهاء الخلافات الداخلية وتحقيق الحلم بإقامة الدولة الفلسطينية.

ماجد حسن

- ولد في بلدة دير السودان قضاء رام الله عام 1963.
- أمين سر الهيئة الإدارية للجمعية الخيرية الإسلامية في مدينة رام الله (1996-2003).
- قيادي سابق في الحركة الأسيرة.
- قيادي في حركة حماس.

ولد ماجد عبد المجيد حسن في العشرين من تموز/ يوليو عام 1963 في بلدة دير السودان في محافظة رام الله والبيرة، وهو متزوج وله خمسة أبناء وأربع بنات. درس المرحلة الابتدائية في مدرسة دير السودان، والإعدادية والثانوية في مدرسة الأمير حسن الثانوية في بلدة بيرزيت وحصل منها على شهادة الثانوية بالفرع الأدبي عام 1981، ثم حصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والأعمال والمحاسبة من جامعة بيرزيت عام 1987، والماجستير في التاريخ العربي الإسلامي من نفس الجامعة عام 2015. عمل مشرفًا للأيتام في جمعية العلوم والثقافة الإسلامية الواقعة في مدينة القدس المحتلة بين عامي 1988 - 1992، ثمَّ عمل سكرتيرًا في مدرسة مغتربي بيرنبالا الخاصة والتي تشرف عليها جمعية العلوم والثقافة الإسلامية في الفترة ما بين 1992-1997، ثمَّ انتقل للعمل مديرًا ماليًا وإداريًا في غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة.

انتمى في شبابه المبكر للتيار الإسلامي، متأثرًا بأدبيات جماعة الإخوان المسلمين، فساهم في نشر فكر الإخوان بين طلاب مدرسته، وكان من أوائل من انخرطوا في

العمل الطلابي الإسلامي داخل جامعة بيرزيت، وشهد ولادة الكتلة الإسلامية فيها، وشارك بفاعلية في الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

اعتقل حسن أول مرة عام 1991 وتعرض للتحقيق لمدة شهرين، ثم اعتقل إداريًا مرة أخرى عام 1992 لمدة خمسة أشهر، ومرة ثالثة عام 1993 لمدة ستة أشهر. واعتقل لمدة شهرين لدى جهاز الأمن الوقائي في أعقاب استشهاد القيادي في كتائب القسام «محيي الدين الشريف» عام 1998، كما اعتقل لدى جهاز المخابرات الفلسطينية عام 2001 لمدة أربعة أشهر وأفرج عنه قبل اجتياح الاحتلال للضفة الغربية بثلاثة أسابيع، وطارده الاحتلال لمدة عام ثم اعتقل في عام 2003 وحُوِّل للاعتقال الإداري لمدة 41 شهرًا، كما اعتقل الاحتلال زوجته « ندى الجيوسي» رئيسة جمعية الهدى النسائية لمدة خمسة أشهر، ثم اعتقل مرة أخرى إداريًا لمدة 35 شهرًا وأفرج عنه عام 2010، واعتقل بعدها لدى المخابرات الفلسطينية لمدة 35 يومًا ثم لدى جهاز الأمن الوقائي لمدة 40 يومًا، ثم أعيد اعتقاله إداريًا لدى الاحتلال لمدة 18 شهرًا وأفرج عنه عام 2012، وقد أدت اعتقالاته المتكررة إلى تأخير تخرجه من الجامعة والتشويش على مسيرته المهنية وحياته الاجتماعية.

أوكل له المعتقلون العديد من المناصب الإدارية والتنفيذية المتقدمة داخل سجون الاحتلال، كما نشط بمحاضراته التربوية والثقافية، وخاض العديد من الإضرابات عن الطعام، ونشط حسن في العمل النقابي والمؤسساتي، حيث انتخب عضوًا في الهيئة الإدارية للجمعية الخيرية الإسلامية في مدينة رام الله، وشغل موقع أمين السر فيها بين عامي 1996-2003، كما أنه ينشط في كتابة المقالات على المواقع الإلكترونية.

يرى حسن بأن اتفاق أوسلو كان كارثيًا، وهو انتكاسة كبرى في تاريخ القضية الفلسطينية، حيث تزامن مع نهضة كفاحية ونضالية تجسدت في الانتفاضة الفلسطينية الأولى، حيث قطع الطريق على هذه النهضة الكفاحية التي شكَّلت حركة حماس جزءًا رئيسًا منها، وكان اتفاقًا خاليًا من السيادة الفلسطينية، وبسقف سياسي لا يرقى لمستوى طموحات الفلسطينيين، وبشروط مجحفة تكبِّل الفلسطينيين وتفقدهم أهم أوراق قوتهم المتمثلة في مقاومتهم الباسلة

وصمودهم المشرف.

ويعتقد حسن بأن الانقسام نتج عن وجود برنامجين متناقضين على الساحة الفلسطينية، حيث لعب عدم قبول حركة فتح بنتائج الانتخابات التشريعية عام 2006 دورًا مركزيًا فيما حدث عام 2007 في غزة، وما تبعه من أحداث أدت إلى تكريس حالة الانقسام، ويرى أنَّه لابد من تحقيق الشراكة الوطنية عبر إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وإدخال حركتي حماس والجهاد الإسلامي فيها، ويعتقد بأن المستقبل هو للفلسطينيين ومقاومتهم وأن تحرير فلسطين سيكون واقعًا مستقبليًا، يدعم هذا التصور السنن الكونية والاجتماعية والتاريخ، حيث اندحر المستعمرون برغم تفوق قوتهم، والاحتلال في فلسطين لا يقوى على الصمود لولا الدعم الخارجي، ويرى بأن المقاومة حق كفلته للشعب الفلسطيني جميع الشرائع السماوية والمواثيق الدولية، وعليها أن تكون شاملة بكل الوسائل المتاحة، سلمية، وسياسية، وجماهيرية.

ماجدة المصري

- ولـدت في مدينـة حيفـا عـام 1947.
- وزيـرة الشـؤون الاجتماعيـة سـابقا.
- عضـو المكتـب السياسـي للجبهـة الديمقراطيـة.
- منسـقة لجنـة التنسـيق الفصائلـي في مدينـة نابلـس.

ولدت ماجدة محمد حمدي المصري في مدينة حيفا عام 1947، لعائلة فلسطينية من مدينة نابلس، وهي متزوجة ولها ولد وبنت. درست المرحلتين الأساسية والإعدادية في مدرسة الفاطمية في مدينة نابلس، وأنهت الثانوية العامة من مدرسة العائشية الثانوية في مدينة نابلس عام 1966، وحصلت على درجة البكالوريوس في الكيمياء من جامعة الأزهر في القاهرة. عملت مُدرِّسة في إحدى مدارس وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن عام 1970، ثمَّ انتقلت للعمل في ليبيا، ثمَّ عادت للعمل مجددًا في مدارس وكالة الغوث في الأردن في ثمانينيات القرن الماضي.

انتمت المصري في بداية حياتها لحركة القوميين العرب، وخلال دراستها الجامعية انتمت للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والتحقت بمعسكرات التدريب التابعة لها في الأردن. عادت إلى فلسطين ونشطت في تنظيم فعاليات وطنية ضد الاحتلال، لكنها اضطرت لمغادرة الضفة الغربية بعد أن شعرت بقرب انكشاف أمرها.

في عام 1972 تحولت المصري إلى الجبهة الديمقراطية، وانتقلت إلى لبنان مع أسرتها

عام 1976 لتنشط في مؤسسات الجبهة الديمقراطية داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وتدرجت في مسؤولياتها التنظيمية في الجبهة الديمقراطية، فأصبحت مسؤولة المنظمة النسائية وعضو هيئة قيادية أولى للجبهة في لبنان، ونالت عضوية الهيئة الإدارية للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ثم عضوية مجلس الإدارة فيه.

فُصلت المصري من عملها في مدارس وكالة الغوث في الأردن، إلا أنَّها بقيت نشيطة في العمل السياسي خصوصًا داخل حزب الشعب الديمقراطي الأردني، الذي كان بمثابة واجهة سياسية للجبهة الديمقراطية، حيث تولت عضوية المكتب السياسي للحزب، بالإضافة إلى توليها منصب مسؤولة المنظمة النسائية التابعة للحزب والتي كان يطلق عليها اسم «رند»، كما تولت عضوية المجلس المركزي لاتحاد المرأة الأردنية، وأصبحت مسؤولة اللجنة النسائية لمناهضة التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي بعد توقيع معاهدة وادي عربة.

عادت المصري إلى فلسطين عام 1996، وأصبحت عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني، ونشطت في العمل السياسي والنسائي في الجبهة الديمقراطية، وتقلدت منصب أمين سر الجبهة الديمقراطية في محافظة نابلس منذ عام 1999، وساهمت في تأسيس جمعية مدرسة الأمهات عام 1999 وترأست إدارتها لمدة ثماني سنوات، وأصبحت عضو في لجنة التنسيق الفصائلي في مدينة نابلس منذ اندلاع الانتفاضة الثانية ثمَّ منسقة اللجنة، كما نالت المصري عضوية المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية عام 2004، وأصبحت وزيرة الشؤون الاجتماعية في الحكومة الفلسطينية في الفترة ما بين 2009-2013، وتشغل مسؤولية المكتب التنظيمي للجبهة الديمقراطية في شمال الضفة، وهي عضو سكرتاريا حركة المقاطعة العالمية للاحتلال BDS.

تعتقد المصري بأن الحل المثالي للقضية الفلسطينية يكمن في حل مرحلي يقوم على دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على حدود الرابع من حزيران عام67، وحق عودة اللاجئين، ويمكن أن يتطور هذا الحل إلى إقامة الدولة الفلسطينية الواحدة لجميع المواطنين، وترى بأن اتفاق أوسلو خطيئة سياسية كبرى، اغتال الاتفاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وقسم الضفة الغربية إلى كنتونات

معزولة، وتعتبر بأنَّ الانقسام السياسي من أسوأ ما طرأ على القضية الفلسطينية كونه مس عنصرا من عناصر القوة وهي الوحدة، وتنادي بتحقيق مبدأ الشراكة الوطنية، والذي لا يتأتى إلا بمشاركة الجميع وفق أسس ديمقراطية، ووفق الوزن النسبي لما تفرزه العملية الديمقراطية، وضرورة عقد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يضم جميع أمناء الفصائل والأحزاب الفلسطينية، وترى أنه يتوجب على الجميع الانخراط في المقاومة الشعبية وصولا إلى انتفاضة شاملة وحالة عصيان مدني ضد سياسات الاحتلال، وهذا لا يعني إسقاط الحق في النضال المسلح.

ماجدة فضَّة

- ولـدت في مدينـة نابلـس عـام 1960.
- عضـو سـابق في بلديـة نابلـس عـن حركـة حمـاس.
- ناشـطة في المؤسسـات النسـوية وقضايـا المـرأة.
- عضـو في العديـد مـن المؤسسـات الاجتماعيـة والثقافيـة والتنمويـة.

ولدت ماجدة أكرم نمر فضَّة في الرابع عشر من أغسطس/ آب 1960، في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية. درست الابتدائية في مدرسة جميلة بوحيرد، والإعدادية في بنات نابلس، وحصلت على الثانوية العامة في الفرع العلمي من المدرسة العائشية عام 1978، ثم التحقت بجامعة النجاح الوطنية لفترة بسيطة، إلا أنها سافرت إلى الاتحاد السوفياتي لإكمال دراستها، فحصلت على درجة الماجستير في الصيدلة من جامعة الطب الأول في مدينة موسكو عام 1985، كما حصلت على الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية من جامعة النجاح الوطنية عام 2014 عن رسالتها «الربيع العربي والتغييرات في الفكر السياسي لدى حركة حماس». زاولت فضَّة مهنة الصيدلة في الفترة ما بين عام 1986-2002، وعملت مديرة لمكتب الجمعية العلمية الطبية في نابلس في الفترة بين عام 2002-2003، كما عملت مع آخرين على إنشاء شركة إنتاج إعلامي وتصميم مواقع الإنترنت بين عامي 2004-2005، فضلًا عن العمل في إنتاج أدوات التجميل.

بدأ اهتمام فضَّة بالجانبين النقابي والمؤسساتي في وقت مبكر من حياتها؛ إذ

نشطت في صفوف الطلبة إبان دراستها الجامعية، فكانت عضوة في لجنة متابعة إسكان الطلاب العرب في الجامعة، وشاركت في كافة المؤتمرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ومناصرتها، كما انتسبت إلى جمعية الاتحاد العربي النسائي في مدينة نابلس عام 1986، وفازت قائمتها ذات التوجه الإسلامي في انتخابات الجمعية عام 1992 وأوكلت لها مهمة الإشراف وتطوير أداء مشاريع الجمعية ومؤسساتها مثل قسم الأيتام ومستشفى الاتحاد النسائي ومصنع النسيج، كما لعبت دورًا بارزًا في انخراط الجمعية في القضايا الوطنية في تلك الفترة؛ فنسَّقت مع عدد من المؤسسات والهيئات النسوية للعمل على تنظيم المظاهرات والوقفات الاحتجاجية لزوجات المبعدين إلى مرج الزهور (1992-1993)، ومخاطبة المؤسسات والهيئات الدولية ورفع كتاب للأمين العام للأمم المتحدة للمطالبة بعودة المبعدين إلى ديارهم للالتحاق بأسرهم.

ساهمت فضَّة في إنشاء مركز جذور للثقافة والفنون عام 1994، وكانت عضوة فاعلة فيه حتى عام 2005، وخاضت انتخابات نقابة الصيادلة عام 1998 ضمن قائمة مشكَّلة من الإسلاميين وفازت فيها، وأصبحت مسؤولة اللجنة العلمية والاجتماعية في النقابة. أطلقت عام 1998 تجمعًا علميًا تحت مسمى «ملتقى الصيدلانيات»، بهدف النهوض بالمعرفة العلمية لدى الصيدلانيات وتطوير أدائهنّ، كما تولت عام 1999 الإشراف على منتدى الخريجين الثقافي الذي ساهم في تنشيط الحالة الثقافية في نابلس ومحيطها، وساهمت في تأسيس الرابطة الإسلامية للمرأة الفلسطينية عام 2000 التي استمرت فاعلة حتى عام 2005. فازت بعضوية بلدية نابلس عام 2005 ضمن قائمة الإصلاح والتغيير، وكانت عضوة في لجان التربية والتعليم ولجنة المرأة واللجنة الثقافية ولجنة تجميل المدينة، وأنشأت مركز ركن المرأة، وهو أول إطار مؤسسي نسوي داخل البلديات في الضفة الغربية.

عانت فضَّة من مضايقات الاحتلال الذي منعها من التوظيف في وزارة الصحة عام 1989، كما تعرضت للاعتقال عام 2005 أثناء عودتها من الخارج، وحُوِّلت للاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر، ومنعت من السفر في الفترة ما بين عامي (2005-2006)، وداهم الاحتلال منزلها لاعتقالها في يوليو/ تموز عام 2008،

وأعاد اقتحامه في أغسطس واعتقلها، وتعرضت لتحقيق قاس، ثم حُوِّلت للاعتقال الإداري لمدة ثمانية عشر شهرًا، كما منعها الاحتلال من السفر في الفترة ما بين عام 2010-2015.

قدمت فضَّة عددًا من الدراسات البحثية وأوراق العمل في مؤتمرات أكاديمية وورش عمل تخص المرأة الفلسطينية والحركة النسائية في فلسطين والأسيرات في السجون الإسرائيلية.

ترى فضَّة أنّهَ في المنظور القريب لا يوجد شيء واضح في مستقبل القضية الفلسطينية، ولا يمكن الحديث عن تغيُّر جذري قريب لصالح الفلسطينيين، وترى أن اتفاق أوسلو من أسوأ المراحل التي مرت على القضية الفلسطينية، وتعتبر أن الانقسام واقع مؤذ لا يصب في مصلحة الفلسطينيين، وتعتقد أن الشراكة الوطنية ضرورة على أن تكون توافقية وتقوم على برنامج وطني مشترك، وحتى تحدث الشراكة الحقيقية لا بد من إصلاح مؤسسات منظمة التحرير وإدخال حركتي حماس والجهاد الإسلامي فيها، لكن ما يعطل ذلك، حسب رأيها، حالة الإقصاء والتفرد في الساحة السياسية الفلسطينية.

ماهر الخراز

- ولد في نابلس عام 1951.
- إمـام مسـجد الخضـراء في نابلـس.
- قيـادي في حركـة حمـاس وأحـد مبعـدي مـرج الزهـور أواخـر عـام 1992.
- خطيب وداعية إسلامي.

ولد ماهر طاهر رضا الخراز في الأول من آذار/ مارس عام 1951 لعائلة فلسطينية من مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية، وهو متزوج وله خمسة أولاد وبنتان. درس الابتدائية في مدارس الغزالية والمعري والكندي والخالدية، والإعدادية في مدرستي الملك طلال والغزالية الجديدة، وحصل على الثانوية العامة في الفرع الأدبي الشرعي من المدرسة الثانوية الإسلامية عام 1971، ثم التحق بكلية الشريعة في الجامعة الأردنية، لكنَّ أوضاعه المالية الصعبة دفعته لتركها والعودة إلى فلسطين، ثم التحق بجامعة الخليل وحصل منها على درجة البكالوريوس في الشريعة عام 1976، عُيّن إمامًا لمسجد الخضراء في نابلس عام 1967.

تأثَّر الخراز في بداية حياته بدروس الشيخ محمد راضي الحنبلي، والشيخ حامد البيتاوي، وبدأ نشاطه الدعوي بإلقاء الدروس والمواعظ في مسجد الحسين في الخليل إبان دراسته الجامعية، وانخرط بعد تخرجه في العديد من الفعاليات الدعوية والتوعوية انطلاقًا من مسجد الخضراء، وشكَّل فريقًا لكرة القدم من رواد المسجد أسماه «الكتيبة الخضراء» عام 1978 وفريقًا آخر لكرة السلة، وغيرها من النشاطات الدعوية، فضلًا عن اللقاءات الثقافية والنشاطات الاجتماعية والتطوعية، وضمت هذه النشاطات عددًا من الشباب الذين لعبوا

دورًا وطنيًا في المراحل اللاحقة كالشهيد زهير لبادة وغيره.

استدعت مخابرات الاحتلال الخراز أكثر من مرة واتُّهم بتنظيم الشباب في صفوف الإخوان المسلمين، وشارك في المسيرات الوطنية لأول مرة عام 1986، إذ قاد وقتها تشييع جنازة شهيد من عائلة العرندي، كما لعب دورًا في التحريض على المقاومة إبان الانتفاضة الأولى.

اعتقل الاحتلالُ الخراز أول مرة عام 1989 وحوِّل للاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر، واعتقل مرة ثانية عام 1992 وأبعد إلى مرج الزهور في جنوب لبنان لمدة عام، واعتقل مرة أخرى عام 1995 إداريًا لمدة أربعة أشهر، وطورد إبان اجتياح مدينة نابلس عام 2002 واستهدف منزله بصاروخ ثمَّ اعتقل إداريًا لمدة ستة أشهر، واعتقل مرة أخرى عام 2005 إداريًا لأربعة أشهر، وفي عام 2007 أمضى واحدًا وعشرين شهرًا، ثمَّ اعتقل عام 2014 لمدة سبعة أشهر، كما اعتقلته أجهزة الأمن الفلسطينية عدة مرات، إذ كان يمضي في كل مرة عدة أيام، وهو ممنوع من السفر منذ عام 1986.

يؤمن الخراز بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، ويرى أن أحدًا لم يطّلع على تفاصيل أوسلو في ذلك الوقت، وبقي طي كتمان رموز السلطة، وهو اتفاق سيئ بكل المقاييس، خصوصًا أنَّه قسَّم الضفة الغربية إلى أجزاء وكرَّس سيادة الاحتلال على كل مفارق الحياة الرئيسة، ويرى الخراز أن أحداث الانقسام انعكست سلبًا على القضية الفلسطينية، وأصبحت ذريعة لتمرير العديد من المشاريع والأفكار ضدها، والسبب المباشر للانقسام لم يكن وليد الحدث نفسه فهو يمتد إلى الاختلاف في المنهج والبرنامج عقب توقيع اتفاق أوسلو، ويرى ضرورة التوحد لتقوية المقاومة، ويعتبر أن المقاومة الشعبية الآن يمكن أن تلعب دورًا في تعزيز الصورة الفلسطينية وتشويه الاحتلال أمام العالم.

محمد أبو علي.. أبو علي يطا

- ولد في مدينة يطا جنوب الخليل عام 1956.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عن حركة فتح عام 2006.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- قيادي سابق في الحركة الأسيرة، أمضى 28 سنة في سجون الاحتلال.

ولد محمد إبراهيم محمود أبو علي في الخامس والعشرين من آذار/ مارس عام 1956 في مدينة يطا جنوب محافظة الخليل، وهو متزوج وله ولد وبنتان. تلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي في مدارس مدينة يطا، ثم عمل في قطاع البناء في الفترة بين عام 1972 - 1978، وانتقل للعمل في التجارة في الفترة ما بين 1978-1980.

انخرط أبو علي يطا في النضال الوطني منذ وقت مبكر من حياته، متأثرًا بممارسات الاحتلال القمعية ضد أبناء بلدته والبلدات الأخرى؛ كمعايشته تدمير قوات الاحتلال للعديد من المنازل في بلدة السموع المجاورة لبلدته، فضلا عن مشاهدته مهاجمة قوات الاحتلال لرعاة الأغنام في مسافر يطا وقتلها لشابين ومصادرة جثمانيهما. نفَّذ أبو علي عملية إطلاق نار في سوق القصبة بجانب مبنى بلدية الخليل القديم، ما أدى إلى مقتل مستوطن، وبعد سبعة أشهر من تنفيذه للعملية بتاريخ 1980/8/21، اعتقلته قوات الاحتلال، وحكمت عليه بالسجن المؤبد، وخلال تواجده في المعتقل قام بالتحقيق مع أحد السجناء المرتبطين

بالاحتلال وإعدامه، لتضيف قوات الاحتلال لحكمه مؤبدًا آخر.

انتمى أبو علي داخل سجنه لحركة فتح، وارتقى في سلم المناصب التنظيمية فيها، حتى أصبح موجهًا عامًا لها داخل السجون، وهي رتبة تنظيمية عليا واعتبارية. فاز بعضوية المجلس التشريعي عن حركة فتح في الانتخابات التشريعية عام 2006 من داخل سجنه، وأفرج الاحتلال عنه عام 2008 ضمن ما أسماه بادرة حسن نية تجاه الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وفي المؤتمر السادس لحركة فتح الذي عُقد في بيت لحم عام 2009 رشحَّ أبو علي نفسه لعضوية اللجنة المركزية للحركة إلا أنه لم يفز.

يعتقد أبو علي أنَّ الوضع على الساحة الفلسطينية يزداد سوءًا رغم تزايد التعاطف مع القضية الفلسطينية على مستوى العالم، ويرى بأن سياسات الولايات المتحدة المنحازة للاحتلال في ظل حكم ترامب، تُدخل القضية الفلسطينية في مربعات أصعب وأخطر.

وحول موقفه من اتفاق أوسلو ومسار التسوية، يعتقد أبو علي أنه كأسير داخل سجون الاحتلال، أدرك سريعا أنه لا يوجد احتلال في العالم أزيل بالقوة دون مفاوضات، ومن هنا تقبل الاتفاق بشكل أسرع من الناس الآخرين خارج المعتقل، ويعتقد بأنَّ الانقسام جريمة لا تغتفر، والمستفيد الأول منه هو الاحتلال، وتتحمل حركة حماس مسؤولية عدم الاقتراب من الحل، وينادي بضرورة إشراك التوجهات السياسية والأحزاب الدينية كافة في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، باعتبار ذلك أحد أهم أسباب قوة الفلسطينيين، داعيا حركة حماس لتغيير مواقفها واشتراطاتها.

يعتقد أبو علي بأنَّ المقاومة حق مشروع كفلته جميع المواثيق السماوية والدولية، مستدركا أنَّ توقيع الفلسطينيين على اتفاقيات السلام التي تتضمن عدم استخدام العنف ضد الاحتلال تلزمهم بعدم المحاربة بالسلاح.

محمد أبو طير

- ولد في قرية أم طوبا جنوب القدس عام 1951.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عن حركة حماس عام 2006.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- من القيادات التاريخية للحركة الأسيرة، أمضى أكثر من ثلاثة وثلاثين عامًا في سجون الاحتلال.

ولد محمد محمود حسن أبو طير في السادس عشر من نيسان/ إبريل عام 1951 في قرية أم طوبا جنوب مدينة القدس، وهو متزوج وله ولدان وخمس بنات. تلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي في مدرسة صور باهر التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم «الأونروا»، والثانوية في مدرسة ثانوية الأقصى الشرعية، وحصل منها على شهادة الثانوية الشرعية عام 1971، ثم التحق بكلية الشريعة في الجامعة الأردنية ومنها تحول إلى قسم اللغة العربية في جامعة بيروت العربية ولكنه لم يكمل تعليمه. عُيِّن أمامًا لمسجد قرية الجيب قرب القدس عام 1972، ثمَّ إمامًا لمسجد قريته أم طوبا حتى عام 2006.

بدأ أبو طير مسيرته النضالية في وقت مبكر من حياته متأثرًا بوالده الذي شارك في مقاومة العصابات الصهيونية ضمن مقاتلي الإخوان المسلمين في القدس إبان أحداث النكبة عام 1948، كما تأثر في شبابه المبكر بنتائج معركة الكرامة وباستشهاد ابن عمه فوزي أبو طير. انتمى لحركة فتح عام 1972، والتقى في

لبنان بالقيادي الفتحاوي سعد صايل، وتلقى تدريبًا عسكريًا في صفوف المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان ومعسكر دوما في سوريا، اعتقلته قوات الاحتلال عام 1974 وحكمت عليه بستة عشر عامًا، أثناء اعتقاله ترك حركة فتح عام 1976، وشارك في تأسيس التيار الإسلامي في سجون الاحتلال تحت اسم «الجماعة الإسلامية» في سجن الرملة عام 1976، وشارك الحركة الأسيرة نضالها من أجل تحسين شروط الحياة داخل سجون الاحتلال، فخاض مع الأسرى الإضرابات عن الطعام، وتصدى معهم لعمليات القمع التي كانت تقوم بها إدارات السجون. التقى بالشيخ أحمد ياسين أول مرة في السجن عام 1984، وشارك من داخل سجنه في الإشراف على صفقة التبادل بين المقاومة والاحتلال عام 1985، وكان أحد محرريها.

أعيد اعتقال أبو طير عام 1989 لمدة عام ونصف بتهمة المشاركة في فعاليات الانتفاضة الأولى، واعتقل مرة أخرى عام 1990 إداريًا لمدة ستة أشهر، ثمَّ اعتقل من جديد عام 1992 وحكم عليه بست سنوات بتهمة الانتماء لكتائب عز الدين القسام والعمل ضمن خلية عسكرية مع الشهيدين عادل وعماد عوض الله والشهيد محيي الدين الشريف والقيادي صالح العاروري، اعتبر أبو طير الأب الروحي لأفراد الخلية وكانوا يلقبونه بعمر المختار، وتولى خلال اعتقاله مسؤولية حركة حماس في سجن الخليل حتى عام 1995، وفي عام 1998 اعتقل مرة أخرى وحكم عليه سبعة أعوام.

في عام 2006 فاز أبو طير في الانتخابات التشريعية عن قائمة التغيير والإصلاح ممثلًا عن مدينة القدس، إلّا أنه اعتقل بعد أربعة أشهر ومكث في السجن أربعة أعوام ونصف، كما صدر قرار من الاحتلال عام 2010 بإبعاده عن القدس لكنه رفض القرار؛ فاعتقل ومكث في السجن خمسة عشر شهرًا ثم أبعد إلى رام الله. اعتقل من جديد عام 2013 وقضى في السجن خمسة وعشرين شهرًا، ومُنع عدة مرات من دخول البلدة القديمة في القدس والمسجد الأقصى، بالإضافة إلى أنه ممنوع من السفر منذ عام 1985.

نُشرت مذكرات أبو طير عام 2017، بعنوان «سيدي عمر ذكريات الشيخ محمد أبو طير»، تحرير بلال محمد، وهي من إصدارات مركز الزيتونة للدراسات

والاستشارات.

يؤمن أبو طير بخيار المقاومة المسلحة لتحرير فلسطين، ويرى فيها العامل الأهم لاستعادة فلسطين التاريخية وعودة أهلها إليها، ويعتقد أن الشعب الفلسطيني قادر على الصمود ومقاومة الاحتلال حتى نيل حريته وتحرير أرضه، ويرى أنَّ الهدف من أوسلو هو تصفية القضية الفلسطينية، وينادي بضرورة إنهاء الانقسام وعدم التفرد في صناعة القرار الفلسطيني وإصلاح منظمة التحرير وإشراك حركتي حماس والجهاد فيها.

محمد الحاج قاسم

- ولـد في مدينـة طولكـرم عـام 1952.
- أكاديمـي متخصـص في مجالـي القانـون الدسـتوري والعلـوم السياسـية.
- رئيـس المحكمة الدسـتورية العليا في فلسـطين.

ولد محمد عبد الغني الحاج قاسم في الثامن والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1952 في مدينة طولكرم شمال الضفة الغربية، وهو متزوج وله ولد وبنت. درس الابتدائية في مدرسة ارتاح والإعدادية في مدرسة طولكرم الإعدادية، والثانوية في مدرسة الفاضلية في مدينة طولكرم وحصل منها على شهادة الثانوية العامة في الفرع الأدبي عام 1971، نال شهادة البكالوريوس في الحقوق من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في جامعة محمد الخامس في مدينة الرباط المغربية عام 1976، والماجستير من الجامعة نفسها عن أطروحته «المسألة الفلسطينية ومشروع الحكم الذاتي (77-79)» عام 1982، والدكتوراه في القانون الدستوري والعلوم السياسية من جامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء عام 1992.

درَّس في كلية الحقوق في جامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء، وفي كلية الحقوق في جامعة محمد الخامس، ودرَّس أيضًا في جامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس لمدة عام، وفي الكلية العسكرية في دولة قطر عام 2015، وعمل في تدريس القانون في المملكة المغربية حتى آب/ أغسطس عام 2016 حين قرَّر العودة إلى فلسطين.

نشط الحاج قاسم نقابيًا إبان دراسته الجامعية، حيث تولى منصب نائب رئيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الخارج في الفترة ما بين 1973 – 1978، ومثَّل طلبة فلسطين في المملكة المغربية في الاتحاد العام لطلبة فلسطين في المؤتمر السابع الذي عُقد في لبنان عام 1978، وتولى منصب رئيس اتحاد الحقوقيين في المملكة المغربية وشارك في أكثر من مؤتمر للمحامين العرب في الفترة ما بين عام 1983 - 1994.

طالب الحاج قاسم بإنشاء محكمة دستورية عليا فلسطينية في مقال نشره في عام 2007، فأصدر الرئيس محمود عباس قرارًا بشأن تشكيل المحكمة الدستورية العليا عام 2016، واختير الحاج قاسم رئيسًا لها.

للحاج قاسم عددٌ من الإصدارات منها: كتاب قضايا سياسية معاصرة، صدر عام 2000، يُدرَّس لطلبة الحقوق في جامعة الحسن الثاني، وله عدد من الدراسات المنشورة في المجالات القانونية والحقوقية، وشارك في العشرات من المؤتمرات والندوات المتخصصة في القانون وحقوق الإنسان، كما أنَّه محكّم علمي في مجلتين علميتين لنشر الأبحاث في القانون في المملكة المغربية، وقد أشرف على العديد من أطروحات الماجستير والدكتوراه في جامعات المملكة المغربية.

محمد اللحام

- ولد في مخيم الدهيشة عام 1955.
- قيادي في حركة فتح.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عن فتح عام 2006.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

ولد محمد خليل اللحام في مخيم الدهيشة للاجئين الفلسطينيين في محافظة بيت لحم في العشرين من كانون أول / ديسمبر عام 1955 لعائلة لاجئة تعود أصولها إلى قرية بيت عطاب المهجرة على بعد 20 كم شمال غرب بيت لحم، وهو متزوج وله ثلاثة من الذكور وابنة. تلقى تعليمه الأساسي في مدارس وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الأونروا، وحصل على الثانوية العامة عام 1974م داخل سجون الاحتلال، وعلى البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية من جامعة بيت لحم. أتقن العبرية وعمل مترجمًا في جمعية الدراسات العربية في القدس، ومسؤولًا عن الشؤون الإسرائيلية في مركز تابع لمنظمة التحرير، وشارك في تأسيس هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية عام 1997، وعمل في دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، وكان رئيسًا للجان الشعبية للخدمات في مخيمات الجنوب.

اعتقل اللحام أول مرة عام 1974، وانضم لحركة فتح رسميًا عام 1978، وتحرر من السجن بموجب صفقة تبادل للأسرى عام 1985. نشط في الانتفاضة الأولى واعتقل لمدة ستة أشهر إداريًا، ثم خضع للإقامة الجبرية لعدة أشهر. ساهم في تأسيس لجان الخدمات في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فكان من

مؤسسي جمعية ومركز الفنيق في مخيم الدهيشة، كما انتخب عضوًا في المجلس التشريعي عن حركة فتح في الانتخابات التشريعية عام 2006، وأصبح بموجب ذلك عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني.

يرى اللحام أن الصراع مع الاحتلال سيتواصل وحجم ما يقدم من تضحيات ستؤتي أكله ذات يوم ولكن الطريق صعب وشاق، ويؤمن بالتسوية السياسية مع الاحتلال وبحل الدولتين خيارًا إستراتيجيًا، ويعتبر اتفاق أوسلو اتفاقًا مؤقتًا، وكان بداية لمشروع كبير وله سقف زمني، إلا أن الجانب الإسرائيلي تنكر لهذا الاتفاق ونكث بالعهود، ويعتقد أن من حق الشعب الفلسطيني مقاومة الاحتلال حتى الخلاص منه، ولكن النضال يجب أن ينطلق من منطلق وطني مجمع عليه، وليس من حق أي فصيل اتخاذ القرار منفردًا في هذا الخصوص، فحركة فتح أول من حمل البندقية وقاد الكفاح المسلح ضد الاحتلال، لكن البندقية لا يتم اللجوء إليها في كل الأوقات، فهناك مرحلة لا تفيد فيها البندقية حماية لمصالح الشعب الفلسطيني، ويرى أن الانقسام الفلسطيني يوازي النكبة في تداعياته السلبية ومخاطره المدمرة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وتتحمل حركة حماس المسؤولية عنه، ويعتقد أنَّ منظمة التحرير الفلسطينية هي جهة جبهوية جامعة للكل الفلسطيني ولها برنامج وطني، وعلى الحركات الإسلامية الدخول فيها وفق هذا البرنامج.

محمود الصيفي

- ولد في بلدة بيت فوريك عام 1959.
- عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير العربية.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- عضو أول قيادة قطرية في فلسطين لحزب البعث العربي الاشتراكي.

ولد محمود مصطفى الصيفي في الأول من تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1959 في بلدة بيت فوريك، شرق مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية، وهو متزوج وله خمسة ذكور وبنتان. درس الابتدائية والإعدادية في مدارس بيت فوريك، والثانوية في مدرسة العروب الثانوية القريبة من مخيم العروب في محافظة الخليل، وحصل منها على شهادة الثانوية في الفرع الزراعي عام 1979، كما حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الزراعية تخصص إنتاج حيواني من كلية الزراعة في جامعة بغداد عام 1986. عمل أثناء دراسته الثانوية مراسلًا رياضيًا لصحيفة الشعب الفلسطينية الصادرة في القدس المحتلة، وعمل مهندسًا لتركيب الأعلاف في جمعية مربي الدواجن في مدينة رام الله بين أعوام 1986-1991، ثمَّ مهندسًا زراعيًا في مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية في القدس عام 1991، حتى أصبح مديرًا لمكتب شمال الضفة الغربية ومقره مدينة نابلس عام 2011، ونشط في مجال رصد انتهاكات الاحتلال بحق الأراضي والمزارعين الفلسطينيين والاستيطان، إلى جانب تنفيذ المشاريع الإغاثية لمصلحة المزارعين. حصل الصيفي على عضوية نقابة المهندسين الزراعيين الأردنيين منذ عام 1987،

وعضوية الهيئة التأسيسية والإدارية لنقابة المهندسين الزراعيين الفلسطينية منذ عام 2012، وأسس مع آخرين جمعية خريجي الجامعات العراقية في فلسطين عام 2017، وأصبح أمين سرها، كما مثَّل الجمعية في المؤتمر التأسيسي الأول للاتحاد العربي لخريجي الجامعات العراقية الذي عقد في بيروت عام 2017.

أعجب الصيفي في بداية حياته بحركة فتح، وشارك في الفعاليات الوطنية أثناء دراسته الثانوية مثل المظاهرات والاعتصامات وإلقاء الحجارة، كما تأثر إبان دراسته الجامعية بأفكار حزب البعث الاشتراكي، وكان عضوًا في لجنة الطلبة العرب ونفَّذ العديد من النشاطات الطلابية. التحق بجبهة التحرير العربية عام 1986، واعتقله الاحتلال عام 1988 لمدة 18 يومًا، ثم أصبح عضوًا في قيادة منطقة بيت فوريك في أول مؤتمر يعقد لجبهة التحرير العربية داخل فلسطين في مدينة القدس المحتلة عام 1992، ثم عضوًا في شعبة قيادة شمال الضفة في الجبهة عام 1995، ومثَّل الجبهة في لجنة التنسيق الفصائلي في محافظة نابلس عام 1996، وكان عضوًا في لجنة توزيع مكرمة الرئيس صدام حسين لعائلات الشهداء والجرحى وأصحاب المنازل المدمرة في أعقاب اجتياح مدينة نابلس عام 2000، وانتخب عضوًا في مجلس بلدي بيت فوريك في الفترة ما بين 2012 – 2016، وفي العام ذاته فاز بعضوية أول قيادة قُطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين، كما انتخب عضوًا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير العربية، وأصبح مسؤولًا للمكتب الإعلامي التابع لجبهة التحرير العربية، وشارك في إطلاق المؤتمر القومي الشعبي في تونس، وأصبح عضوًا فيه عام 2017، كما اختير لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني عن جبهة التحرير العربية عام 2018، وانتخب عضوًا في مكتب الثقافة والإعلام في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي عام 2018، واختير عضوًا في المنبر الثقافي الدولي وهو جسم ثقافي يضم مثقفين وأدباء على مستوى العالم العربي ومقره مدينة ستوكهولم السويدية عام 2018.

يرى الصيفي أن القضية الفلسطينية ذاهبة إلى المجهول، فهناك حالة من التيه في وقائع القضية على البعدين الداخلي والخارجي، وغياب في الأفق السياسي، وهنالك سرقة للأرض وتجذر للاستيطان، ويعتقد أن اتفاق أوسلو أضر بالقضية

بتقسيمه الضفة الغربية، وفرض وقائع على الأرض تتواءم ورؤية الاحتلال، ويفترض الصيفي عدم إسقاط أي نوع من أنواع المقاومة، والمقاومة بكل الوسائل المتاحة بما فيها المقاومة الشعبية التي يراها غير مجدية بشكلها الحالي الذي يمارس على الأرض، ويعتبر أنَّ الاحتلال أسس دولته بالقوة، فبالتالي لا يجابه إلا بالقوة، ويطالب بإنهاء الانقسام؛ كونه مرحلة استفاد منها الاحتلال وما زال، ويعتقد أن أسباب الانقسام واضحة؛ فهناك مسألة البرامج السياسية المتباينة، والتدخلات الخارجية، محملا جميع الأطراف الفلسطينية المسؤولية عنه، داعيا إلى ضرورة تحقيق الشراكة السياسية وفق مبدأ توافقي يمكن من خلاله مشاركة الكل الفلسطيني في جميع الأطر والمؤسسات بغض النظر عن الأسماء.

محمود الرمحي

- ولد في مدينة البيرة عام 1963.
- عضو القيادة السياسية لحركة حماس في الضفة الغربية (1990-1992).
- انتخب عضوا في المجلس التشريعي عام 2006 وأمينا لسر المجلس.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

ولد محمود أحمد عبد الرحمن الرمحي في مدينة البيرة في الخامس من كانون الثاني / يناير عام 1963، لعائلة فلسطينية لاجئة تعود أصولها إلى قرية المزيرعة قضاء الرملة، وهو متزوج وله أربعة ذكور وابنة. درس الابتدائية والإعدادية والثانوية في مدارس رام الله والبيرة، وحصل على الثانوية العامة من مدرسة الهاشمية في مدينة البيرة سنة 1980 وأنهى البكالوريوس في الطب والجراحة من جامعة روما في إيطاليا عام 1987، وحصل على البورد الفلسطيني في التخدير والعناية المكثفة من مستشفى المقاصد عام 2001. عمل أخصائي تخدير وعناية مكثفة في مستشفى الرعاية العربية في مدينة البيرة، وأسس مع آخرين المركز الطبي للجنة زكاة رام الله والبيرة عام 1990 وبقي مديره حتى عام 1997، إذ افتتح مشفى الرحمة للتوليد والجراحة النسائية وعمل فيه حتى عام 2002.

تأثر الرمحي بالحالة الوطنية العامة، وبدأ بالمشاركة في الفعاليات الوطنية من مظاهرات واعتصامات منذ كان طالبًا في المدرسة، فاعتقله الاحتلال أول مرة عام 1976 على خلفية مشاركته في الفعاليات، انتمى بعدها لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، وفي روما أصبح مسؤول اتحاد الطلبة المسلمين لمدة 4 أعوام، ونائب رئيس الاتحاد الإسلامي على مستوى إيطاليا، ورئيس اتحاد الطلبة

المسلمين في إيطاليا لمدة عام.

بعد عودته إلى فلسطين انخرط الرمحي في العمل الوطني إبان الانتفاضة الأولى، وكان عضو القيادة السياسية لحركة حماس في الضفة الغربية (1990-1992)، واعتقله الاحتلال عام 1992 وحكم عليه بالسجن 28 شهرًا، وبعد الإفراج عنه أصبح عضوًا في لجنة القوى الوطنية والإسلامية، وفي عام 2006 انتخب عضوًا في المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح في محافظة رام الله والبيرة، وأصبح بموجبه عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني، وتولى منصب أمانة سر المجلس التشريعي، وفي العام ذاته اعتقله الاحتلال لمدة 32 شهرًا، واعتقله مرة أخرى إداريًا عام 2010 لمدة 20 شهرًا، ثم اعتقله مجددًا إداريًا عام 2012 لمدة 22 شهرًا. شارك الرمحي في جلسات الحوار مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية.

يرى الرمحي أن القضية الفلسطينية غير معزولة عن المحيط العربي والإسلامي المضطرب، ورغم ذلك قد تكون أشد الساعات حلكة تسبق الصبح، ويؤمن بأنَّ لدى الشعب الفلسطيني القدرة على إزعاج الاحتلال وإن كان غير قادر على إنهائه، وتاريخيًا التخلص من المحتلين في عالمنا كان بجهود الأمة وليس بجهود شعب واحد، وتحسن الواقع الإسلامي سيكون خيرًا على الفلسطينيين.

يعتقد الرمحي أن اتفاق أوسلو لم يأت من فراغ، بل أعد له طويلًا فيما أن اشتعال الانتفاضة سرعت فيه، أما الانقسام فكان نتيجة حتمية لمعطيات كثيرة، حذرنا منها الأخ أبو مازن من قبل سياسات ميدانية تمارس وستؤدي إلى انفجار صراع، والمسؤول عن الانقسام هي السلطة الفلسطينية التي رفضت التسليم بنتائج الانتخابات، وكذلك ارتهان السلطة لأوامر وحسابات خارجية تكبل الرئيس عباس؛ لذلك هو غير قادر أو غير معني بالمصالحة.

يرى الرمحي أن المقاومة حق شرعي لكل الشعوب كفلته الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية وهي لم تقصره على أسلوب واحد، فهناك وسائل متدرجة كلها مكفولة وهي من حق الشعب الفلسطيني، وكل مرحلة لها أساليبها حسب الظرف والحاجة والإمكانيات، ويعتقد الرمحي أن حركة حماس حاولت الدخول في المنظمة منذ عام 1990، لكنها لم تلق في حينه عروضًا جدية من القيادة السياسية لمنظمة التحرير.

مريم صالح

- ولدت في مخيم دير عمار عام 1952.
- انتخبت عضواً في المجلس التشريعي عن حركة حماس عام 2006.
- وزيرة شؤون المرأة في الحكومة العاشرة.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

ولدت مريم محمود حسن صالح في الثامن عشر من أيلول/ سبتمبر عام 1952 في مخيم دير عمار شمال غرب مدينة رام الله لعائلة فلسطينية تعود أصولها إلى قرية بيت نبالا قضاء اللد والرملة، وهي متزوجة ولها خمسة من الذكور وبنتان. درست الابتدائية في المدرسة النموذجية في رام الله، والإعدادية في مدرسة بنات رام الله الثانوية، والثانوية في مدرسة بنات البيرة الثانوية، وحصلت منها على الثانوية العامة في الفرع الأدبي عام 1970، وحصلت على شهادة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من قسم الدعوة في جامعة الملك عبد العزيز في مكة المكرمة بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى عام 1979م، وعلى درجة الماجستير من قسم الكتاب والسنة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة عام 1986، وعلى درجة الدكتوراه من قسم الكتاب والسنة من الجامعة ذاتها عام 1993. عملت مدرسةً للحديث وعلومه في كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة القدس/ أبو ديس في الفترة ما بين عام 1993-2005، وعملت محاضرة غير متفرغة في معهد الإغاثة الطبية في مدينة رام الله في الفترة بين عام 2002-2005.

نشأت في أسرة متدينة وكان لمنهاج التربية الإسلامية في المدارس أثره في تعزيز

التزامها الديني. اطلعت على الفكر الإسلامي في المرحلة الجامعية، وتأثرت بالعديد من أساتذة الشريعة والمفكرين الإسلاميين، مثل سيد سابق ومحمد قطب وغيرهم. اهتمت بالعمل النسوي المؤسسي؛ فساهمت في تأسيس جمعية الهدى النسائية في مدينة البيرة وترأستها في الفترة بين 1997-2000، وكانت عضوًا في الهيئة التأسيسية لجمعية خليل الرحمن، وعضوا في الهيئة العامة في جمعية أصدقاء الكفيف في مدينة البيرة في الفترة من عام 1998-2005، وعضوًا في الهيئة العامة لجمعية الاتحاد النسائي العربي في مدينة البيرة في الفترة بين عام 1998-2005، وعضوا في اللجنة النسائية في جمعية بيت نبالا الخيرية في مدينة رام الله في الفترة بين عام 1999 - 2005.

نشطت في الجانب التطوعي؛ فتطوعت كأستاذة في معهد مريم البتول الشرعيّ التابع لجمعية الهدى النسائية في مدينة رام الله من عام 1998 - 2000، فضلًا عن مشاركتها في إلقاء المحاضرات في الجامعات والمعاهد والمساجد في مختلف أنحاء الضفة الغربية، كما اهتمت بنشر العلم الشرعي والوعظ الديني في المسجد الأقصى؛ فعملت مع مشروع مصاطب العلم في ساحات المسجد الأقصى الذي أشرفت عليه الحركة الإسلامية الشمالية داخل الأراضي المحتلة عام 1948، وكانت تلقي المحاضرات داخل قبة الصخرة. في عام 2006 فازت بعضوية المجلس التشريعي عن قائمة التغيير والإصلاح، وتولت عضوية لجنة التربية والتعليم، ولجنة المرأة داخل المجلس، كما حصلت على عضوية المجلس الوطني الفلسطيني بحكم عضويتها في المجلس التشريعي، وتولت وزارة شؤون المرأة في الحكومة الفلسطينية العاشرة برئاسة إسماعيل هنية.

فرض الاحتلال عليها منعًا من السفر منذ عام 2007، وتعرضت للاعتقال الإداري لمدة 7 أشهر عام 2007، فضلًا عن مداهمات منزلها ومصادرة حاسوبها ومستندات لها، بالإضافة لاقتحام الأجهزة الأمنية الفلسطينية منزلها ومصادرة وثائق وملفات تخص عملها في المجلس التشريعي. صدر لمريم ثلاثة كتب شرعية هي: «إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم»، و«نظرة القرآن الكريم إلى الترف والمترفين»، و«الثقافة الإسلامية»، فضلًا عن نشرها عددًا من الأبحاث والدراسات، والمقالات في الصحف والمواقع الإلكترونية، والمشاركة في المؤتمرات.

تعتقد صالح أنَّه رغم الأوضاع الصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية إلا أنَّ هناك تفاؤلًا، لأنَّ النصر وَعدُ الله للمؤمنين، فالحق سيعود وينتصر في نهاية المطاف، وتعتبر اتفاق أوسلو حالة فرضت على الفلسطينيين، ولم يكن هناك طرفان متكافئان، كما أن هناك إشكالية فلسطينية في فهم الاتفاق وتطبيقه، وترى أن الانقسام مأساة ويجب إنهائه، داعية لوحدة الشعب تحت رؤية المقاومة وتحرير الأرض، وتعتقد أن الشراكة السياسية هي الأساس والاحتكام لحزب واحد أمر مرفوض، وبالتالي المطلوب مشاركة الكل الفلسطيني في كافة المؤسسات على أساس انتخابات ديمقراطية وبرنامج وطني، وإعادة هيكلة منظمة التحرير وتفعيلها بمشاركة الكل الفلسطيني، وتعتقد أن المقاومة المسلحة هي الأساس، فيما المقاومة الشعبية مساندة وحاضنة لها حتى تحقيق التحرير.

مصطفى البرغوثي

- ولد في مدينة القدس المحتلة عام 1954.
- الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عام 2006.
- عضو المجلس المركزي الفلسطيني.

ولد مصطفى كامل البرغوثي في الخامس عشر من كانون الثاني/ يناير عام 1954، في مدينة القدس المحتلة، لعائلة فلسطينية من قرية دير غسانة قضاء رام الله، وهو متزوج وله ابنة. درس المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مدارس مدينة البيرة، والثانوية في مدرسة الهاشمية الثانوية، حيث حصل منها على شهادة الثانوية بالفرع العلمي عام 1971، وأنهى دراسة الطب من جامعة الصداقة في موسكو عام 1978، وعلى الماجستير في الإدارة وبناء الأنظمة الإدارية من جامعة ستانفورد الأمريكية 1994 (1995-Stanford University). عمل طبيبًا في مستشفى المقاصد في الفترة بين عام (1978-1988)، وشغل مدير معهد الإعلام للسياسات الصحية والتنموية في رام الله (1989-2005)، واختير وزيراً للإعلام في الحكومة الفلسطينية الحادية عشرة عام 2007 وناطقًا إعلاميًا باسمها.

بدأ اهتمام البرغوثي بالقضايا الوطنية منذ كان طالبًا في المدرسة، حيث شارك الحركة الطلابية نشاطاتها، وكانت ميوله يسارية. انتخب رئيساً لاتحاد الطلبة في جامعة الصداقة في موسكو، وانتمى للحزب الشيوعي الفلسطيني عام 1978، وعمل مع آخرين على تأسيس الإغاثة الطبية الفلسطينية، وكان لعمله فيها دور كبير في تعزيز مكانته باعتباره شخصية عامة، كما كان واحدًا من أعضاء الوفد

الفلسطيني المفاوض في مباحثات السلام في مؤتمر مدريد عام 1991، وعضو اللجنة التوجيهية للمفاوضات متعددة الأطراف. شارك في انتخابات المجلس التشريعي عام 1996، لكنه لم يفز، وفي عام 2002 استقال من حزب الشعب، وأسس مع آخرين حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، وشغل أمينها العام. ساهم البرغوثي في تأسيس وإدارة منظومة المعلومات والإعلام «الراصد الفلسطيني» عام 2002، الذي بهدف للوصول إلى الرأي العام العالمي والتأثير فيه، وفي عام 2005 شارك في الانتخابات الرئاسية وحصل على 20 % من الأصوات، وفاز بعضوية المجلس التشريعي في الانتخابات التشريعية ضمن قائمة فلسطين المستقلة عام 2006، وساهم في إنشاء شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وهو عضو في العديد من مجالس أمناء مؤسسات أكاديمية وأهلية، مثل المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن»، والجامعة الأمريكية في جنين.

ساهم البرغوثي في تأليف العديد من الكتب في المجال الصحي والخدمات الاجتماعية في الضفة وغزة، وله كتاب بعنوان «الصمود على الجبل- من أجل الحرية والديمقراطية».

يعتقد البرغوثي أن القضية الفلسطينية تمر بواحدة من أدق مراحلها، وبأن الاحتلال يحاول منع إقامة دولة فلسطينية، وعليه، لا يوجد أفق مستقبلي لعلاقة يمكن أن تكون مقبولة مع الحركة الصهيونية، ويرى بأن الانقسام سببه غياب الديمقراطية، ويعتبر بأن اتفاق أوسلو فشل وفشلت معه الحلول الوسط، ولا يوجد أمامنا سوى جعل إسرائيل تتراجع عن خطواتها على الأرض، وعليه يمكن النظر بالذهاب إلى خيار الدولة الفلسطينية الواحدة، ويعتقد البرغوثي بأن المقاومة الشعبية هي الاستراتيجية الوطنية البديلة لما فشل في تحقيقه الفلسطينيون خلال السنوات الماضية، وبإمكانها أن تحقق تغيرًا في ميزان القوى، إذا ما ارتكزت على توحيد الصف والعمل على مكونات الشعب الفلسطيني، وفق استراتيجية الصمود بهدف الضغط على الاحتلال، ويعتبر البرغوثي أن الشراكة السياسية مطلب مهم، وركيزة أساسية يمكن الانطلاق بها من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، على أن تنضوي جميع التيارات والقوى تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية وفق حالة توافقية.

مناضل حنني

- ولد في بلدة بيت فوريك عام 1968.
- عضو اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- أمين سر دائرة العمل النقابي والجماهيري المركزية التابعة لجبهة النضال الشعبي.

ولد مناضل مصطفى حنني في السابع من كانون أول / ديسمبر عام 1968 في بلدة بيت فوريك شرق مدينة نابلس في الضفة الغربية، وهو متزوج وله ولدان وثلاث بنات. درس الابتدائية والإعدادية والثانوية في مدارس بيت فوريك. التحق بالأجهزة الأمنية الفلسطينية، فعمل في جهاز الـ 17 منذ عام 1997 بعد إتمامه دورة عسكرية استمرت سبعة أشهر، ثمَّ تحول إلى جهاز الاستخبارات العسكرية منذ عام 2000، وهو برتبة نقيب.

انخرط حنني في النضال الوطني خلال دراسته الإعدادية ضمن عناصر جبهة النضال الشعبي، واعتقله الاحتلال أول مرة عام 1988 عقب إصابته بالرصاص في الركبة إثر مواجهات مع قوات الاحتلال داخل بلدته، ثمَّ أعاد اعتقاله في العام نفسه وخضع للتحقيق لمدة 36 يومًا، ومرة ثالثة عام 1989. ساهم حنني في تشكيل مجموعات شبابية سرية لحماية بلدته من أعمال التخريب التي كان يقوم بها متعاونون مع الاحتلال، وخاض تجربة مطاردة استمرت ستة أشهر، وانتهت باعتقاله وخضوعه للتحقيق لمدة 36 يومًا.

تحمَّل مسؤولية تنظيم جبهة النضال في منطقة بيت فوريك عام 1990، وتفرغ للعمل التنظيمي في جبهة النضال مع الحفاظ على وظيفته العمومية، فمنذ عام 2001 أصبح مسؤول الجبهة في منطقة نابلس، وانتخب عضوًا في اللجنة المركزية للجبهة في أعقاب عقدها لأول مؤتمر لها عام 2005، وأصبح مسؤولًا عن العمل النقابي داخل الجبهة، وانتخب أمين سر دائرة العمل النقابي والجماهيري المركزية في الجبهة عام 2007، كما يدير حنني دائرة المفروزين على الأجهزة الأمنية من أبناء الجبهة، وهي دائرة مهمتها متابعة قضايا أبناء الجبهة العاملين في الأجهزة الأمنية، وفي عام 2018 اختير عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني عن جبهة النضال الشعبي.

يرى حنني أن الواقع الفلسطيني الداخلي صعب جدًا، والقضية الفلسطينية تمر في أصعب سنواتها، سواء نتيجة حالة الانقسام، أو الحالة العربية المتردية، أو زيادة التطبيع مع الاحتلال أو أزمة الثقة الداخلية التي يمر بها الإنسان الفلسطيني، والتي انعكست سلبًا على حياته اليومية، ويعتقد أن اتفاق أوسلو كان اتفاقًا مرحليًا، وعليه ملاحظات، لكنَّه مكَّن من عودة آلاف الفلسطينيين إلى أرض الوطن، وإشكاله الأساس أن الفلسطينيين ملتزمون به بشكل كامل، فيما لم يلتزم الاحتلال بذلك، ويعتبر أن الانقسام حالة صعبة ومؤسفة، وهو نتاج الحالة الفلسطينية الداخلية وسياسات الاحتلال وموقف المجتمع الدولي، أما الشراكة الوطنية فهي، برأيه، ضرورة ومن المهم أن يتم التوافق على كل شيء قبل الذهاب إلى أي عملية ديمقراطية، ويدعو إلى دخول كافة الأطر والتنظيمات لمنظمة التحرير الفلسطينية كونها المظلة والممثل للشعب الفلسطيني، ويعتقد أن طبيعة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية تلعب دورًا في اختيار الأسلوب المقاوم المناسب، وتشكيل كيانات ومؤسسات في هذه المرحلة يجعل التوجه للعمل المسلح أمرًا غير واقعي، والمقاومة الشعبية السلمية هي الخيار الأفضل في هذه المرحلة مع عدم إسقاط باقي الخيارات.

منى منصور

- وُلدت في مدينة نابلس عام 1961.
- انتخبت عضواً في المجلس التشريعي عن حركة حماس عام 2006.
- من الناشطات الإسلاميات في العمل النسوي.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

وُلدت منى سليم منصور في الثامن عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1961 في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، وهي متزوجة ولها ولدان وثلاث بنات. درست المرحلة الابتدائية في مدرسة ابن حزم، والمرحلة الإعدادية في مدرسة ابن سينا، والثانوية في مدرستي الصلاحية والعائشية في نابلس، وحصلت على شهادة الثانوية العامة في الفرع العلمي عام 1980، وعلى البكالوريوس في الفيزياء من جامعة النجاح الوطنية عام 1986. عملت مدرّسة للفيزياء في كلية المجتمع الإسلامي في مدينة الزرقاء الأردنية عام 1986 ومشرفة قسمٍ داخليٍ في الكلية، ثمَّ انتقلت للتدريس في مدارس الضفة الغربية بعد زواجها من القيادي الفلسطيني الشهيد جمال منصور.

تأثرت منصور في شبابها المبكر بفعاليات الحركة الوطنية الفلسطينية، وكان لحادث استشهاد الطالبة لينا النابلسي أثره عليها، وقد حدث التحول الكبير في حياتها عندما انخرطت في الحركة الطلابية إبان دراستها الجامعية، حيث انتمت للكتلة الإسلامية وشاركت في أنشطتها، كما أثرى زواجها من القيادي في حماس

جمال منصور فكرها وعمَّق نظرتها بالفكر الإسلامي والقضية الفلسطينية. واجهت منصور تحديات اجتماعية نظرًا لانخراط زوجها في العمل الوطني؛ إذ اعتقل عدة مرات وأبعد إلى مرج الزهور أواخر عام 1992، ثمَّ اغتالته قوات الاحتلال عام 2001، فكان عليها أن تحمل همَّ الأسرة لوحدها، وأن يكون لها بصمات في العمل الاجتماعي العام.

نشطت منصور في العمل النسائي المؤسساتي؛ فانضمت لجمعية الاتحاد النسائي في ثمانينيات القرن الماضي، وكان لها دور في متابعة أُسر الأسرى والشهداء وأُسر المبعدين إلى مرج الزهور في تسعينيات القرن الماضي، وانضمت لجمعية التضامن الخيرية ومركز جذور للثقافة والفنون ورابطة المرأة المسلمة، وكان لها مساهمات ملحوظة في نشاطات هذه المؤسسات.

فازت منصور في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006 ضمن قائمة التغيير والإصلاح المحسوبة على حركة حماس، وكانت عضوًا في لجنة التربية والتعليم واللجنة الاجتماعية في المجلس التشريعي، وأصبحت عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني بحكم عضويتها في المجلس التشريعي، وواجهت صعوبات أثناء عملها نائبة في المجلس التشريعي، خصوصًا بعد تعطيل الاحتلال الحياة البرلمانية باعتقال أغلب أعضاء كتلتها البرلمانية، فضلًا عن مضايقات الأجهزة الأمنية الفلسطينية لأسرتها، واعتقالها لدى الاحتلال مدة 15 يومًا، ومنعها من السفر منذ عام 2009. نشطت منصور في المشاركة في اللقاءات الجماهيرية العامة وحمل شكاوى المواطنين للجهات الرسمية والحديث لوسائل الإعلام حول القضايا العامة كالحريات والمرأة والتعليم، كما أنها تشارك في المحاضرات والندوات في المراكز والمؤسسات الأكاديمية وتزور الجامعات وتشارك الطلبة أنشطتهم.

ترى منصور أن اتفاق أوسلو اتفاق أمني خُدع به الشعب الذي كان يظن أنه ثمرة تضحياته في الانتفاضة الأولى، وأدى إلى ضرب المقاومة الفلسطينية وترك الشعب الفلسطيني بلا سند يدافع عنه أمام الاحتلال، وتعتقد بأنَّ الانقسام مصيبة حلت على الشعب الفلسطيني ولابد من تجاوزها على قاعدة العمل على إنهاء الاحتلال وتحرير الأرض، وتحقيق الشراكة السياسية عبر إعادة تفعيل منظمة

التحرير الفلسطينية، وإعادة انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي ورئاسة السلطة الفلسطينية، وتطالب بوجود ديموقراطية حقيقية واحترام لهذه الديموقراطية، وتعتقد أن من حق الشعب الفلسطيني استخدام كافة الوسائل لمقاومة الاحتلال، خصوصًا أن المعاهدات والمواثيق الدولية تمنح الفلسطينيين حق المقاومة، بما فيها المقاومة المسلحة، والاحتلال لا يفهم إلا لغة القوة، وصاحب الحق في النهاية سينتصر.

مؤيد شعبان

- ولد في مخيم نور شمس عام 1968.
- عضو المجلس الثوري لحركة فتح منذ عام 2016.
- عضو مجلس إدارة نادي الأسير الفلسطيني.
- أمين سر حركة فتح في محافظة طولكرم في الفترة ما بين 2011 - 2017.

ولد مؤيد إبراهيم صلاح شعبان في الثاني عشر من آب / أغسطس عام 1968 في مخيم نور شمس للاجئين الفلسطينيين في مدينة طولكرم لعائلة فلسطينية لاجئة من بلدة قنير قضاء حيفا، وهو متزوج وله ولدان وبنت. درس المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مدرسة مخيم نور شمس التابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، والمرحلة الثانوية في مدرسة طولكرم الثانوية حيث حصل منها على شهادة الثانوية العامة في الفرع الأدبي عام 1986، وحصل على درجة البكالوريوس في الاجتماعيات من جامعة القدس المفتوحة عام 2014، إذ حرمه إغلاق الاحتلال الجامعاتِ والاعتقالات المتكررة من إكمال دراسته الجامعية بشكل طبيعي في جامعتي بيرزيت والنجاح. التحق بجهاز الوحدات الخاصة التابع للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتسلم مهمة مدير الوحدات الخاصة في طولكرم في الفترة ما بين عام 2001-2005، ثم انتقل إلى جهاز الاستخبارات العسكرية، وأصبح مديرًا له في طولكرم في الفترة ما بين عام 2007 –2008، كما تسلم منصب مسؤول المصادر الخاصة في جهاز الاستخبارات العسكرية، ثم انتقل عام 2009 للعمل في جهاز المخابرات الفلسطينية.

انخرط شعبان بالحالة النضالية منذ كان فتًى في المدرسة، فكان يشارك في المظاهرات وإلقاء الحجارة على دوريات الاحتلال وهو في سن السادسة عشرة، وفي عام 1985 اعتقله الاحتلال لمدة عام، انتمى خلال اعتقاله لحركة فتح، ونشِط داخل قرية ذنابة في إطارها. اعتقل لدى الاحتلال لمدة عامين عام 1990، كما اعتقل مرة أخرى عام 1993 بتهمة العمل ضمن مجموعة تابعة لصقور فتح وحكم عليه بالسجن لمدة 15 عام، أفرج عنه عام 1999 في إطار إفراجات عملية السلام، وفي الفترة بين عام 2000-2007 أصبح عضوًا في إقليم الحركة في طولكرم ومدير مكتب الإقليم فيها، وانتخب لعضوية المؤتمر العام السادس لفتح الذي عُقد في مدينة بيت لحم عام 2009، كما تسلم مهام أمين سر الحركة في طولكرم في الفترة ما بين عام 2011-2012، ثم انتخب مجددًا أمينًا للسر عام 2012 وبقي في هذا المنصب حتى عام 2016، وفي المؤتمر السابع لفتح الذي عقد في مدينة رام الله عام 2016 انتخب عضوًا في المجلس الثوري، وتولى مسؤولية الأقاليم العربية في مفوضية الأقاليم الخارجية في الحركة.

يعتقد شعبان أن القضية الفلسطينية تمر في ظروف صعبة، ولا بد من العمل على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتحقيق وحدته الداخلية وإعادة تعزيز القيم الوطنية، ويرى أن اتفاق أوسلو قام على حسن النوايا من طرف الفلسطينيين، وقد حقق إنجازًا مهمًا تمثل في عودة نصف مليون فلسطيني إلى أرض الوطن، لكن التعنت الإسرائيلي أوصل الفلسطينيين للحالة المحبطة التي يحيونها اليوم، ويعتبر أن الانقسام الفلسطيني أصاب الحلم الفلسطيني بالحرية والاستقلال في مقتل، ويعتقد أنَّه لا بد من تحقيق الشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير وضمن برنامجها الفكري والسياسي دون فرض الرؤية الفكرية الإسلامية كبديل للفكر الذي تقوم عليه منظمة التحرير، أمَّا المقاومة فهي، برأيه، مطلوبة ولا بد من تعزيز صمود المواطنين وتسخير كل الأدوات لتحقيق ذلك، وتفعيل المقاومة الشعبية من خلال إستراتيجية شاملة.

ناصر الدين الشاعر

- **ولـد في بلـدة سبسـطية عـام 1961.**
- **عميـد كليـة الشـريعة في جامعـة النجـاح الوطنيـة سـابقًا.**
- **نائـب رئيـس الـوزراء ووزيـر التربيـة والتعليـم العالـي في الحكومـة العاشـرة، ووزيـرا في الحاديـة عشـرة.**
- **عضـو لجنـة الحريـات المنبثقـة عـن اتفـاق المصالحـة في القاهـرة عـام 2011.**

ولد ناصر الدين محمد أحمد حسن الشاعر في التاسع من كانون أول/ ديسمبر عام 1961 في بلدة سبسطية في محافظة نابلس شمال الضفة الغربية، وهو متزوج وله ولدان وأربع بنات. درس المراحل الابتدائية والإعدادية في سبسطية، وحصل على الثانوية العامة في الفرع العلمي من مدرسة سبسطية الثانوية عام 1981، وحصل على درجة البكالوريوس في الفقه والتشريع بتقدير امتياز من قسم الدراسات الإسلامية في جامعة النجاح الوطنية عام 1985، وعلى درجة الماجستير بدرجة امتياز في تخصص الفقه والتشريع من الجامعة ذاتها عام 1989، وعلى درجة الدكتوراه في تخصص الدراسات المقارنة من جامعة مانشستر البريطانية قسم دراسات الشرق الأوسط عام 1996. عمل الشاعر مدرسًا في المدارس الحكومية ثم المدارس الخاصة في الفترة ما بين عام 1985-1989، وعمل محاضرًا في جامعة النجاح منذ عام 1989، واختير عميدًا لكلية الشريعة في الفترة ما بين عام 2001-2005.

انخرط الشاعر في الهمّ الثقافي والوطني في مرحلة مبكرة من حياته، متأثرًا بتوجهات والده وبيئته المتدينة والمحبة للثقافة والمليئة بالشواهد التاريخية، فبدأ نشاطه من خلال المدرسة والمسجد وأقبل على القراءة وأتقن الخطابة. اعتقله الاحتلال أول مرة لمدة 18 يومًا قضاها في سجن نابلس المركزي إثر مشاركته في مسيرات ضد الاستيطان عام 1978، ونشط في الحركة الطلابية وكان رئيسًا لمجلس طلبة جامعة النجاح عقب انتخابات عام 1981، وكان من الطلبة الإسلاميين الذين دعوا لاستعادة اللحمة بين الدين والوطنية الفلسطينية. اعتقل مرة أخرى لمدة 18 يومًا عام 1984، فصل بعدها من مهنة التدريس، فانتقل للعمل في المدارس الخاصة. خلال دراسته في بريطانيا نشط في أوساط الطلبة والأقليات العربية والإسلامية عبر تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات، إضافة إلى عضويته في مجلس الإفتاء للمركز الإسلامي في بريطانيا عام 1995، كما برز نقابيًا؛ فانتخب عضوًا في الهيئة الإدارية لنقابة العاملين في جامعة النجاح الوطنية لثلاث دورات في الفترة بين عام 1997 - 2001، وانتخب رئيسًا للجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين في جامعة النجاح في الفترة ما بين عام 2000 - 2005. في عام 2005 وقبيل انتخابات المجلس التشريعي اعتقله الاحتلال لمدة خمسة أشهر، وفي عام 2006 عُيّن وزيرًا للتربية والتعليم العالي ونائبًا لرئيس الوزراء الفلسطيني في الحكومة العاشرة، ثم عين وزيرًا للتربية والتعليم العالي في الحكومة الحادية عشرة (حكومة الوحدة) عام 2007، فاعتقله الاحتلال مع مجموعة كبيرة من الوزراء والنواب وخضع للتحقيق لمدة شهرين في مركز تحقيق بتاح تكفا، ثمَّ اعتقل إداريًا لمدة أربعة أشهر عام 2007، ولمدة ستة أشهر عام 2009.

برز الشاعر بشكل لافت في إطار جهود المصالحة الفلسطينية منذ حدوث الانقسام عام 2007، وشارك في عدد كبير من اللقاءات والمؤتمرات الساعية لرأب الصدع بين الفرقاء الفلسطينيين، وتم اختياره بتوافق وطني عضوًا في لجنة الحريات عام 2011، والتي ضمت عددًا من الشخصيات السياسية والاعتبارية، وهدفت إلى متابعة الوضع الداخلي الفلسطيني وحل الإشكاليات وإزالة المظالم الواقعة على المواطنين. كما نشط في المجال الفكري والثقافي؛ فشارك في عدد كبير من المؤتمرات الأكاديمية واللقاءات الفكرية داخل فلسطين وخارجها، ونشرَ عددًا من الأبحاث والدراسات في مجلات علمية محكمة، وكتب

عددًا كبيرًا من المقالات في الصحف الفلسطينية والعربية، وشارك في العديد من البرامج الإذاعية والتلفزيونية للحديث عن قضايا سياسية ودينية وثقافية واجتماعية، وله عدد من الإصدارات؛ مثل كتاب عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وواقع الأئمة والوعاظ في فلسطين بين الواقع والطموح، والبحث العلمي وتطبيقاته، ونظام الأسرة في الإسلام، والتواصل الاجتماعي، فضلًا عن كتب أخرى شارك في تأليفها.

يرى الشاعر أن الأفق السياسي مغلق، ما يؤدي إلى ترك آثار هائلة على الجيل القادم، ويعزز احتمالية تغييرات غير متوقعة من الأجيال الجديدة التي تراقب الآن وتتفاعل بشكل صامت، أمَّا إقليميًا فخارطة المنطقة تتغير بشكل سريع، والأنظمة الدكتاتورية فاقدة للشرعية في نظر الجماهير، خصوصًا بعد أن عادت القضية الفلسطينية خارج هَمّ هذه الأنظمة، ويعتقد بأنَّه لا يوجد رهان على الدور العربي والإقليمي كثيرًا، وعلى المستوى الدولي بدأت أمريكا تفقد أحادية التقرير فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، خصوصًا مع تصاعد الدور الروسي.

يعتبر الشاعر أن اتفاق أوسلو شكَّل بداية التحولات في القضية الفلسطينية، وله سلبيات كثيرة، فيما كان له دور في تثبيت القضية الفلسطينية في الخارطة الدولية وأمام القانون الدولي، لكن الفلسطينيين حتى اللحظة لم يستطيعوا الاستفادة من ذلك، ويرى أن الانقسام عمل على تراجع القضية الفلسطينية عشرات السنين، وبالرغم أنه صناعة محلية إلا أنه يغذى إقليميًا ودوليًا، وعلى الرغم من وجود مساع قوية لإنهائه إلا أن هناك تعطيلًا ومنعًا لأن يكون للإسلام السياسي وجود في دوائر الحكم، ويدعو الشاعر إلى تطوير منظمة التحرير وتفعيلها واحترام تمثيلها للشعب الفلسطيني، وإدخال كل الأطر الفلسطينية داخلها عبر الانتخابات الحرة، ويرى أن المقاومة حق مشروع للشعب الفلسطيني كفله القانون الدولي، ومن الضروري أن يكون هناك قرار وطني فلسطيني جامع لهذا الشكل أو الأسلوب أو ذاك من المقاومة بما يخدم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

نايف أبو خلف

- **ولـد في مدينـة الخليـل عـام 1949.**
- **أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية.**
- **وزيـر الحكـم المحلـي في حكومـة الوفـاق الوطنـي 2014-2015.**

ولد نايف سمور سليم أبو خلف في السادس من كانون ثاني/ يناير عام 1949، لعائلة فلسطينية من مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية، وهو متزوج وله ولدان وبنتان. درس الابتدائية في مدرسة الجزائر الابتدائية في الخليل، والإعدادية في مدرسة الأمير محمد، والثانوية في مدرسة الحسين بن علي، وحصل على شهادة الثانوية العامة في الفرع العلمي عام 1967، وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والإدارة العامة من الجامعة الأردنية عام 1972، والماجستير في العلوم السياسية من جامعة نورث إيسترن إلينوي Northeastern University (شيكاغو) في الولايات المتحدة عام 1977. بدأ التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة النجاح الوطنية عام 1979، ثم باشر مع آخرين بتأسيس قسم العلوم السياسية في الجامعة. حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة برادفورد University of Bradford في بريطانيا عام 1986. ترأس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح لأكثر من دورة ابتداءً من عام 1991، وساهم مع آخرين في إعداد برنامج الماجستير للتخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية، وأصبح منسقًا للبرنامج في الفترة ما بين عام 1999-2006، وعمل محاضرًا غير متفرغ في برنامج الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت خلال الفترات من عام 1997 - 1998، وبين عام 2014 - 2018.

تولى أبو خلف عضوية مجلس أمناء الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية «باسيا» PASSIA في الفترة ما بين عام 1986 – 1989، وترأس الهيئة الإدارية لجمعية العاملية التعاونية للإسكان، وهي جمعية مخصصة بموظفي جامعة النجاح الوطنية في الفترة ما بين عام -1996 2006، كما ترأس الهيئة الإدارية لنقابة العاملين في جامعة النجاح الوطنية في الفترة بين عام 1992 – 1993، واختير أبو خلف بمرسوم رئاسي عضوًا في المجلس الاستشاري لهيئة مكافحة الفساد، وعين وزيرًا للحكم المحلي في حكومة التوافق الأولى في حزيران/ يونيو 2014 حتى تموز/يوليو 2015، وتولى منصب رئيس مجلس التنظيم الأعلى الفلسطيني، ورئيس مجلس إدارة صندوق تطوير وإقراض للبلديات كونه وزيرًا للحكم المحلي.

ساهم أبو خلف في تنظيم عددٍ من المؤتمرات الأكاديمية وشارك في أخرى داخل فلسطين وخارجها، كما شارك في العديد من الندوات والمحاضرات، ونشر عددًا من الأوراق البحثية والدراسات، وله كتاب منهاج الدراسات الفلسطينية، مشترك التأليف.

يعتقد أبو خلف أن القضية الفلسطينية تمر بأصعب مراحلها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فهناك تغيرات واضحة في العمق العربي والإسلامي، فلأول مرة تتخذ مواقف تجاه القضية الفلسطينية وليست لصالحها وبمساهمة أطراف عربية، ويرى أن أوسلو لم يكن خيارًا فلسطينيًا، بل ممرًا إجباريًا حمل عددًا من العيوب والمشكلات، منها تأجيله للقضايا الرئيسة مثل القدس واللاجئين، كما أن الانقسام أضر بالفلسطينيين كثيرًا، داعيا إلى تجاوزه وتعزيز الوحدة قبل أن يخلق واقعًا يصعب تصحيحه فيما بعد، وإلى تحقيق الشراكة السياسية وفق آليات وأدوات تنسجم مع القانون والدستور، بعيدًا عن الكوتة والمحاصصة، ويرى أن من حق الشعب الفلسطيني العمل على إنهاء الاحتلال بكافة الوسائل والأشكال التي أقرتها الشرعية الدولية، واختيار الوسيلة لمقاومة الاحتلال، على أن تكون بما يتلاءم والظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية.

نجاة أبو بكر

- ولدت في بلدة عرابة عام 1964.
- من القيادات الفتحاوية النسوية.
- انتخبت عضواً في المجلس التشريعي عام 2006.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

ولدت نجاة عمر أبو بكر في الثامن من تشرين أول/ أكتوبر عام 1964 لعائلة فلسطينية من بلدة عرابة قضاء جنين شمال الضفة الغربية، وهي متزوجة ولها ثلاث بنات وولد. درست الابتدائية والإعدادية والثانوية في مدارس عرابة، وحصلت على شهادة الثانوية العامة بالفرع الأدبي عام 1984، كما حصلت على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع / فرعي صحافة من جامعة النجاح عام 1990، وعلى الماجستير في التخطيط الإقليمي من الجامعة نفسها عام 2000، والدكتوراه في علم الاجتماع السياسي من كلية الآداب في جامعة القاهرة عام 2006. افتتحت مكتب بيسان للصحافة والإعلام، وعملت من خلاله مع الوكالة الإيطالية كمديرة لمكتبها في شمال الضفة، ومراسلة لوكالة الأنباء الفرنسية «فرانس بريس»، ومراسلة لصحيفة الفجر الفلسطينية، وصحف أخرى تصدر في الأراضي المحتلة عام 48، وفي الفترة من عام 1992-1995 تولت منصب مديرة مركز المعلومات والتوثيق للانتهاكات الإسرائيلية شمال الضفة الغربية في جمعية الدراسات العربية التابعة لبيت الشرق، وتسلمت إدارة شؤون الطلبة والعلاقات العامة في جامعة القدس المفتوحة بين أعوام 1995-1998، كما عينت مديرًا

عامًا في وزارة الاقتصاد فرع نابلس، كمسؤولة عن الرقابة على الذهب وحماية المستهلك شمال الضفة بين أعوام 1998-2005، ثم انتقلت للعمل في مقر الوزارة في رام الله في منصب مدير عام حماية المستهلك في الضفة حتى مطلع عام 2006.

نشأت أبو بكر في بيت قومي ناصري، فضلًا عن أن جدها لوالدها كان من المقاتلين مع الشيخ عز الدين القسام، كما تأثرت أبو بكر وهي طالبة بحركة فتح وشاركت في فعالياتها؛ الأمر الذي أدى في إحدى المرات إلى توقيف الاحتلال لها واستجوابها لساعات، وبدأ انخراطها الواعي في الحالة النضالية مع التحاقها بجامعة النجاح، حيث انتخبت عضوًا في مجلس اتحاد الطلبة عن حركة الشبيبة الطلابية لدورات انتخابية متعددة. واجهت أبو بكر أوضاعًا صعبة مع اعتقال زوجها وتكرار اقتحام قوات الاحتلال بيتها، وتفاعلت مع الانتفاضة الأولى وكانت ضمن كوادر القيادة الوطنية الموحدة، وفي عام 2000 انتخبت عضوًا في لجنة إقليم عن محافظة نابلس، كما انتخبت عضوًا في المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006 عن قائمة حركة فتح، وتولت عضوية عدد من اللجان فيه كاللجنة السياسية والصحية والاجتماعية، كما شاركت في عدة لجان تحقيق في قضايا عامة، ورفعت صوتها عاليًا ضد الفساد داخل المؤسسات الرسمية. في عام 2009 ترشحت لعضوية اللجنة المركزية التابعة لحركة فتح، وبعد أن أخبرت بالفوز تم التراجع عن ذلك حسب قولها، واعتصمت داخل المجلس التشريعي في رام الله لمدة شهر ضد محاولات اعتقالها من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية على خلفية قضايا فساد كشفتها حسب قولها، فصدر قرار بفصلها من حركة فتح عام 2016، وجرّدت من كافة مواقعها التنظيمية التي تولتها سابقًا. أنشأت تجمع كنعانيات الذي يهدف إلى تمكين النساء اقتصاديًا، كما افتتحت صالونًا ثقافيًا ينظم لقاءً أسبوعيًا.

تعتقد أبو بكر أنَّ الشعب الفلسطيني لديه الإيمان الراسخ أنه على قدرٍ عالٍ من القوة، ويتمتع برؤية تفوق قيادته السياسية، وهذا سيعزز مستقبله في دحر الاحتلال والانتصار عليه، وترى أن الفلسطينيين على مشارف صدام مع الاحتلال نتيجة ممارساته اليومية بحقه، وتصف اتفاق أوسلو بأنه دمار على الشعب الفلسطيني، وسكين كبير أنهى الكثير من الوطن، وأضر كثيرًا بالمشروع

الوطني، وترى أن مسؤولية الانقسام تقع على حركتي حماس وفتح، فيما الاحتلال هو المستفيد الوحيد منه لتسمين المشروع الصهيوني وفصل غزة عن الضفة الغربية ومصادرة الضفة وتهويدها، وتدعو إلى الخروج من هذه الحالة وتحقيق شراكة سياسية فعلية عبر إجراء انتخابات للمجلس الوطني، وإعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية على أساس الشراكة للكل الفلسطيني بكافة الأطياف والألوان الحزبية، وتؤمن أبو بكر أنَّ المقاومة بكافة أشكالها مشروعة ومطلوبة طالما هناك احتلالًا، ففلسطين أرض مقدسة وهي أرض الرباط والمحشر والمنشر، ولا يعمر فيها ظالم، ولكن لا بد من الانتباه أن المقاومة السلمية سمحت للاستيطان بالتمدد أكثر على الأرض الفلسطينية.

نزار رمضان

- ولد في مدينة الخليل عام 1960.
- ممثل حركة حماس في لجنة الفصائل الوطنية والإسلامية في الخليل خلال الانتفاضة الثانية.
- انتخب عضواً في المجلس التشريعي عام 2006.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

ولد نزار عبد العزيز عبد الحميد رمضان في مدينة الخليل عام 1960 لعائلة فلسطينية من بلدة الفالوجة المهجرة، وهو متزوج وله أربعة أولاد وأربع بنات. تلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي والثانوي في مدارس الخليل الواقعة في محيط المسجد الإبراهيمي، وحصل على شهادة الثانوية العامة من مدرسة طارق بن زياد الثانوية الحكومية بالفرع الأدبي عام 1980، وحصل على درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة الخليل عام 1994، وعلى الماجستير في الدراسات الإسلامية المعاصرة من جامعة القدس/ أبو ديس عن أطروحته (الخطاب الإسلامي المعاصر: دراسة في ضوء حركة حماس) عام 2010، والتحق ببرنامج الدكتوراه في الفقه السياسي في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ولكنَّه لم يتمكن من مناقشتها بسبب منعه من السفر. عمل في الإعلام مع صحيفة السبيل الأردنية عام 1989، وعمل مع مجلة فلسطين المسلمة والمركز الفلسطيني للإعلام ووكالة قدس برس ووكالة الأنباء الإيرانية (إيرنا) ومجلة الأسرة السعودية الصادرة في هولندا وصحيفة الشرق القطرية وموقع الجزيرة نت وغيرها.

نشأ رمضان وترعرع في أروقة مسجد الشيخ علي البكاء المجاور لمنزله، وانتمى لجماعة الإخوان المسلمين عام 1977، ونشط في العمل الفكري والدعوي مع دخوله الجامعة، حيث ترأس عام 1980 التجمع الإسلامي في كلية المجتمع العربي في مدينة عمان، استدعته مخابرات الاحتلال أكثر من مرة، ومنعته من السفر منذ عام 1981 وتعطلت دراسته في الخارج، واعتقل عام 1983، وخضع للتحقيق لمدة شهرين ونصف ثمَّ أفرج عنه. شغل رمضان عضوية مجلس اتحاد الطلبة في جامعة الخليل عام 1983، وكان مسؤول الكتلة الإسلامية في الجامعة من عام 1984-1986. أبعده الاحتلال إلى مرج الزهور جنوب لبنان أواخر عام 1992 لمدة عام، فكان عضوًا فاعلًا في اللجنة الإعلامية داخل المخيم، وكان من أوائل من وثّق تجربة الإبعاد ونشرها في كتاب بعنوان «على مشارف الوطن». برز في العمل الاجتماعي المؤسساتي؛ فكان عضوًا في أكثر من جمعية ومؤسسة أهلية كالجمعية الخيرية الإسلامية للأيتام، وجمعية الشبان المسلمين، وجمعية أصدقاء المريض، وجمعية الإحسان الخيرية، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، كما اهتم بالجانب الثقافي والتوعوي في المجتمع؛ فأسس المركز الثقافي الإسلامي عام 1997م، وانتخب رئيسًا له لثلاث دورات، وشارك في تأسيس منتدى الخليل الثقافي عام 1995م، وانتخب أمين سر له لدورتين.

مثَّل رمضان حركة حماس في لجنة الفصائل الوطنية والإسلامية في محافظة الخليل، وشارك بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 في تأسيس المكتب الدائم للقوى الوطنية والإسلامية في محافظة الخليل، الذي يشرف على الفعاليات والنشاطات الوطنية في المحافظة. اعتقله الاحتلال إداريًا عام 2002 ثم أعيد اعتقاله في الأعوام 2005، 2007، 2012، 2014، وبلغ مجموع اعتقالاته أكثر من 108 أشهر.

اهتم رمضان بالكتابة والتأليف، فصدر له عدة كتب، منها: كتاب الاستراتيجية الإسلامية ومرحلة التهيئة، والحكم الذاتي الإسرائيلي والرفض الإسلامي، والنظام العالمي الجديد بداية أم نهاية، والتعددية السياسية والفكرية في الإسلام، والهدنة في الفقه السياسي الإسلامي دراسة مقارنة، ومنهج التربية السياسية، ودولة التعايش.. دستور المدينة نموذجًا، ونظرات سياسية في القرآن الكريم،

والغروب الأخير، والخطاب الإسلامي المعاصر في فلسطين حماس نموذجًا، والحركة الإسلامية الفلسطينية.. الشورى وصناعة القرار، ونظرية الشورى في الفقه السياسي الإسلامي دراسة معاصرة. كما أصدر مجلة المستقبل الشهرية عام 1995، ثم أصدر مجلة «المرابطون» وصدر منها ثمانية أعداد آخرها عام 2019.

يؤمن رمضان بأن المقاومة مشروعة بكل أشكالها وألوانها، ويرى أن إحقاق الحقوق الفلسطينية بحاجة إلى إعادة بناء البيت الداخلي الفلسطيني وتحقيق الشراكة السياسية وإيجاد ظهير عربي- إسلامي مقتنع بأولوية القضية الفلسطينية، ويعارض بشدة مسار التسوية وما نتج عنه من اتفاقيات، ويعتبر الانقسام أسوأ ظاهرة شهدها الشعب الفلسطيني عبر تاريخه الطويل وهي ظاهرة شتّتت الشعب الفلسطيني ومزقته، وأدت إلى ضياع هيبته مع إيمانه بتبريرات حركة حماس لما أسمته الحسم العسكري عام 2007.

نزيه أبو عون

- ولد في بلدة جبع عام 1962.
- قيادي في حركة حماس.
- عضو سابق في بلدية جبع.
- عضو الهيئة العليا لأسرى حماس في سجون الاحتلال.

ولد نزيه سعيد عبد القادر أبو عون في بلدة جبع جنوب مدينة جنين عام 1962، في أسرة معروفة بالتدين والانتماء الوطني، وهو متزوج وله ثلاثة ذكور وأربع إناث. درس المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مدارس بلدته، وأنهى الثانوية العامة من المدرسة الصناعية في مدينة طولكرم عام 1984. عمل في قسم الصيانة والجباية في بلدية جبع.

تأثر أبو عون في بداية شبابه برموز العمل الإسلامي في فلسطين كالشيخ «علي العتيق» وغيره، ونشط نقابيًا في المدرسة الصناعية حيث كان رئيسًا للجنة الطلبة، وواظب على حضور نشاطات الكتلة الإسلامية في جامعة النجاح الوطنية منذ عام 1982، وشارك في فعاليات الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، والتحق بحركة حماس عام 1989، وشكّل خلية عسكرية من رواد مسجد بلدته، عملت ضد قوات الاحتلال حتى تم كشفها عام 1993، فاعتقلته قوات الاحتلال لمدة أربع سنوات، انكب خلالها على الدراسة والعمل التنظيمي. انضم أبو عون بعد أربعة أشهر من خروجه من السجن إلى الجناح العسكري لحركة حماس، وأصبح مسؤوله شمال الضفة الغربية، لكنه اعتقل في 25 أيلول عام 1998، إثر اغتيال الشهيدين عادل وعماد عوض الله وتعرض للتحقيق لمدة 123 يومًا أفقده الإحساس بإحدى ذراعيه، وحكم عليه بالسجن ست سنوات،

عمل خلالها في أطر حركة حماس، حتى أصبح مسؤولها الأول في أحد السجون، وعضوًا في أعلى هيئاتها الاستشارية على مستوى السجون، كما أنَّه مثّلها في أكثر من محطة اعتقالية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية، وتولى عضوية لجنة الحوار.

في عام 2005 فاز بعضوية بلدية جبع ضمن قائمة التغيير والإصلاح وهو رهن الاعتقال الإداري الذي مكث فيه 6 أشهر، كما رُشِّح عام 2006 للعمل مديرًا لقسم الرقابة والتفتيش في وزارة الداخلية، إلا أنه لم يتسلم عمله نتيجة الخلافات الداخلية مع فتح، وفي 2007 أعاد الاحتلال اعتقاله إداريًا لمدة 34 شهرًا، وأثناء اعتقاله تولى عضوية لجنة شكلتها حماس في السجون لجمع شهادات من الأسرى الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال بعد اعتقالهم لدى أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة، بهدف إيصال هذه الشهادات لمنظمات حقوق الإنسان ومجموعة من المحامين.

شارك أبو عون في العديد من الفعاليات الوطنية الرافضة للانقسام السياسي، والمطالبة بتعزيز الشراكة الوطنية والحفاظ على الحريات، لكنه اعتقل لدى الأمن الوقائي عام 2010 لمدة 40 يومًا ولدى جهاز المخابرات الفلسطينية مدة 20 يومًا، ثمَّ اعتقل إداريًا لدى الاحتلال عام 2011 لمدة 26 شهرًا، خاض خلالها إضرابًا مفتوحًا عن الطعام لـ 28 يومًا، للمطالبة برفع العقوبات المفروضة على أسرى حماس في أعقاب أسر الجندي جلعاد شاليط، وفي عام 2014 اعتقله جهاز المخابرات الفلسطينية لمدة 29 يومًا خلال إحدى وقفات مساندة إضراب الأسرى في مدينة نابلس، ثمَّ اعتقله الاحتلال مدة عام، وأعيد اعتقاله مجددًا لمدة سنة وثلاثة أشهر، ثم اعتقل إداريًا عام 2017 لمدة 8 أشهر.

يرى أبو عون أنَّ الواقع الحالي محليًا وإقليميًا لا يبشر بخير، إلا أنَّه على يقين بأن التغيير قادم، وأن الفلسطينيين قادرون على ابتكار تكتيكات جديدة كمسيرات العودة، ويعارض أبو عون التسوية السياسية ويراها مضرة بالقضية الفلسطينية خصوصًا اتفاق أوسلو، ويرى أن عدم القبول بنتائج الانتخابات التشريعية عام 2006 هو الذي أدى إلى الانقسام، ويعتقد أنه بالإمكان تحقيق الشراكة السياسية الداخلية عبر استيعاب منظمة التحرير للكل الفلسطيني، وذلك من خلال عقد انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني.

نظام الشولي

- ولد في بلدة قريوت عام 1952.
- عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير الفلسطينية.
- مسؤول مكتب نابلس في جبهة التحرير الفلسطينية.

ولد نظام صالح أحمد داود الشولي في السابع والعشرين من تشرين أول/ أكتوبر عام 1952، في بلدة قريوت جنوب مدينة نابلس، لعائلة فلسطينية أصلها من بلدة عصيرة الشمالية في محافظة نابلس، وهو متزوج وله أربعة ذكور وأربع إناث. درس الابتدائية والإعدادية في مدارس عصيرة الشمالية، والثانوية في مدرسة الصلاحية في مدينة نابلس، وحصل منها على شهادة الثانوية في الفرع العلمي عام 1971، كما حصل على دبلوم في المساحة من معهد المدرسة الدولية للمساحة في بيروت عام 1973، وعلى البكالوريوس في التاريخ من جامعة بيروت العربية عام 1978.

انخرط الشولي في الفعاليات الوطنية منذ كان طالبًا في المدرسة، إذ شارك في المسيرات والاعتصامات والإضرابات، والتحق فور تخرجه من المدرسة بمعسكر حموريا التابع لحركة فتح في سوريا لعدة أشهر، وفي عام 1973 قرر الانضمام للجبهة الشعبية القيادة العامة في بيروت، فانخرط في التدريب بمعسكراتها، وكلفته القيادة العامة مع مجموعة تضم من 4 أفراد للذهاب إلى ليبيا لاستجلاب السلاح إلى بيروت، لاستكمال التدريب العسكري، وتحضيرًا لتنفيذ عمليات ضد الاحتلال، كما خضع لدورة ضفادع بشرية في ليبيا في تلك الفترة.

اعتقل في مصر، وعُذِّب وبقي في السجن سبعة أشهر، ثمَّ وصل ليبيا عام 1977، والتحق بجبهة التحرير الفلسطينية المنشقة عن الجبهة الشعبية - القيادة العامة، والتي كان لها مكتب في مدينة بنغازي الليبية، وتولى مسؤولية المالية والإعلام في جبهة التحرير في ليبيا، وفي الفترة من عام 1990-1992 عمل في مكتب الأرض المحتلة التابع للجبهة في الأردن، ثم غادر إلى العراق عام 1992 وبقي فيها حتى عام 2000، حيث عاد في هذا العام إلى فلسطين وعمل في التوجيه السياسي في جهاز الأمن الوطني حتى تقاعده برتبه مقدم عام 2008، وتولى مسؤولية مكتب جبهة التحرير في مدينة نابلس منذ عام 2010، كما انتخب عضوًا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير العربية عام 2016، ويتولى الإشراف تنظيميًا على محافظتي جنين وطوباس منذ عام 2016.

يرى الشولي أن القضية الفلسطينية تمر بمرحلة من الضعف والإحباط، لكن ستأتي لحظة يتحقق فيها الهدف الفلسطيني بالتحرر والاستقلال، والتجربة الفلسطينية تؤكد أنَّ القضية الفلسطينية مرت بمراحل أصعب في فترات زمنية مختلفة وكان الفلسطينيون يتخطونها، ويعتقد الشولي أن توقيع اتفاق أوسلو في وقته لم يكن خطأً، لكن الإشكال حدث عندما لم يستطع الفلسطينيون تحقيق الأهداف التي كان من الممكن تحقيقها، ويعتقد أنَّ حركتي حماس وفتح تتحملان مسؤولية الانقسام، ويعتبر أنّ الشراكة بشكلها الحقيقي غير موجودة، داعيًا إلى تحقيقها عن طريق إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير وتطويرها حتى يكون الكل الفلسطيني ممثلاً داخلها؛ لأنَّها بيت جميع الفلسطينيين، ويؤكد الشولي أن تحرير فلسطين لا يتم إلا بالمقاومة، معتبرًا المقاومة الشعبية هي الأفضل في الوقت الحالي؛ نظرًا لرجحان الميزان العسكري لصالح الاحتلال، ويمكن العمل على المقاومة الشعبية بكافة أشكالها ووسائلها بحيث يدفع الاحتلال ومستوطنوه الثمن، وهذا مناقض للمقاومة السلمية التي يروّج لها البعض.

واصل أبو يوسف

- ولد في بلدة حلحول عام 1953.
- الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية.
- عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير منذ عام 2009.
- المنسق العام للقوى الوطنية والإسلامية في فلسطين .

ولد واصل عطا أبو يوسف عام 1953 في بلدة حلحول في محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية، وهو متزوج وله خمسة من الأبناء. درس المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مدارس حلحول، والثانوية في مدرسة عمان الثانوية في الأردن وحصل منها على شهادة الثانوية بالفرع العلمي عام 1970، وحصل على البكالوريوس في الصيدلة من جامعة دمشق في سوريا عام 1975.

تفاعل أبو يوسف منذ شبابه المبكر مع النشاطات الوطنية، فشارك وهو طالب في المدرسة في المسيرات الجماهيرية المنددة بسياسات الاحتلال الإسرائيلي، وانخرط في صفوف الجبهة الشعبية - القيادة العامة، ثمَّ انتمى إلى جبهة التحرير الفلسطينية في سبعينيات القرن الماضي، وتنقل بين ساحات العمل الوطني؛ فعاش تجربة الفصائل الفلسطينية في الأردن ولبنان، وقضى وقتًا من حياته في سوريا وتونس والجزائر واليمن، وكان متفرغًا للعمل التنظيمي في مكاتب جبهة التحرير الفلسطينية. تقلد العديد من المهام التنظيمية والنقابية والقيادية في

جبهة التحرير الفلسطينية وفي مؤسسات منظمة التحرير؛ فتولى عضوية الأمانة العامة للاتحاد العام لطلبة فلسطين في الفترة من عام (1976 - 1985)، ونال عضوية اللجنة المركزية لجبهة التحرير الفلسطينية، وعضوية مكتبها السياسي وأمانتها العامة، واختير لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني وعضوية المجلس المركزي الفلسطيني. عاد إلى فلسطين في نيسان 1996، واستمر في عمله التنظيمي في صفوف جبهة التحرير الفلسطينية، وأصبح أمينها العام عام 2007 خلفًا لعمر شبلي. اختير لعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 2009، كما تولى منصب المنسق العام للقوى الوطنية والإسلامية في فلسطين عام 2009، وشارك في معظم جلسات الحوار بين الفصائل الفلسطينية في أكثر من عاصمة عربية في أعقاب حالة الانقسام الداخلي عام 2007، وهو عضو مجلس إدارة مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، كما له حضور إعلامي على شاشات الفضائيات والمحطات الإذاعية المختلفة، ويشارك في الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

يرى أبو يوسف أنَّه لا يمكن المساس بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، خصوصًا حقه في تقرير مصيره، وبالتالي فإن كل المساومات التي تعرضت لها القضية الفلسطينية لن تنجح، سواءً توطين اللاجئين أو المساس بمدينة القدس المحتلة، ويمكن التغلب على كل الهجمات التي تستهدف القضية الفلسطينية انطلاقًا من عدالة الحقوق التاريخية للفلسطينيين وصمودهم على الأرض رغم كل محاولات اقتلاعهم، ويعتقد أبو يوسف أن الاستراتيجية الفلسطينية الرسمية ترتكز على أربع نقاط رئيسة، وهي: تدويل القضية الفلسطينية والترحيب بأي مشروع يذهب إلى مجلس الأمن الدولي يفضي لتحقيق حل الدولتين وحقوق الشعب المشروعة، بالإضافة للعمل على ضم فلسطين للمنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة، وتحقيق المصالحة ومعالجة تداعيات الوضع الداخلي بتحقيق الوحدة الوطنية، والمقاومة الشعبية المشروعة.

يرى أبو يوسف أنَّ أوسلو اتفاق مجحف ولا يمكن تأييده لأنّه أثَّر سلبًا على القضية الفلسطينية وحوَّل القضايا الأساسية مثل قضايا القدس واللاجئين والمياه إلى قضايا مؤجلة، وفتح المجال أمام الاستيطان وانتشاره في الأرض

الفلسطينية. ويعتبر أنَّ الالتفاف حول منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ضرورة وواجب، لذا فاستمرار وجودها وتطوير عمل مؤسساتها بمشاركة جميع القوى الوطنية بناء على أسس ديمقراطية هو ضرورة وطنية ملحة، داعيًا لتفعيلها لانضواء جميع الفصائل داخلها، وخاصة حماس والجهاد الإسلامي، ويعتقد أنَّ المقاومة مشروعة لكل الفصائل، وهي ليست قرارًا حزبيًا وإنما شكلٌ من أشكال النضال الوطني، ويفترض أنَّ المقاومة الشعبية يمكن أن تشكل رأس حربة خاصة في مواجهة الاستيطان وما يحاول الاحتلال فرضه على الأرض، ويرى أنَّها استطاعت تحقيق العديد من الإنجازات دون أن تفتح المجال أمام وسمها بالإرهاب.

وصفي قبها

- ولد في قرية برطعة الشرقية عام 1959.
- مسؤول المكتب الإداري لحركة حماس في جنين من عام 1990-1994
- وزير شؤون الأسرى والمحررين في الحكومة العاشرة، ووزير دولة في الحكومة الحادية عشرة.

ولد وصفي عزات حسن مصطفى قبها في التاسع عشر من حزيران/ يونيو عام 1959، في قرية برطعة الشرقية في محافظة جنين شمال الضفة الغربية، لعائلة فلسطينية لاجئة تعود أصولها إلى خربة عباس في وادي عارة بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام 48، وهو متزوج وله ولد وست بنات. درس المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مدارس برطعة، والثانوية في مدرسة جنين الثانوية، حيث حصل منها على الثانوية العامة في الفرع العلمي من عام 1978، ثم حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة ديترويت University of Detroit في ولاية ميشيغان الأمريكية عام 1984، وعلى الدبلوم العالي في إدارة المياه من برنامج ثنائي بين جامعة بيرزيت ومعهد IHE دلفت/ هولندا عام 1994، كما حاز على بطاقة مستشار تحكيم دولي من وزارة الحكم المحلي ووكالة التنمية الأمريكية عام 1994، تؤهله لحل النزاعات المهنية في القطاع الهندسي. عمل في مجال الزراعة حتى عام 1989، ثمَّ افتتح محلًا للأدوات الرياضية، ثم محلًا للزي الشرعي، وأسس وأدار مؤسسة الصخرة للهندسة والمقاولات في الفترة بين عام 1985 – 1996، كما عمل رئيسًا لقسم الدراسات والتخطيط في بلدية جنين

ومديرًا للدائرة الهندسية في البلدية في الفترة بين عام 1996– 2006.

نشأ قبها في أسرة متدينة، وأسهمت قصص اللجوء التي سمعها من أقاربه وهزيمة عام 67 في تنمية حسه الوطني وانخراطه بالفعاليات الوطنية؛ فشارك في المظاهرات والمسيرات وإلقاء الحجارة على قوات الاحتلال، فحرمه الاحتلال من السفر لدراسة الطب في رومانيا بعد تخرجه من الثانوية. تعرف على جماعة الإخوان المسلمين إبان مكوثه في الأردن وقبيل سفره إلى بريطانيا عام 1978، وتأثر أثناء وجوده في بريطانيا بالدكتور عبد الحميد القضاة، إذ كان يستمع لدروسه في المركز الإسلامي، وهناك تعرف على آخرين من قيادات الإخوان وكوادرهم، ونشط داخل الأقلية المسلمة في بريطانيا، وساهم في تأسيس إطار طلابي عُرف بالرابطة الإسلامية للشباب الفلسطيني، كما نشط أثناء وجوده في الولايات المتحدة عام 1981 داخل رابطة الشباب العربي المسلم. عاد إلى فلسطين عام 1985، ونشط في المجال النقابي والمؤسسي؛ فكان عضوًا في لجنة نقابة المهندسين فرع جنين لدورتين، وعضوًا في نقابة المهندسين الأردنيين، ورابطة خريجي الجامعات والمعاهد، ونادي الأسير الفلسطيني. كما نشر عددًا كبيرًا من المقالات في الموضوعات السياسية المختلفة، وركز جل اهتمامه على موضوع الأسرى، وقدم مداخلات عديدة على وسائل الإعلام المختلفة.

انخرط قبها في حركة حماس منذ نشأتها، وتعرض للعديد من الاعتقالات والاستجوابات التي مارستها قوات الاحتلال منذ ذلك الحين، حتى وصل مجموع ما قضاه في سجون الاحتلال 13 عاما. انتخب مسؤولًا للمكتب الإداري لحركة حماس في جنين في الفترة ما بين عام 1990-1994، واعتقلته قوات الاحتلال عام 1994 وحكمت عليه بست سنوات، كما اعتقلته الأجهزة الأمنية الفلسطينية عام 2000 لمدة سبعة أشهر، وفي عام 2006 اختير وزيرًا لشؤون الأسرى والمحررين في الحكومة الفلسطينية العاشرة، كما عين وزير دولة في الحكومة الحادية عشرة، وأبعده الاحتلال عن بيته في برطعة الشرقية عام 2006، ومنعه من السفر منذ عام 1994، وتعرض قبها للمضايقة بفعل نشاطه السياسي، خصوصًا في ظل الانقسام الفلسطيني، إذ اعتدى عليه مجهولون جسديًا أكثر من مرة وأحرقت سيارته.

يرى قبها أن مستقبل القضية الفلسطينية يتجه للأسوأ ما لم يكن هناك موقف فلسطيني موحد لمواجهة ما يحاك من مؤامرات وإفشال محاولات الالتفاف على حق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية، ويعتقد أنَّ الفلسطينيين بحاجة للسعي دومًا باتجاه تحقيق المصالحة والوحدة، فالمصالحة مطلب ديني ووطني وأخلاقي، والهدف الأساسي هو تعزيز جبهة الصمود والتحدي أمام الاحتلال، ويحمّل حركة فتح المسؤولية الكاملة عن عدم إنجاز المصالحة وإنضاج الظروف المناسبة لتطبيقها، ويرى أن اتفاق أوسلو انتهى وتبقى منه التنسيق الأمني فقط، داعيًا الفلسطينيين إلى مراجعة سياسية فعلية على الأرض لتجربة أوسلو، للاستفادة منها ومعرفة الإخفاقات لتجنبها مستقبلًا، ويعتقد أن الشراكة السياسية مطلب أساسي، وتشكل الانتخابات الحرة والنزيهة أرضية يمكن الانطلاق منها، بالإضافة للشراكة في مساحات العمل المؤسسي، كما يمكن الانطلاق من القضايا المتفق عليها فلسطينيًا كقضيتي القدس والأسرى، ومن ثم يتم تطوير الشراكة وتوسيعها بشكل تدريجي لتشمل جميع الملفات، ويشيد قبها بنموذج المقاومة الذي قدمته حركة حماس، والذي زاوجت فيه بين المقاومة المسلحة والشعبية والعمل السياسي، مع يقينه بأنّ لكل مرحلة نضالية موجبات عمل محددة، ويمكن تقديم إحداها على الأخرى، على أن لا نسقط خياري المقاومة المسلحة والشعبية، كما أنه إذا تحقق مفهوم الشراكة السياسية فبالإمكان التوافق أيضا على استراتيجية العمل المقاوم بما يتناغم والعمل السياسي.

وليد الهودلي

- ولـد في مخيـم الجلـزون عـام 1960.
- روائـي وكاتـب فلسـطيني، وعضـو اتحـاد الكتـاب والأدبـاء الفلسـطينيين.
- أسـير سـابق لـدى الاحتـلال أمضـى في الاعتقـال 14 عامًـا.
- مدير مركز بيت المقدس للأدب.

ولد وليد إبراهيم عبد الله الهودلي في السابع من تموز/ يوليو عام 1960 في مخيم الجلزون للاجئين شمال مدينة رام الله، لعائلة فلسطينية من قرية العباسية قضاء مدينة يافا، وهو متزوج ولديه ثلاث بنات وولدان. درس الابتدائية والإعدادية في مدارس وكالة الغوث، وأنهى الثانوية العامة في الفرع العلمي من مدرسة الهاشمية في مدينة البيرة عام 1978، وتخرج من معهد المعلمين التابع للأونروا في مدينة رام الله عام 1980 متخصصًا في الرياضيات. درَّس في مدرسة مخيم النصر للاجئين الفلسطينيين في عمان مدة أربع سنوات، وفي مدارس الأمة في بلدة الرام شمال القدس مدة عام، وعمل في مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقتي رام الله والبيرة، وعين مديرًا للعلاقات العامة فيها إلى أن تقاعد عام 2017.

بدأت الهوية النضالية تتشكل لدى الهودلي خلال دراسته الإعدادية بمدارس مخيم الجلزون من خلال مشاركته في الفعاليات والمسيرات المناهضة للاحتلال، وصولًا إلى استهداف حافلات الاحتلال وجيباته بالحجارة. اعتقل أول مرة

عام 1979 على خلفية تشكيل مجموعة لمقاومة الاحتلال، وصدر بحقه قرار بالاعتقال لمدة عام، ثمَّ اعتقل مرة أخرى نهاية عام 1988 ووجهت له تهمة تشكيل خلية والتخطيط لخطف جندي إسرائيلي، وحكم عليه بالسجن مدة 15 عامًا، وحُرم من رؤية عائلته بعد منع زوجته وأولاده من دخول فلسطين بحجة عدم حصولهم على الهوية الفلسطينية، ومُنع من السفر منذ اعتقاله حتى الآن، اهتم الهودلي بالمطالعة داخل السجن، ونشط في إلقاء المحاضرات والدروس وخطب الجمعة، وركَّز على خلق حالة ثقافية بين المعتقلين قائمة على الانفتاح على التيارات المختلفة وتعزيز الحوار والتفكير الجماعي، وفي عام 2006 اعتقل الاحتلال زوجته عطاف عليان وطفلته عائشة مدة 3 سنوات، واعتقله إداريًا عام 2007 لمدة 20 شهرًا، ثمّ اعتقل مجددًا مرة أخرى عام 2017 مدة 4 شهور.

بدأ الهودلي مشواره مع الكتابة داخل السجن، فنشر مجموعة من المقالات السياسية والفكرية في الصحف والمجلات الفلسطينية، وأصبح قامة ثقافية فلسطينية لها مكانتها المتميزة بين الأسرى، ومع مرور الوقت سجَّل حضورًا لافتًا في الحالة الثقافية فلسطينيًا، وأصدر أول أعماله الأدبية «ستائر العتمة» عام 2003، إذ لاقت الرواية قبولًا واسعًا وطبعت 11 مرة، كما تم تحويلها إلى فيلم درامي، وفي عام 2005 أسس الهودلي مع آخرين مركز بيت المقدس للأدب في مدينة رام الله، ونشط من خلاله في تنظيم الندوات الثقافية والفكرية والأدبية، وهو عضو في اتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين.

بلغ مجموع إنتاجاته الأدبية 15 عملًا، ما بين رواية ومسرحية ومجموعة قصصية، ركَّز فيها على قضايا الأَسْر والمقاومة والحرية والنهضة والهوية الثقافية والفكرية للأمة، ومن أهمها: كتاب المستخلص العملي من مدارج السالكين، ورواية «الشعاع القادم من الجنوب»، ورواية «ستائر العتمة» بجزئيها الأول والثاني، ورواية «أمهات في مدافن الأحياء»، ورواية «وهكذا أصبح جاسوسًا»، ورواية ليل غزة الفسفوري، ومسرحية «النفق» التي طبعت وتم إنتاجها فنيًّا في مركز أبو جهاد للحركة الأسيرة، بالإضافة لمجموعتين قصصيتين هما «مدفن الأحياء»، و«في شباك العصافير»، وغيرها من الروايات.

عارض الهودلي اتفاق أوسلو الذي وصفه بالنكبة، لنقله القضية الفلسطينية

من البعد الدولي إلى المحلي والعمل على تفتيتها، ويرى أن الانقسام الفلسطيني بدأ مع أوسلو بسبب الانقسام في المفاهيم والبرامج السياسية بين الفلسطينيين، ما انعكس بشكل كبير على الواقع بعد الانتخابات التشريعية عام 2006، لذا فإن إنهاء الانقسام يتطلب شراكة وطنية حقيقية وفقًا لأسس ديمقراطية تحترم البرامج المختلفة، على أن تكون الانتخابات هي المعيار الذي يحدد شكل الشراكة وطبيعتها، ويرى الهودلي استخدام كافة أشكال المقاومة، مع ضرورة دراسة الجدوى مسبقًا لاختيار الأمثل والأنسب منها.

ياسر منصور

- وُلـد في مدينـة نابلـس عـام 1967.
- ممثِّـل حركـة حمـاس في لجنـة التنسـيق الفصائلـي في نابلـس سـابقا.
- انتخـب عضـواً في المجلـس التشـريعي عـام 2006.
- عضـو المجلـس الوطنـي الفلسـطيني.

وُلد ياسر داود سليمان منصور في السادس والعشرين من آذار/ مارس عام 1967 في مدينة نابلس، لعائلة فلسطينية تنحدر من قرية جيت جنوب غرب مدينة نابلس. درس الابتدائية في مدرسة حسن عرفات، ومدرسة شريف صبوح، والإعدادية في المدرسة الخلدونية، وأنهى الثانوية العامة بالفرع العلمي من مدرسة قدري طوقان عام 1985، وحصل على درجة البكالوريوس في الفقه والتشريع من جامعة النجاح عام 1994، والماجستير في الفقه والتشريع من الجامعة نفسها عام 2000.

كان منصور متدينًا منذ طفولته، وتأثر بشخصية والده الذي كان منخرطًا في العمل الوطني ضمن خلايا عسكرية تابعة لحركة فتح في الخارج إلى أن استشهد عام 1988. بدأ منصور بالتعرف على الفكر الإسلامي عندما كان طالبًا في المدرسة، وانخرط بالفعاليات الوطنية أثناء المرحلة الثانوية، ونشط في صفوف الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت عام 1986، ثم التحق بالكتلة الإسلامية في جامعة النجاح، وأصبح رئيسها في الفترة ما بين عام 1993-1994. اعتقل منصور

أول مرة عام 1992، وأبعد إلى مرج الزهور أواخر عام 1992، ثم عاد إلى فلسطين بعد شهر ونصف وحول للاعتقال لمدة ثمانية أشهر، كما اعتقل مرة آخر عام 1994 لمدة 4 شهور، ثم عام 1995 لمدة 16 شهرًا، كما استدعته الأجهزة الأمنية الفلسطينية عدة مرات. شغل منصور عضوية لجنة التوعية الإسلامية التي أسسها الشيخ الشهيد جمال سليم منتصف التسعينيات، وعضوية رابطة علماء فلسطين، وشارك في لجان الإصلاح المجتمعي التي كان لها حضور في محافظة نابلس خاصة وشمال الضفة الغربية عامة، ومثَّل منصور الحركة الإسلامية في لجنة التنسيق الفصائلي في محافظة نابلس لفترة طويلة، إضافة إلى عضويته في لجنة المؤسسات الوطنية، وخلال الانتفاضة الثانية عمل ضمن طاقم مؤسسة «سنعود» التي تعنى بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى اللجان الإغاثية المختلفة التي كانت تقدم مساعدات إنسانية وطبية للمواطنين. اعتقله الاحتلال مجددًا بداية عام 2003 وأمضى 14 شهرًا في الاعتقال الإداري. وفي عام 2006 انتخب عضوًا في المجلس التشريعي عن قائمة التغيير والإصلاح، واختير ضمن لجنة الحريات العامة والحقوق ولجنة الحكم المحلي داخل المجلس، وبحكم كونه عضوًا في المجلس التشريعي أصبح عضوًا في المجلس الوطني، وبعد عدة أشهر من انتخابه، اعتقله الاحتلال وحكم عليه بالسجن 42 شهرًا، وأعيد اعتقاله عام 2012 لمدة عامين، ثم اعتقل مجددًا عام 2018 لمدة 3 أشهر، وما زال الاحتلال يمنعه من السفر منذ عام 1985.

يعتقد منصور أن الحالة الفلسطينية تمر بمرحلة فقدنا فيها الكثير من الثوابت، ومقبلون على مرحلة حساسة خسرنا فيها القدس وحق العودة، في إطار المحاولات لتصفية القضية، ويعتبر اتفاق أوسلو جريمة كبرى بحق الشعب الفلسطيني، خصوصًا ما تضمنه من اعتراف بدولة الاحتلال، وإعطائه ما يزيد على 80 % من مساحة الأرض، ويرى أنَّ مسؤولية الانقسام الداخلي مزدوجةٌ ويتحملها كلا طرفي الانقسام، كما أن هناك أطرافا دولية تعمل على تجذير هذه الحالة للوصول إلى مرحلة الانفصال، ولعبت الاختلافات في الإستراتيجيات والمواقف بين حركتي حماس وفتح دورًا في الانقسام؛ فحركة فتح تتمترس خلف برنامج منظمة التحرير الفلسطينية المقر بالتسوية ومفرزاتها وبقرارات الرباعية الدولية، في الوقت الذي يرفض أصحاب الاتجاه الإسلامي مثل هذه الاتفاقيات، ويعتقد

منصور أنَّه ومن خلال اللقاءات التي عُقِدت لإنهاء الانقسام لا يوجد توجه صادق للمصالحة الفلسطينية من حركة فتح وقيادة منظمة التحرير، داعيًا إلى إعادة تأهيل منظمة التحرير وبناء مؤسساتها وإدخال حركتي حماس والجهاد الإسلامي فيها، بعد الاتفاق على برنامج سياسي موحد، ويرى منصور أنَّ المقاومة حق للشعب الفلسطيني كفلته الشرائع السماوية والاتفاقيات الدولية، وعلى مر الزمن قاومت الشعوب احتلال أراضيها.

يونس عمرو

- ولد في بلدة دورا عام 1947.
- رئيس جامعة القدس المفتوحة منذ عام 2000.
- عضو المجلس الثوري لحركة فتح.
- رئيس جامعة الخليل بالوكالة سابقا.

ولد يونس مرشد يونس عمرو عام 1947 في بلدة دورا في محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية، وهو متزوج وله خمسة أبناء. درس المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية في مدارس مدينة الخليل، وحصل على درجة البكالوريوس في اللغة العربية من جامعة بيروت العربية في لبنان عام 1970، والماجستير في اللغة العربية واللغات الشرقية من جامعة الإسكندرية عام 1974، والدكتوراه في اللغة العربية واللغات الشرقية تخصص إسلاميات من الجامعة نفسها عام 1979. عمل في قطاع التدريس والإدارة التربوية في جمهورية ليبيا في الأعوام من 1973-1977، وعُيّن محاضرًا في جامعة الخليل في الفترة من عام 1977-1980، وعميدًا لكلية الآداب مع رئاسة قسم اللغة العربية فيها في الفترة من 1980-1985، وتولى رئاسة الجامعة بالوكالة لأكثر من مرة في الفترة بين عام 1977-1990، كما عين عميدًا للبحث العلمي فيها منذ عام 1985-1990، وساهم في تأسيس جامعة القدس المفتوحة في فلسطين، وعُيّن مديرًا لمنطقة الخليل التعليمية فيها في الفترة من 1990-2001، ثم عميدًا لشؤون الطلبة فيها من عام 1997-1999، ونائبًا لرئيسها للشؤون الإدارية في الفترة من عام 1995-2001، ورئيسها منذ عام 2000.

تأثر عمرو بالحالة الوطنية وبالمراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية؛ فانتمى لحركة فتح، وتدرج في المراتب التنظيمية حتى أصبح عضوًا في مجلسها الثوري لدورتين متتاليتين، وتركَّزت اهتماماته على العمل النقابي والمؤسساتي لا سيما في المؤسسات الأكاديمية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. تعرض عمرو لاستدعاءات مخابرات الاحتلال المتكررة، ومُنع من السفر لسنتين، وفرض الاحتلال عليه الإقامة الجبرية داخل مدينة الخليل.

صدر لعمرو عشرون مؤلفًا ركَّز فيها على اللغة العربية وتاريخ الأدب وتاريخ مدينتي القدس والخليل، كما نشر عددًا آخر من الأبحاث العلمية والدراسات، وله إسهامات في القصة والشعر، وقد حاز على عددٍ من الجوائز والشهادات التقديرية من مؤسسات أكاديمية فلسطينية وعربية.

يعتقد عمرو أن مستقبل القضية الفلسطينية ذاهب في الاتجاه السلبي وغياب الأمل والأفق، لدرجة دفعت بالكثيرين من الشعب الفلسطيني ومن المثقفين والأحرار إلى القول: (ساق الله على أيام الاحتلال)، ولكن النهاية البعيدة للقضية الفلسطينية هي لصالح الفلسطينيين، ويرى عمرو أن اتفاق أوسلو كان سيئًا كونه دفع الفلسطينيين للاعتراف بشرعية دولة الاحتلال، وأنَّه من الممكن أن تُجاور، ولكن تبيَّن أن الذي يجاور الأفعى تأكله، فأوسلو كان كارثيًا على الشعب والقضية وكان سببًا للخلاف الفلسطيني والانقسام فيما بعد، لكنَّ الاتفاق حقق فائدة واحدة رمزية من خلال الانتقال من حالة عدم الاعتراف بأي شيء فلسطيني وملاحقة العلم الفلسطيني واعتقال من يرفعه، إلى حالة جديدة تم فيها الاعتراف بالشعب الفلسطيني، وأن له حقوقًا وعلمه يرفرف في الأمم المتحدة، ويعتقد بأن الانقسام جريمة بحق الشعب الفلسطيني خلَّف الكثير من الآثار السلبية على القضية والمجتمع، فبات هناك جيل جديد مريض يخاف من بعضه بعضًا ولا يثق بالآخر، ويرى أنَّه لا يمكن أن ينتهي الانقسام إلا من خلال بذل جهود من الجهات التي كانت السبب في حدوثه، ولا بد من وقف التراشق الإعلامي بين طرفي الانقسام، والعمل معًا على قاعدة نكران الذات وإجراء الانتخابات تحت شعار واحد ووحيد وهو فلسطين، داعيًا لإشراك كافة التوجهات السياسية والأحزاب في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها فاليد الواحدة لا تصفق، ويعتقد عمرو

أن من حق الشعب الفلسطيني مقاومة الاحتلال، وهذا الحق كفلته القوانين والتشريعات الدولية للشعب المحتل، ولكنه يرى أنه من الضرورة التفكير في الآلية المستخدمة في المقاومة التي تحقق للشعب الفلسطيني الفائدة والإنجازات.